النحو العربي في مواجهة العصر

تأليف
إبراهيم التامري

والزمنيت
بيروت
النحو العربي في مواجهة العصر
الнюانس العربي في مواجهة العصر

تأليف
إبراهيم الـسـامـرـي

دار العين
بيروت
جمع المحقق محفوظة لدار الجيل
الطبعة الأولى
1415 هـ 1995 م
المقدمة

هكذا كتبنا في شيء يتصل بتاريخ النحو وأصوله، وفي مادته القديمة وما أقحم فيها من مواد كان ينبغي أن تدرج في العلم اللغوي. ثم إنى عرضت فيه للدرس الحديث لأخلص من ذلك إلى أن النحو العربي القديم لا يمكن إلا أن يدرس وحده، وليس لنا أن نجتهد ونتمكن لجلد مكاناً للدرس الحديث في حيز مادتنا القديمة. ثم إن النهج العلمي يفرض هذا البعد الأول عن الآخر، ولأن وسائل البحث لدى الدارسين الأوائل هي غيرها لدى المحدثين. إن مادة النحو القديم تتخذ من فصيح العربية كما وردت في لغة التنزيل وفي الأدب القديم شعره ونثره أساساً لها، في حين أن النحو الحديث في النحو لا بد له أن يتخذ من العربية المعاصرة أساساً. وإنما لمعلمو أن تلك الفصيح القديمة وهذه العربية المعاصرة مادتان مختلفتان على اشتهارهما على ما هو مشترك بينهما.

وقد جعلت كتابي هذا في بابين صرفت الباب الأول إلى كتاب الدكتور عبد الله الرافعي وهو "النحو العربي والدرس الحديث" المشتقل على بابين كل باب يشتمل على فصوله الخاصة به. كما جعلت الباب الثاني من كتابي هذا في ثلاث فصول تنوع الموضوعات الآتية:

الفصل الأول في تطبيقات أصحاب النهج التوطي. الفصل الثاني في الضائع من مواد النحو القديم. الفصل الثالث في "ملاك اللغة" وهو شيء من مواد لغوية أقحمت في كتاب النحو.
ثم أنتهي إلى شيء دعوته خاتمة لا أخص فيها ما قدمت بل إنني أذهب فيها إلى ضرورة أن يكون للعربية المعاصرة نحو جديد.

والله أسأل أن ينفع بعملي هذا الذي أخلصت فيه الجهد ابتعاد أن ينالني ما ينال العاملين الصادقين.

إبراهيم السامرائي
الباب الأول
الفصل الأول

النحو العربي والدرس الحديث

هذا عنوان كتاب للمؤرخ عبد الراحمي الذي مدة درس لإبحث كيف كان الدروس الحديث منهجاً لدراسة النحو العربي القديم فيكون هذا النحو نجواً حديثاً. ثم أعقب درسي هذا فأعرض لكتابين ظهراً في العربية في الموضوع نفسه.

لقد قَدَم الدكتور الراحمي بين يدي كتابه مقدمة موجزة أوما فيها إلى مادة الكتاب فقال:

على أن "علم اللغة" الحديث شهد تطوراً هائلاً منذ أوائل هذا القرن واستقرت أصوله، فيها يعرف "المنهج الوصفي"، وحاول علماؤنا الذين اتصلوا بهذا المنهج أن يبحثوا النحو العربي بحثاً جديداً، وأن يطوروا على ضوء ما يصل إليه التقدم الإنساني في هذا المجال. غير أن هذا "المنهج الوصفي"، ما لبث أن تغير تغييراً أساسياً في السنوات القليلة الماضية حين عاد اللغويون إلى اعتبار

(1) النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج) دار النهضة العربية - بيروت 1979. ويشتمل الكتاب على بابين: الباب الأول في النحو الوصفي، وهو في ثلاثة فصول: النحو الوصفي: النشأة والمنهج، ومصلتي النحو العربي، ثم النحو الوصفي وأرسط. والباب الثاني في النحو التحويلي، وهو في ثلاثة فصول: نشأة الوصفي وأصول التورطية، ثم طرق التحويل النحوي، ثم الجوانب التحويلية في النحو العربي، وأخيراً الخاتمة. وجمع عدد صفحات الكتاب 111 صفحة. لقد انتقدت عنوان الكتاب، المذكور عنوان دبلي قد وسعتان الكتاب، كما أتبع كتابين آخرين سيأتي الحديث عنها بعد الانتهاء من كتاب الدكتور الراحمي لأصل إلى النحو التونيدي، وما ينال منه في النظام التحويلي وما مكان ذلك في النحو العربي.

- 9 -
العقلاء الإنسانيين مصدراً ضرورياً من مصادر الدرس اللغوي، وظهر منهج جديد لا يزال يتطور كل يوم، وهو ما يعرف الآن بالمنهج التحويلي.

أقول: نعم، لقد ظهر «المنهج الوصفي» في الدرس اللغوي في العالم الغربي، غير أن العلماء العرب الذين كتبوا فيه مقالات وكتب، وربما رسائل جامعية، لم يصلوا فيها كتبوا إلى إقرار «منهج وصفي» كان من شأنه أن يؤثر في الدرس النحوي. إن الذي صنّفه أساتذة كلية دار العلوم في القاهرة وأساتذة قسم اللغة العربية في كلية الآداب في جامعة الأسكندرية لم يكن بالقدر والسعة بحيث كان منه «منهج وصفي»، وبحث نهائياً لهم ولغيرهم من طلابهم أن يبحثوا في النحو العربي ويقرون منه إضافة جديدة على وفق منهجهم الوصفي. لم يكن شيء من ذاك في النحو العربي، ولم يَزَّ كُتابًا في النحو للحوار التعليمية قد صنف وفق هذا المنهج الجديد.

أن هذا «المنهج الوصفي» في دراسة النحو العربي يُنَبِّعد النحو القديم، فبها أشار هؤلاء الباحثون من التحليل الذي هو أثر من آثار المنطق الذي كان في رضمة إفسادًا للدرس اللغوي. وأصبح هذا المنهج الوصفي جعلوا المنطق الذي أفسد النحو على زعمهم يونانيًا، ولكنهم لم يكونوا واثقين من الأمر، ولم يستطيعوا أن يثبتوا هذا الذي يدا لهم.

قال الدكتور ابراهيم أنيس: «وهلمهم [أي النحاة العرب] بوا رأوا حولهم من لغات كاليونانية، ففه يُفرَّق بين حالات الأسباء التي تسمى cases ويرمز لها في نهاية الأسباء برمز معينٍ»(1). وذهب آخرون إلى مثل هذا التأثر، ولكنهم لم يستطيعوا أن يثبتوا شيئاً يرضي الدرس العلمي، بل إنهم لم يبتعدوا عن التصور والافتراض.

ذهب إلى هذا الدكتور ابراهيم مذكور، وكأنه قطع بأن النحاة العرب قد

(1) ابراهيم أنيس، من أسرار اللغة ص 171.
تأثروا بما أنجزه اليونان ويمنطق أرسطو خصوصاً(1). وقد بني رأيه في هذا على
أمور:

1. لأن القياس أصلاً من أصول النحو وتحديدته ووضعه على نحو ما حدد
القياس المنطقي، ثم التشابه بين ما جاء من تقسيم الكلمة عند سيبوئه إلى اسم
ووفق وحرف وما جاء من تقسيمهما عند أرسطو إلى اسم وفعل وأداة.

2. ظهور النحو السرفياني في مدرسة نصبيين في القرن السادس الميلادي على
مقربة من النحاة الأولين، ثم ترجمة عبد الله بن المفيع لمنطق أرسطو. ثم
تلمسة بعض السرفيان على الخليل بن أحمد كحنين بن اسحاق الطبيب السرفياني
المعروف الذي كان له آثر في نقل علوم اليونان.

وقرر الدكتور مدرک أن حنينًا قد عاصر الخليل وسبيوئه. وقد ذهب إلى
هذا غير الأستاذ مدرک من قدماء وابحاثين. ومن القدامى ممن ذهب إلى هذا
ابن أبي أصيعة كما ورد في "عيون الأنباء"(2)، وقد نقل هذه الرواية
القفصي(3). وقد ذهب الأستاذ أحمد أمين هذا المذهب من المحدثين(4).

ورد هذه الأقوال يقوم على أن الخليل لم يعاصر حنينًا. فوفاة الخليل كانت
في سنة 175 هـ أو بعد ذلك بقليل، في حين كانت ولادة حنين في سنة 194
تقريبًا، فلم يدرك إذا حنين الخليل ولا رآه، والرغم باطل من أساسه. والقول
بذلك التأثير هو رهجم بالغيب أو اتباع لبعض حكابيات المستشرقين، فإلى مثل هذا
ذهب "دي بور" في "تاريخ الفلسفة الإسلامية"(5).

(1) إبراهيم مدرک، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية (1948-1949): منطقة أرسطو والنحو
العربي.
(2) ابن أبي أصيعة، عيون الأنباء 184/1.
(3) القفصي، اختصار علماً بأخبار الحكایات ص 117.
(4) أحمد أمين، ضمی الإسلام 1398/9.
(5) دي بور، تاريخ الفلسفة الإسلامية. ومثل هذا ذهب إبراهيم سلامة في كتابه "بلاغة أرسطو
بين العرب واليونان".
في حين يرى دالاب فليش: أنه [أي النحو] أنقى العلوم العربية عروية(1)، وإلى مثل هذا ذهب ابن لطين، فقال: إنه نبت عند العرب كما نبت الشجرة في أرضها(2). أما كارل بروكليان، فيرى أن أواخر علم اللغة العربية ستبقى محتطبة بالغموض والظلم، لأنه لا يكاد ينتظرون أن يكشف النقاب عن مصادر جديدة تعين على بحثها ومعرفتها. ومن ثم لا يمكن إصدار حكم قطعي مبني على مصادر ثابتة للحسم برأي في إمكان تأثير علية اللغة الأولى بناذج أجنبية... والرأي الذي يتركه عند علماء العرب: أن علم النحو ابتق من العقلية العربية المحضة، بغض النظر عن الروابط بين اصطلاحات هذا العلم ومنطق رسم الثلاث، فيما عدا ذلك لا يمكن إثبات وجوه أخرى من التأثير الأجنبي، لا من القواعد اللائتية ولا من الهندية(3).

وما زال نفر من الدارسين العرب يرون أن النحو العربي قد اعتمد فيه النحو عند السريان واليونان والهنود(4). غير أن من هؤلاء من قطع بأصله النحو العربي على نحو ما ذهب إليه التقاليد من عرب وأجانب(5).

(2) وهو يشير في هذا الكتاب إلى الأبحاث التي جرت حوله في هذا الشأن إلا أنه لم يتناولها بالنقض والتحقيق ولكنه لا يحظر أن يتعمق النحاة ليعجلوا النحو بعين اللفاسفة، ومن ثم يعنى أنهم وافقوا تأثير الكفاءة التي تؤثر الإنسان للتفكير والتحليل... وكل ذلك لا ينيري إلا أن يعتمد في ثقة فلسفة.
(3) وقد أشار جبران طريبي في بحث نشر في العدد الأول من المجلة الأولى من مجلة لجنة اللغة العربية Ordered العادات التي نشأت بالنحو العربي في ضوء كتاب سيبويه إلى الباب فليش وقال: لقد قال يؤثر النحو العربي منطق أرسطو، وكان هذا البحث المشار إليه قد سبق تأليفه لكتابه هذا الذي أفتى به المفسر.
(4) من معاصرات لطين - ضميم الإسلام، الطبعة الخامسة - مكتبة النبهة المصرية 2/292.
(5) بروكليان، تاريخ الأدب العربي، ترجمة عبد الحليم النجار، دار المعارف 1968، 123/2.
(6) أنظر اللغة والنحو للدكتور حسن عون، و البحث اللغوي ضد الهندو وأثره على اللغويين العربي، للدكتور أحمد خالد عمر.
(7) أنظر أصل الفكرة النحوية (ص 505) للدكتور علي أبو المكارم.
وجَنَت كَثُرت الشِّكْرِي مِن النَّحْو الْقَدِيم وعَسْرُه وابْتِعَادَه عَن النُّظَر العلِمي
اللغوي، صَاحِبَ هَذِهِ الشِّكْرِي أَن النَّحْو الْقَدِيم أَفْسَدَه ما شَاعِه مِن أَصْوَل
المنطِق وعَلِم الكَلام. وِجَدَتْ لَديهم فِكرة النَّحْو الوعْسِي. وهو الَّذِي، تَبْعَض
الكلام مِن النَّاحِيَة النَّحْوِيَة دون الوُصُول إِلَيْهَا تَأْوِيلاً وتعلِيمًا، وِبِنِذ الزيادات
«الغربيَّة» التي أَفسَدْت هَذِه الغَرْبِيَّة، وَالنَّحْو الوعْسِي.، وأَكْثَر مِنَ الْنَحْوا المَتَأَخَّرُون.
وَمَا عَلَم أَصْحابنا الدَّارِسُون الْعَرَب أَن الْدَّرْس الْحَدِيث في النَّحْو لِدِي
الْغرَبِيَّين وَغِيرهم يَشْبِث بِالْفَكِر المَتَأَخَّرُ، وَهَوَ مِنطِقُ الْلَّغة في الْوِقْت نفسه،
فَي طَرِيْق هؤَلاء الدَّارِسُون إِلَى اذْعَاب الْدَّرْس الْحَدِيث، وَبِنِذ ما أَسْمَعْنَا الْنَّحْو
الوعْسِي.، وَعَادَوا إِلَى لِبَهَبَت الْفَكِر المَتَأَخَّرُ،،
لقد وَقَف هؤَلاء الدَّارِسُون عَلَى مَا يَفِيد مِن وَجْد هَذِه الآثار القَدِيمَة مِن
علم الكلام وأَصْوَل الفَقْه، وَكَانَنَا وَجَدْنَا ضَلَالتهم، وَكَانَنَا مِنَ قَبِل يِحْبُسُهَا
معاَيْب قَوْضَت الْبَناء النَّحْوِي. عَلَى أَن نِعَم في بِعْض الأَحْياين يَمْرُون بِهَا فَلا
يِسْتَؤْفُهم فِي شَيْء، وَيُظْلَمُن يِرْسِلُون انتقاداتهم دُون أن يَشْيِروُن إِلَى هَذِه
الآثار.،
وَمِن هَذَا مِثْلًا قَوْل سِبِيْوَه: «وَأَعْلَم أَن الشَّيْء يَوصِف بِالْشَّيْء الَّذِي هُوَ
هو، وَهُو مِن أَسْمَه، وَذَلِك قَوْلُك: هَذَا زَيْد الطُّويل. وَيَوْصِف هُو وَلِيس مِن
اسمه كَقَوْلُك: هَذَا زَيْد ذَاهَباً. وَيَوْصِف بِالْشَّيْء الَّذِي لِيس بِهِ وَلِا مِن أَسْمَه
كَقَوْلُك: هَذَا دِرْه م وزَّنًا، لا يَوْصِفِه إِلَّا نَصِبًا»،،
قالُ الدَّكَتُور عَبْد الرَّاجِحِي: «وَنَشْرِ هَنَا إِلَى مَذْهَب المَعْتَزْلَة في أن
الصفات عَن الذَّات». وَقَد كَانَ تَأَثِر الكلام أَشْدَ حِين تَقْدِم «التعلِيم» في
النَّحْو،،

(1) سِبِيْوَه، الكَتَاب 276/1.
(2) الرَّاجِحِي، النَّحْو الْعَرَبِي وَالْدَرْس الْحَدِيث ص 18.
أقول: ليس لي أن أقول في تشبّه الراجحي شيئًا، ذلك أنني لا أعرف إلا في "درس الحديث"، ولم يشارك في شيء مما دعي بـ "النحو الوصفي". ولكن أقول: ما بال الدارسين الآخرين الذين سبقو الراجحي في الزمن، والذين اضطروا بالدرس اللغوي، ولا سيئاً في كلية دار العلوم، لم يكتبوا في "النحو العربي والدرس الحديث"، وقد كانت بدائاتهم موطدة الأركان في حقبة عشر الخمسين وعشر السنين من هذا القرن. ولا أدري ما هم صانعون اليوم، وقد تجاوزهم التيار، وأنصار هذا النظر الجديد ملء السمع والبصر. بل إن هؤلاء الجدد قد تجاوزوا الحد فراحوا ينشبون شيئًا لا وجود له زاعمين أن كتاب اللغة القديمة اشتمل على "جزور الألسنية".

لقد ذهب آخرون إلى أن "النظام" الذي قال به عبد القاهرة الجرجاني شيء بعين الدارس الجديد في "درس الحديث" للنحو العربي. ولننظر هل يتيح لنا "النظام" أن نجد فيه شيئًا يوحي إلى ما جاء به تشومسكي من علم في النحو التوليدى، وهل نقف فيه على "البنية العميقة" و"البنية السطحية". قال عبد القاهرة: "أعلم أن نيس النظام إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وذلك أنا لا نعلم شيئًا يبتغيه النظام بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفرقة، فينظر في الخير إلى الوجه التي تراها في قوله: زيد منطق، وزيد ينطق، وينطلق زيد، ومنطق زيد، وزيد المنطق، المنطلق زيد، وزيد هو المنطلق، زيد هو ينطق. وفي الشرط والجزء إلى الوجه التي تراها في قوله:

(1) "جزور الألسنية" في التراث العربي، موضوع محاورة ألفها ميشال زكريا في ندوة في جامعة صنعاء في 3/7/1990، وقد عرض فيها عنصر الاستقاءة والإحالية التي جاءت في كتاب سيبويه، كشفك: مستفيض حسن، ومحاسن وتفريق سيبويه بين الجمل المستقية من حيث الصفة والكلب، وكذلك الجمل المحالة، وأطلال الكلام، وفي الدقائق الأخيرة ذكر أن هذا ما يقوله تشومسكي، دون الإيضاح الكافي.
إن **خرج أخرج**، وإن **خرجت خرجت**، وإن **خرج فانا خرج**، وأننا خارج إن **خرجت**، وأننا إن **خرجت خارج**...١.

أقول: وهل في هذه الجمل ما يتيّن عليه القائلون بالنحو التوليدي التحويلى، وإذا كان هذا فليس هي الجملة الأصل التي حوّلت إلى هذه النتائج؟ إن أهل العربية يدركون الفروق بين هذه الجمل. وإن التمثيل والتأخير يخدم غرضًا لدى العرب فليس قولنا: زيد الشجاع، والشجاع زيد بمعنى، وأن للتقديم والتأخير خصوصية. وقد عني أهل **ف النقول**. هذه الخصوصيات، وملجاري وغيره باب في **التقدم والتأخير**، والفوائد التي تنصرف إليها ووجه القول ما خلا العناية بما يُقدّم.

وكان الدكتور عبد الراجحي، وهو يبحث في **الدرس الحديث**، يميل إلى جماعة من الدارسين الجدد فهو يقول في عبد القاهر الجرجاني: **بل إن نظرية عبد القاهر في النظم تنبني على فهمه **التركيب** النحوي، وكتاباته حافظة بالنصوص التي يلحن فيها على هذه الأفكار...٢.

ويقف الراجحي على قول لعبد القاهر يويد **التركيب** كا أشار، وهو: **الألفاظ مغلفة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأن المعبار الذي لا يبين نقصان كلام ورجحانه حتى يُعرض عليه، والقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه**٣.

أقول: كلام عبد القاهر مستقيم وأن مصادر اللغة القديمة تشتمل على شيء من هذا، ولكننا لا ندرك كيف يكون في هذا النص شيء يضدع النظر الجديد الذي قال به تشومسكي وغيره من الغربيين. ثم لم كل هذا السعي في

---

المراجع:

١. عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، مطبعة المنار１３３１ ص ٣٣.

٢. الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث ص ١٧.

٣. دلائل الإعجاز ص ٢٣.
خوض المادة القديمة لنقول: إنها نشبه العلم الجديد الذي لا يأتي الباطل من بين يديه ولا خلفه. وهل يضرب تشومسكي ألا نجد شيئًا في تراثنا اللغوي يؤيد أقواله؟ لندع تشومسكي يتجه ويعد ويقول ما يقول، ويجد من غير شك من يؤيده من الغربيين ومن لا يؤيده(1)، بل يردد عليه أقواله. ولنترك تراثنا في حيّره التاريخي بخيره وشره.

ثم أليس لنا أن نقول: لم يُجرِّع العارضون الغربيون في الحائط في أدبيات القرن الوسطى وعصر النهضة ليجدوا شيئًا يؤيده منهج تشومسكي؟ لم يكن شيء من هذا، والقوم في الغرب ينظرون إلى المسائل التاريخية نظرة علمية فلا يغفلون السياق التاريخي.

لقد وجد الأستاذ الراجحي ضالّته فيما أثبته عبد القاهر من مسألة النظم، وقد ذهب مثله نفر آخر من الدارسين، وأرادوا، بل فطروا إلى أن الجرجاني هذا عظيم ومبكر، لأن شيئًا ما سطره في مسألة النظم، وافق على زعمهم وفهمهم ما قاله الأستاذ تشومسكي.

غفرانك اللهم رباً، لو أننا عكسنا الأمر وأدركنا قيمة الجرجاني عبد القاهر وبسبقه قبل أن يطالعنا الخواجة تشومسكي لكننا أهل جد.

ثم أن الذي ذكره هؤلاء الدارسون من كلام عبد القاهر مأخوذ من دلائل الإجازة طبعة المنار سنة 1331، وكتبت قد قرأته في هذه الطبعة، وفي طبعة مغربية أخرى أيام الطلب. وقد عدت بعدها إلى كلام عبد القاهر في نشرة لاستاذ العلامة محمود شاكرا(2) ووجدته في الصفحة (80). وقد أغراني

---

(1) من هؤلاء الفرنسي الذي رض على تشومسكي أقواله في كتابه à la Grammaire Générative

(2) محمود شاكرا، دلائل الإجازة (مكتبة الخانجي بالقاهرة).
الأمر إلى أن أعود إلى الكتاب فأعيد قراءة ما لم استوعبه أيام الطلب فوجدت أن الأمر قد خفي على الدارسين الجدد، وإن الكتب، وضع في مسألة الترميم، وتفحص قدره، والنرويج بذكراه، وليس الأمر كا ذهب أصحابنا الجدد الذين ابتسموا النتيجة وقصروا المسيرة واقتطعوا من الكتب، حاجتهم مَا خيل لهم أنها توافق جديدهم، وليس الترميم إلا توحى معاني النحو وبيان ذلك.

وقد ومض الإسلام عبد القاهر إلى وضع هذا العلم للرد على القاضي عبد الجبار الذي لم يسمع باسمه ولكنه المقصود لعبارة التي أثبتها عبد القاهر في دلائل الإعجاز (ص ص 394، 466، 467)، والتي وردت في كتاب المغني (16/197/199 وما بعدها) في كلامه على الوجه الذي يقع بها التفاصيل في فصاحة الكلام وهي:

إن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنما تظهر بالضم على طريقة خصوصية . . . ثم نضاف: وإن المعاني لا يقع فيها تزايد، وإذا فيجب أن يكون التزايد عن الألفاظ كما ذكرناه . . .

ورماد عبد القاهر بكلام الجاحظ في الترميم، بشأن إعجاز القرآن وذكر من كلام الجاحظ فقال: ولو أن رجلا قرأ على رجل من خطبائهم وبلغتهم سورة قصيرة أو طويلة، لنبيّن له في نظامها وخرجها من لفظها وطابعها، أنه عياذ في مثلها، ولو تحلّى بها أبلغ العرب لأظهر عجزه عنها.3

و جاء في دلائل الإعجاز من كتاب الجاحظ أيضا: «رأَيْتَ عامةهم فقد طالت مشاهدتي لهم، وهم لا يقفون على الألفاظ المتخيرة، والمعاني.

_________________________
(1) دلائل الإعجاز (ط الحائري) ص 81.
(2) القاضي عبد الجبار الأسد آبادي 199/16، وقد نبه العلماء محمد شاكر إلى أن المراد هو القاضي عبد الجبار.
(3) قال المстанавлива محمد شاكر في تعلبه: هو من كتابه (أي الجاحظ) وحيح النبوة، انظر رسائل الجاحظ 3/273، وفيها: ووقه لفظه وطبعه.
المتنخية، والخارج السهلة، والديباجة الكريمة، وعلى الطبع المتمكّن، وعلى السبك الجيد، وعلى كل كلام له ماء ورونق"(1).

ومن هنا كان لنا أن نقول: إن «النظم» الذي هو ملك «دلائل الأعجاز»
في توثّقي معاني النحو وصولًا إلى إثبات إعجاز القرآن.
ولعل من المفيد أن أعرض بإيجاز للفصول التي ذكر «النظم» فيها خاصة،
والإليك شيئًا ما ورد في هذا:

واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت عليك لا يعترضه الشك، أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يُعلق بعضها ببعض، وتجعل هذه بسبب من ذلك. هذا ما لا يجهله عاقل ولا يتفنى على أحد من الناس».

وإضافة: وإذا كان كذلك، فإنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها، ما معناه وما محصوله؟ وإذا نظرنا في ذلك، علمنا أن لا محصول لها غير أن تعبد إلى اسمين فتجعل أحدهما خيرًا عن الآخر، أو تتبع الاسم اسديا على أن يكون الثاني صفةً للأول، أو تأكيداً له، أو بدلاً منه، أو تجاه باسم بعد تمام الكلام على أن يكون صفةً أو حالاً أو مميتاً، أو تتوخى في الكلام هو لائحة معنى، أن يصير نفياً أو استفهاماً أو مميتاً، فتُدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك، أو تردد في فعليين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر، فتجيء بها بعد الحرف الموضوع هذا المعنى، أو بعد اسم من الأسماء التي صمّمت معنى ذلك الحرف، وعلى هذا القياس.

وإذا كان لا يكون في الكلم نظم ولا ترتيب إلا أن يُصنع بها هذا الصنع ونحوه، وكان ذلك كله لا يرجع منه إلى اللفظ شيء، ومما لا يُتصور أن يكون فيه ومن صفته، بأن بذلك أن الأمر على ما قلناه، من أن اللفظ تبع للمعنى في النظم، وأن الكلم ترتّب في النطق بسبب ترّتب معانيها

(1) دلائل الإعجاز من 251.
في النفس، وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرّد أصواتا وأصداء حروف، لما وقع في ضمير، ولا زُجّ في خاطر، أن يجب فيها ترتيب ونظم، وأن يُجلّ لها أمكنتها ومنازل، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بثلك، والله الموفق للصواب"(1).

واجه أيضاً قول عبد القاهر في «النظم» وتفسيره، وفيه عرض لتفسير النظم وأسراره ودقائقه. وقد خلص منه إلى أن النظم هو تويج معاني النحو، وهو النص الذي احتفل به النقاد اللغويون الجدد في إثبات «التوليد والتحويل»(2).

ثم عرض شواهد على «فساد النظم»، وشواهد أخرى على «محاسن النظم». وقد عقد فصلاً «في النظم يتحدث في الوضع ويدق في الصنع»(3) مع شواهد على ذلك.

ولا أدرى كيف أغلق هؤلاء الدارسون الجدد «فصل: القول في التقدم والتأخير»(4)، وكان أحق بهم أن يجدوا فيه بعض حاجتهم مع إغفال الأغراض التي تفرض التقدم أو التأخر. وهو كلام مسهم أن فيه عل جلّة ما يعرض له التقدم والتأخير.

ثم تأتي إلى جملة قوائد جعل عبد القاهر لها عناوين في قوله: «هذه فصول شبيه في أمر (اللغظ) و(النظم) فيها فضل شهد للنصيرة وزيادة كشف عن فيها من السريرة»(5).

gages فيها شيء من كلام الجاحظ في «النظم» وقد أثبت شيئا منه في

(1) دلائل الإعجاز ص 55 - 56.
(2) المصدر السابق ص 61 - 81.
(3) المصدر السابق ص 92 - 102.
(4) المصدر السابق ص 106 - 145.
(5) المصدر السابق ص 249 - 237.
صفحة تقدّمت، كما عرض لمقالة الجاحظ في أن "المعاني مطرحوجة في الطريق يعرفها العجمي والعربي، والقوري والبدوي، وإنما الشأن في إقامة الوزن وتحقيق اللغة، وسهولة المخرج، وصحة الطبع، وكثرة الماء وجودة السبك، وإنما الشعر صياغة وضرب من التصوير".

وأي أن أقول: أن "الكتاب برمته في مكانة اللغة وكيف يتنظم في الجملة فيكون من ذلك "النظم" النافق الذي يسلك فيه اللغة مع اللغة فأتي من ذلك بناء جليل حسن في تراكيب مختلفة. والمؤلف لا ينكر وهو يطول في بدائع اللغة، يعود إلى "النظم" في فصول عدة منها: فصل وبيان، وإزالة شبهة في شأن "النظم" و"الترتيب" وهي "الحكاية".

وفصل، بيان الجهة التي يختص منها الشعر بقائله وهي "النظم" و"الترتيب"، وتوحّي معاني النحو. وفي هذا الفصل يقول: لا يكون "الترتيب" حتى يكون فصد إلى صورة وصافة.

وفصل هو عود إلى مسألة (اللغة، و"المعنى" وما يعرض فيه من الفساد.

ويضيف فوائد تصل باللغة ومعنى المجاز.

ثم فصل في تمام القول في "النظم" وأنه توحّي معاني النحو، والدليل على ذلك(2). وهو لا يفتأ يذكر لغة القرآن وما فيها من إعجاز، وعناصر هذا الإعجاز.

ولا أدرى كيف ابتعد المعاصرون عن النظر في هذه الفصول التي هي مادة "النظم" وتمسكوا من كل ذلك باسطر عدة ترضي في أنفسهم حاجة وهي

المصدر السابق ص 256، وهو من كتاب الحيوان للمجاحظ/١٣٠٣ - ١٣٣٢ مع خلاف يسير في النص، وانظر البيان والتبين/١٧١٧، ص 191).

(2) دلائل الإعجاز ص ٣٥٩ - ٣٦٨، ومن المفيد أن أشير إلى بيان آخر في أن "النظم" هو توحّي معاني النحو في ص ٤٤٥ - ٤٠٦.
أنها فيهما تحيلوا تؤيد مذهب صاحبهم تشومسكي، إن هذا لمثل غريب.
ولا بد من عودة إلى كتاب الدكتور عبد الراجحي وألقف على الباب الأول، وهو في النحو الوصفي، وبدأ الفصل الأول في هذا النحو في نشأته ومنهجه.
قال الأستاذ الراجحي: "النحو الوصفي" فرع من "علم اللغة" الحديث الذي ظهر في أوائل هذا القرن وأخذ يتأصل ويتطور تطوراً سريعاً جداً في السنوات الأخيرة. واستعمل "الوصفي" مصطلحاً في الدرس اللغوي إذا كان نتيجة للمنهج "اللغوي" الذي وجه أعماق اللغويين الأوروبيين حتى أواخر القرن الماضي، فمنذ أعلن السير وليم جونز آراءه في اللغة السنسكريتية عام 1786 أخذت دراسة اللغة تسلك سبيل "اللغوي" والمقارنة. (1) أقول: وهكذا يسير الأستاذ الراجحي في هذا العصر التاريخي لـ "علم اللغة"، ثم يذكر مؤسسات الثلاثة وهم:
1 - العالم السويسري فردينان دي سوسير.
2 - العالم الأمريكي إدوارد داسير.
3 - العالم الأمريكي ليونارد بلويميلد.
ثم يضيف في هذا الفصل يتحدث عن هؤلاء حديثاً لا يخلو من إسهاب.
ثم يأتي الفصل الثاني وهو في موضوع "الوصفيين والنحو العربي" وقد قدم له بمقدمة وهاfinance أرشد بدرسية هذا جملة هذا الفصل لأفرغ إلى التعليق عليه تعليقاً يستوفي ما فيه.

__________________________
(1) النحو العربي والدرس الحديث ص 32.
الفصل الثاني

الوصفيون وال نحو العربي

كان النهج الوصفي كا رأينا تحوّلاً في دراسة اللغة، وقد ظل يسعى إلى تغيير النحو القديم، بما يوافق البحث العلمي الموضوعي. غير أن هذا النحو القديم كان مستقر الأركان ولا يزال منذ قرون بعيدة، حتى إن علماء اللغة المحدثين يضطروّن في الأغلب الأعم إلى بدء أبحاثهم بإزالة «الأوهام» الراشدة قبل أن يتناولوا أسس النهج الجديد، فيكتب بعضهم (عما ليس من علم اللغة) «What linguistics is not» قبل أن يكتب (عما هو هذا العلم) "What is linguistics".

واللغويون المحدثون يطلقون على النحو القديم اسم «النحو التقليدي» ويعونون به منهج النحو القائم على أفكار أرسطو عن طبيعة اللغة اليونانية، كما تتمّل في أعمال اليونان والرومان القدماء. والذي نود أن نشير إليه هنا أن النحو التقليدي نحو غربي، وأن النحو الوصفي بحدود العلمية الحديثة نحو غربي أيضاً، كلاهما نشأ وتطور في اللغات الأوروبية.

والوصفيون يفضلون في شرح جوانب «النقص» في النحو التقليدي، ولا يكاد يخلو بحث من هذا الشرح، ونحن نجمل هذه الجوانب فيها بـ: (1)

Dinneen: An introduction pp. 160–170. (2)
1 - إن الفرق الجوهري بين النحو التقليدي والنحو الوصفي التركيبي هو الفرق بين منهج العلوم الإنسانية والعلوم التجريبية؛ وله أهم خصائص النحو القديم أنه يحدد قواعد اللغة بناء على هم «المعنى» أولًا، ومن ثم ذلك أن القواعد تحد وفقًا للدروس نفسه، أي أن هذا النحو يقدم على أساس ذاتي، «Subjective»، أما النحو الوصفي فيقيم تحليله التركيبي للغة على أساس ارتباط الظاهرة بالظواهر الأخرى وليس على أساس ارتباطها بالدروس نفسه، ومن ثم فإنه يتقيد على منهج موضوعي «Objective»، وينتبه على ذلك أن النحو الوصفي ركز اهتمامه على درس الأشكال اللغوية، باعتبارها أمانًا يسهل رصدها ووصفها من خلال قوانين العلاقات.

2 - إن النحو التقليدي يهم أساسًا بمعرفة «العلة»، والسؤال الذي يشغل أصحابه دائماً هو: لم يكن هذا هكذا ولم يكن غير ذلك؟ والاهتمام بالتحليل كان نتيجة لصدور هذا النحو عن الفكر الأرسطي، أما النحو الوصفي فهمه الوحيد هو أن يقرر الحقائق اللغوية حسبا تدل عليها الملاحظة دون محاولة تفسيرها بتصورات غير لغوية. والحق أن هذا الفرق جعل النحو التقليدي «مفهومًا» على وجه العلوم بسبب تاريخه الثقافي الذي يربطه بالنظرية الأرسطية، وبانجازات الدراسات الدلالية في العصور الوسطى.

3 - إن النحو التقليدي - باعتقاده على المنطقة الأرسطية - أخذ «الجملة الخبرية» باعتبارها أساس البحث اللغوي، ومن ثم تحدد «أقسام الكلام» حسب وظيفتها في هذه الجملة فقط، أما الأنظاف الأخرى من «الجملة» فقد جرى شرحها باعتبارها أشكالًا «منحرفة» من الجملة الخبرية.

أما النحو الوصفي فيؤكد على ضرورة تناول كل «التطو Recruitment اللغوية» على ميزان واحد من البحث، وعلى تقرير الخصائص المميزة لكل الأنظاف. ولهذا أن الجملة الخبرية اعتبرت أساسية أيضًا في النحو الوصفي، ولكن ذلك يرجع إلى «كثرة استعدادها» وليس إلى افتراضات سابقة.
4 - ان اعتقاد النحو التقليدي على المنطق الأرسطي، وهو مبني على اللغة اليونانية، أدّى بهذا النحو إلى تحديد قواعد اللغات الأوروبية على ضوء ما تقرّ في اللغة اليونانية واللغة اللاتينية، وهكذا حدث خلط شديد في فهم ظواهر كل لغة.

5 - ان النحو التقليدي لم يميز بين "اللغة المكتوبة" و"اللغة المنطوقة"، حين أن لكل منها نظامًا خاصًا قد يختلف اختلافًا كبيرًا عن صاحبه، بل إن هذا النحو ركز اهتمامه على "اللغة المكتوبة"، بل على أنواع معينة منها، وقد ترتب على ذلك أولًا أنه قدم قواعد اللغة على أسس "معياري" وعلى أسس "جمالي تقليدي"، فهذا استعمال "عال"، متوسط وثالث "فقيح"، وهكذا وترتب عليه ثانيا أنه قدم تفسيرات غير صحيحة لنصوص مختارة اختياراً دقيقاً أو لنصوص "موضوعية" لتلامذ قواعدهه، ومن ثم حكم على غير ذلك من الاستعمال بأنه "اشاغ" أو "استثنائي" أو "غير نحوي".

6 - ان النحو التقليدي قد خلط "مستويات التحليل اللغوي" خليطاً شديداً، بحيث لا يتحدد أسس التحليل الصوني والصرفي والنحوي في نفس منهجي واضح، وإنما هي تداخل تداخلًا يؤدي إلى تناقض الأحكام في كثير من الحالات.

هذه هي جواب "النقص" في النحو التقليدي كما يعدّدها الوصفيون، ومع ذلك فلا يزال هذا النحو سائداً في مراحل التعليم المختلفة في الغرب، والوصفيون يعتروضون بأن النحو القديم قد أثبت أن في جواب "قوة" واضحة؛ منها أنه استطاع أن يستمر هذه القرون الطويلة، وكان الناس يفهمونه حين يتعلمون اللغات الأوروبية على أسسها، وأنه باعتباره إنسانياً في أصله يقدّم إجابات عن الأسئلة التي تواجهه، والنحو الوصفي على أية حال لم يقدم حتى الآن "نحوًا شاملًا" يضارع شيئاً ما قدمه التقليديون.

و حين انتقل النهج الوصفي إلى الدرس العربي بعد اتصال أساتذتنا
وباحثت في الغرب، بدأت هذه الانتقادات التي أخذها الواقعيون على النحو التقليدي الأوروبي تظهر في معظم المؤلفات الحديثة التي تتعلق بالنحو العربي، على أنها في أغلبها تكانت تركز فيها على:

١ - أن النحو العربي قد تأثر بالمنطق الأرسطي منذ مراحله الأولى، وأن هذا التأثر صار طاغياً في القرون المتأخرة، وقد أدّى ذلك إلى أن يكون النحو العربي "صعوبةً" وليس "واقعياً" ومن ثم اهتم بالتعمل والتقدير والتأويل، ولم يركز درسه على الاستعمال اللغوي "كما هو". ولم يكن هذا أهم جانب في نقد الواقعيين بالنحو العربي فإنا نفرد له فصلاً خاصاً بعد هذا إن شاء الله.

٢ - أن النحو العربي لم يفقد للعربية كاً تتحدثها أصحابها وإنما فقد لغوية مخصصة تتمثل في مستوى معين من الكلام هو في الأغلب - شعر أو أمثال أو نص قروي، أي أنه لم يتوسع درسه ليشمل اللغة التي يستعملها الناس في شؤون الحياة، وإنما قصره على درس اللغة الأدبية. وقد أشارنا إلى أن الواقعيين يقرون أن هناك "مستويات" مختلفة من الكلام، وأن لكل مستوى نظامه وقوانينه، وأن الشعر على وجه الخصوص له نظامه الذي يختلف عن نظام غيره من مستويات اللغة الأدبية.

وقد ترتبط على ذلك أن النحاة القدماء درجوا الكلام العربي درجات حسب وروده في هذا المستوى الخاص من اللغة، وقد ظهر هذا الاتجاه منذ البداية على ما نرى في كتاب سيبويه، فكلام عينه "جيد بالغ"، أو "عبري"، أو "جائز حسن" وهو أحياناً "خبث يوضع في غير موضعه" أو "قليل" أو "ضعف خبث".

وقصر الدرس النحوي على هذا المستوى من اللغة أفضى بهم إلى وضع قواعد العربية على أساس من النصوص المختارة، مما أبعدهم عن الاستعمال الشائع في هذه اللغة، ولم يكن مناص من أن يواجهوا نصوصاً من هذا المستوى.
الأدب - تحالف ما وضعوه من قواعد، فاضطراروا إلى اللجوء إلى التأويل والتقدير واعتقاد التفسير، والاحتكام إلى "الضرورة أو إلى الشذوذ"، بل إلى "وضع نصوص تستند بعض هذه الأحكام. على أننا ينبغي أن نفهم الأشياء في (سياقاتها): فقد أشارنا إلى أن النحو - شأن العلوم الإسلامية الأخرى - نشأ (لفهم) النص القرآني الكريم، فاللغة التي توجه إليها النحاة هي هذا النص الذي هو مناط الأحكام في الحياة الإسلامية، والذي هو أيضاً (إعجاز) لغوي، ومن ثم كان توجههم إلى النصوص الأدبية والشعرية منها بخصوص - لاستخلاص القوانين التي تدور عليها العربية التي نزل بها القرآن الكريم. ونحسب أن هذا أمر ضروري لفهم طبيعة النحو العربي، وفي وضعه في إطار الصحيح غير أننا قد نلت إلى أن الحكم على النحو بأنه اعتمد على هذا المستوى الخاص من اللغة فيه نصيب كبير من الصحة، وفيه أيضاً نصيب من التجوز. فالنحاة - في الحق - لم يأخذوا كل قواعدهم من النصوص العالية بل اتصلوا بالحياة اللغوية معناها الواسع، ولا زالت نذكر ما قاله البصريون لعلياء الكوفة: "نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وآكلة brigante، وأنتم تأخذونا عن أكلة الشواريز وباحة الكوميكي" (1).

3 - أن النحو العربي مع تحديده لمستوى اللغة التي يفقد لها حدد أيضاً بيئة مكانية وزمانية لهذه اللغة، فهو لم يسمح بالتقعيد إلا على اللغة المستعملة في بواي نجد والحجاز وتهامة ومن قبائل مخصوصة لم تتأثر بحياة الخضر أو بالاتصال ببيئات لغوية أخرى، وقد كان الاعتقاد على قبس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمهم، وعليهم اتكال في الغرب وفي الأعراب والتصريف، ثم هذين وبعض كتابة وبعض الطائفيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان

(1) البيوطي: الاقتراح - تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم - مطبعة السعادة القاهرة 1976 ص 222.
البراري مَن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم) ۱).

وهذا التحديد للمكان صحة تحدده آخر الزمان، فقد ضاقت عصر الاستشهاد بآخر العصر الأموي لما يعرف من عزوفهم الأخذ عن لغة العصر العباسي التي تعرضت لتأثيرات كثيرة من حضارات مختلفة، وهذا التحديد الزمني قد يكون سبيلاً أيضاً في امتناع معظم النحاة عن الاستشهاد بالحديث.

ومن الواضح أن هذا الأصل من أصول النحو العربي جعله نحواً لا يمثل العربية وإنما يمثل جانباً واحداً منها، فهو لا يصح إلا هذه العربية التي حددوها مكاناً وزماناً، ومعنٍ ذلك أنه نحو ناقص لا يقدَّم قواعد الكلام العربي في بيئاته المختلفة، بل يذهب بعض العلماء إلى أن هذا الأصل في تحديد البيئة اللغوية لا يقدم العربية الصحيحة، فقول الدكتور محمد كامل حسين: (نحن لا نقرّهم على تحديد الصحيح من اللغة، مكاناً بالجزيرة العربية، أو زماناً بما قبل عصر التدوين .... ولا نقرّهم على أن كل ما ورد في عصر بعينه صحيح، فأكثره مضطرب ومناطق، والإبقاء عليه عبث، وعلى أن كل ما لم يرد خطاً، فهذا قالب من حديد وضع اللغويون لغتانا فيه لا يسمح المحدثون لأنفسهم أن يتقيدوا به) ۲).

والحق أن هذا الجانب يتبع ما أوضحناه في النقطة السابقة؛ ذلك أن القصد إلى فهم النص القرآني هو الذي أدى إلى تحديد مستوى لغوي معين، وهو الذي أدى إلى تحديد مكان وزمان هذا المستوى. إن النحاة لم يذكروا أنهم يضعون للغة العامية التي يستعملها أصحابها في كل شأن، والتي تتخذ مظاهر مختلفة باختلاف المكان والزمان، وإنما هم يؤكدون أنهم يقيدون

۱) السيوطي: المزهر: تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرون - دار إحياء الكتب العربية ۱۱۱/۱.
هذه العربية التي تصلح لفهم لغة القرآن، فالبحث عن "نقاش" اللغة وفضاحتها كانت غاية من غاياتهم في الجمع اللغوي، وقد أبان ابن جيني في ترك الأخذ عن أهل المدر كا أخذ عن أهل الور أن "علة إمتان ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلاط والفساد والخط، ولو علم أن أهل مدينة بايون على فصاحتهم، ولم يعرض شيء من الفساد لغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الور" (١).

٤ أن النحو العربي لم يميز حديثاً واضحة "مستويات التحليل اللغوي"، وإنما اختلطت فيه هذه المستويات اختلاطاً شديداً، فقد ظلت كتب النحو منذ كتاب موسى تجمع الظواهر الصوتية إلى الصرفية إلى النحوية، وقد عرف ابن جيني النحو بأنه "انتحاء سمت كلم العرب في تصرفه من إعراب وقية، كالثنية، والجمع، والتحقيق، والتكرير، والضافة والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصلة، فتنطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شبد بعضهم عنها يُدُعُّ به إليها" (٢).

والحق أن اختلاط مستويات الدرس ظاهرة وضخمة في النحو العربي، ولم يكن ذلك أمرًا غريباً في المرحل الباكرة التي نتم بها في هذا البحث ولكنها استمرت في الأعوام المتأخرة رغم محاولات طيبة في فصل هذه المستويات، فقد ظهرت كتب مفردة في دراسة الأصوات اللغوية مثل كتاب سر صناعة الإعراب لابن جيني (٣)، وظهرت كتب مفردة للدراس الصرفية، مثل "تصريف أبي عثمان المازني وشرح ابن جيني له في المنصف" (٤) الذي أشار فيه إلى وجوه أن يكون

(١) ابن جيني: الخصائص ٥/٢.
(٢) ابن جيني: الخصائص ٣٤/١.
(٣) ابن جيني: سر صناعة الإعراب - مطبعة مصطفى البابي الخليلي - القاهرة، ١٩٥٤.
(٤) ابن جيني: المنصف في شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، مطبعة إبراهيم مصطفى، ١٩٥٤.
الصرف سابقاً للدرس النحوي لأن التصريف إذا هو لفظة أنفس الكلمة النحوية. والناحية إنها لفظة أحوال المتضمنة. وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات الشيء النحوية ينبغي أن يكون أصلاً لفظة حاله المتضمنة. (1) غير أن اختلاف التصريف بدراسة تراكب الكلام في الكتب النحوية لا يختلف كثيراً بما يقره الوصفون من أن النحو يشمل المورفولوجيا والنظام، أو أن النحو عند التحويلين - كما سنرى - يشمل كل مستويات الظاهرة اللغوية، لكن ذلك لا يعني في الحق - اختلاف المستويات، لأن لكل مستوى منها منهجه ومصطلحاته في تحليل المادة بحيث تؤدي مع تطبيق مبادئ البحث العلمي إلى الوصول إلى القوانين الموضوعية لها. إلا أن ذلك كله يلتزمنا إلى أن كتب النحو العربي حافلة بمادة صالحة جداً عن العربية، وهذه المادة - وإن تكن في مستوى لغوي زمني ومكاني معين - تفقنا على طريقة القدماء في تناول الظاهرة اللغوية، وهي طريقة لا تبتعد في جوهرها عن كثير ما يقره الوصفون.

وقد أشارنا آنفاً إلى أن النحو العربي نشأ في مناخ عقلي عام، استمد منه أصول منهجه، وذكرنا أن القراءات القرآنية كانت «نقلاً»، محضاً، وقد أخذ النحو منها هذا الأصل، وكن ذلك حقيقة أن يقدم النحو العربي جانباً وصفي لا يخطئه التتبع المتصغر، ولقد يكون مفيداً أن نشير إلى أهم مظاهر الوصف فيه على النحو التالي:

1 - أن العمل النحوي قد اعتمد على منهج خاص في جميع اللغة، وصحيح أن هذا الجمع كان مقيماً بحدود خاصة. لكنه - في حدود هذه - كان اتصالاً مباشرةً بالاستعمال اللغوي، وكتب التراجم تذكر رحلة النحاة الأئمة إلى البادية لجمع اللغة، وتبرز حرصهم على معرفة الصورة الواقعية للكلام كما ينطقه البديهة، ولا نتذكّر أبا عمرو بن العلاء الذي كنّاه تشبيه عليه كلمة (فرجة) (1) المصدر السابق ص 4.
أهي بفتح الفاء أم بضمها وكان هارباً من الحجاج حتى لقي أعرابياً في الصحراة ينطقها بالفتح (فُجَرْ) ويخبر عن موت الحجاج، فيقول أبو عمرو (فما أدي بأبيها كنت أشد فرحًا، بقوله (فُجَرْ) أم يقوله) مات الحجاج (1). ولا زلت نذكر كذلك أن الكسياني قد خرج إلى الصحراة، وأناذ خمس عشرة قنينة حبأ في الكتابة عن العرب سوى ما حفظه (2).

ولم تقتصر هذه الطريقة على الأئمة الكبار في القرن الثاني بل استمرت في القرنين الثالث والرابع، وينسج ابن جني في ذلك اتجاهاً واضحًا، إذ تبرز في كتبه ظاهرة جمع المادة من الاتصال المباشر بالمدشر البشري، من ذلك ما يرويه عن لقائه مع أبي عبدالله الشجري (وسلمه) توجهاً يوجهاً قالت له كيف تجمع (ذلكنا) فقال: دكاكين، قلت فصرحان؟ قال سراحين قلت: فقطزتان؟ قيل قراطين، قلت: فثيانان؟ قال: عيانان. فقت له: هل قالت أيضاً عنامين؟ قال: أيش عنامين؟ أرأيت إنساناً يتكلم بما ليس من لغته، والله لا أقوها أبداً (3).

والاتصال المباشر بالواقع اللغوي أصل من أصول النحو الوصفي كما ذكرنا، وقد كان أيضاً أصلاً من أصول النحو العربي نتيجة لطبيعة الحياة العربية ولطبيعة الحركة العلمية التي نشأت في مناخ عام أسسه النقل والروية وقد أدى هذا الاتصال إلى أن يكون في النحو اتجاه وصفي في تناول كثير من ظواهر اللغة.

2- أن العمل الثابت عن أبي الأسود الدؤلي في ضبط النص القرآني كان عملاً وصيفاً. ومنها يكمن اختلاف الآراء في وضعه بعض قواعد النحو، فإن عمله في الضبط قد مهد للتناول النحوي، وهو عمل وصفي مضت لأنه قام على

(1) ابن جني: الخصائص 242/1.
(2) الناسيب. 99.
(3) ابن جني: نزهة الألباب - تحقيق أبو الفضل إبراهيم - دار نهضة مصر 25.
الملاحظة المباشرة لقراءة النص، فقد قال لكاتبته: "إذا رأيتني قد فتحت في
الحرف فانقط نقطة فوقه إلى أعلاه، وإن ضمت في فانقط نقطة بين يدي
الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة من تحت الحرف" (1)، وهذه صورة تمثل
قارة يقرأ، وكأنما يلاحظ حركة شفته، حتى تكون الرموز وصفاً لهذه الحركة.
ولا شك أن هذه التعبيرات التي أطلقها أبو الأسود على حركة شفته من فتح
وضع وكسر كانت أساس المصطلحات الإعرابية في النحو العربي، وقد كان هذا
الأصل الوصفي في وضعها ذا تأثير في دراستها عند أوائل النحاة.

٣- أن الاتجاه الوصفي في النحو العربي يظهر في كثير جداً مما قرره
النحاة الأوائل من أحكام، فلاحظ أن ما قرره لم يكن كله تأويلاً أو تقديرًا أو
تعليلةً، وإنما كان فيه ما هو وصف تقريري خض، وكان ذلك أوضح ما يكون
في الأفعال الأولى التي هي هدف هذا البحث. والنتيجة للكتاب يرى أن سببها
قد أقام قواعده في أغلبها على الاستعمال اللغوي، ونلاحظ ذلك من عدة أمور:
(أ) أنه يقرر مباشرة أن الأحكام إنما تجري على كلام العرب، وفي كتابه تتكرر
عبارات من نحو: "فأجزه كأجره، وضع كل شيء موضعه". أو "فأجزه كأجره
أجره العرب واستحسنه" (2).

(ب) أنه لا يوغل وراء تفسير الظواهر إذا لم تكن لديه مادة تسد رأيه بل يميل
فيها إلى الاستعمال مقرراً استحالة الاستقراء التام للكلام، وكثيراً جداً ما يدور
مثل هذا التقرير: (وكل شيء جاء قد لزمه الألف واللام فهو بهذه المنزلة. فإن
كان عربياً نعرفه ولا نعرف الذي اشتق منه فإننا ذاك لأننا جهنا ما علم غيرنا،
أو يكون الآخر لم يصل إليه علم وصل إلى الأول المسمى) (3).

(ج) أن تجري الاستعمال اللغوي أدى به إلى عدم إلغاء الlohjات باعتبارها

---

(1) ابن النديم: الفهرست ٥٩ - ٦٠.
(2) التكاب ١/٢٧٥، ٢٧٧.
(3) ٢٦٨/١.
عناصر ٢٠ في اللغة الموحدة. وفي الكتاب، مادة لا تُتبع الاستعمال اللهجي، ولكن كان سببه يرجع لهجة الحجاز في كثير من الأحيان فإنه لا يتردد في أن يقرر أفضلية اللهجات الأخرى حين يرى الاستعمال فيها أكثر في الكلام.

يقول:

وهذا باب اختلاف العرب في الأسم المعروف الغالب إذا استفهمته عنه

مُنِّي. أعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل رأيت زيداً: من زيداً؟، وإذا قال مررت بزيد، قالوا: من زيد؟ وإذا قال هذا عبد الله، قالوا: من عبد الله؟ وأما بنو تميم يرفعون على كل حال، وهو أئم القوبلين. فأما أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكاوا ما تكلمو به المستور، كنما قال العرب: دعنا من تمرتان، على الحكايّة لقوله ما عنده تمرتان. وسمعت عربياً مرة يقول لرجل سأله فقال: ليس بقرشيّاً؟ فقال: ليس بقرشيّاً، حكايّة لقوله، فجاز هذا في الأسم الذي يكون عاليًا غاليًا على ذا الوجه، ولا يجوز في غير الأسم الغالب كما جاز فيه، وذلك أنه الأكثر في كلامهم وهو الحكم الأول الذي يتعارفون. وإذا يحتاج إلى الصفة إذا خاف الالتباس من الأسماء الغالبة. وإذا حكى مبادرة للمستور، أو توكذا عليه أنه ليس يسأل عن غير هذا الذي تكلمو به. وإذا قال رأيت أخا خالد، لم يجز: من أخا خالد؟ إلا على قول من قال: دعنا من تمرتان، وليس بقرشيّاً، والوجه الرفع لأنه ليس باسم غالبٍ. ٢١

(٣) أن فكرة المقياس على كثرة ما قبل فيها لم تكون عند سببه غير متتابعة الكلام العربي، وفي الكتاب إلحاح على هذا التصور، فتجد فيه مثل قوله: "فإن هذا أكثر في كلامهم وهو المقياس" (١). أو قوله "فهف قيّب لا تكلم به العرب، ولكن النحويين قاسوه... وأما قول النحويين: قد أعطاه هوك...

(١) انظر كتابا: اللهجات العربية في القراءات القرآنية - دار المعارف بمصر ١٩٦٨
(٢) ٣٠/١٣٠٢
(٣) ٢٠٨/١
وأعتاظي هوني، فإنا هو شيء قاسوه لما تكلم به العرب، وضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قيس هذا لى تكلم به كان هيناً. بل إنه يعارض الخليل وبينسا في تفسيرهما رفع (أي) في "اضرب أيهم أفضل" قائلاً: ومن قوله: اضرب أي أفضل، وأما غيرهما فيقول: اضرب أيها أفضل. ويقيس ذا على الذي وما أشبهه من كلام العرب، ويسلم في ذلك المضاف إلى قول العرب ذلك، يعني أيهم وأجروا آليا على القياس. ولو قالت العرب: اضرب أيها أفضل لقلته، ولم يكن بد من متابعتهم، ولا ينبغي أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس كأناك لا تقيس على أمسك أمنسك(1).

(2) أن معظم ما توصل إليه من تفسير للقوانين العامة كان مدرها إلى كثرة الاستعمال، من ذلك ما فسر به "الذرف" في قوله: "ومذفعون فيها كثر من كلامهم، لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أخوجه"(2) أو قوله: "وغيروا هذا لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله، ألا ترى أنك تقول: لم أَكَّ ولا تقول لم أَكَّ إذا أردت أغل... فالعرب ما يعبرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائرهم(3). أو قوله: "والترخيص حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً كما حذفو غير ذلك من كلامهم تخفيفاً... واعلم أن الترخيص لا يكون إلا في النداء إلا أن يضطر شاعر. وإنما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم، فحذفوا ذلك كما حذفو التدنين، وكذا حذفو البناء من قومي ونحوه في النداء"(4).

4 - أن مدرسة الكوفة قد عرفت بأنها مدرسة وصفية، وإن كان ذلك لا ينبغي أن يكون حكماً عاماً، لأن الأعيال الأولى لدى أئمة المدرستين اختلف فيها

1/ 283/ 1.
2/ 394/ 1.
3/ 21/ 1.
4/ 329/ 1.
الوصف والتمييز. لكن الملاحظ أنه لم تصلنا كتب نحوية متخصصة تنبئ إلى
رجال الكوفة الأوائل، وإنما وصلنا كتب تتناول النحو من خلال الأتصال
بالنصوص ككتاب الفراء (معاني القرآن) وقد كان هذا الاتصال حقيقةً أن يطبع
العمل في أغله بطابع الوصف ونحن لا نزال نذكر عبارة الكساكي حين سل
فقال أي هكذا خلفت!»). ولستا نعرف تعبيراً أدنى على الوصف المحسن من
تعبيره: «أي هكذا خلفت!» وقد استمر هذا الاتجاه حتى لنجد في القرن الرابع
عند ابن فارس الذي يصف: أحكام العربية وفقاً للاستعمال ليس غير تعبيره
المعروف: «ومن سن العرب كما وذالك.» (2).

5. أن النحاة الأوائل قد كانوا يتزاولون الظواهر اللغوية على أساس
شكيك، وهو مبدأ من مبادئ النحو الوصفي كما رأينا، ومنذ كتاب سيبويه رأينا
معالجته للذكير والتآثيث والتعريف والتنكر والإفراد والثنيات والجمع والعلاقة
بين الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر وغير ذلك على أساس «الأشكال» وليس على
أساس «المعاني». ولعلنا نشير هنا إلى جملة من مثل: «ضاربٌ زيد عمرا» لنعرف
أيهم صنفوا الاسم الأول بأنه فاعل، والاسم الثاني بأنه مفعول به، رغم أنها
عشركمان في إحداث الفعل، ولكن تحليل «الأشكال» هو الذي جعلهم يطرحون
المعنى عند فهم التراكيب. وقد أصل ابن جني هذا الأصل في غير موضع من
كتب نورده هنا منها ما قاله في باب الورد على من اعتقد فساد علل النحوين
لضعه هو في نفسه عن إحكام العلة. يقول:
«أعلم أن هذا الموضوع هو الذي يتضمن بأكثر من ترى، وذلك أنه لا
يعرف أفرار القوم، فقوي لذلك أن ما أورده من العلة ضعيف واه ساقط غير
متعلق.»

(1) ابن جني: الخصائص ٢/١٩٢.
(2) ابن فارس: الصاحب في فقه اللغة ومنسن العرب في كلامها، تحققو الدكتور مصطفى الشويمي: بيروت ٢٠٠٥.
وقد ترى الأمر بحسب ذلك، ألا ترا أنها نقول. ضرب زيد. فنفرعه وإن كان مفعولاً به، ونقول: إن زيداً قام، فنصبه وإن كان فاعلاً، ونقول: عجبت من قيام زيد، فنجزه وإن كان فاعلاً، ونقول أيضاً: قد قال الله عز وجل: (ومن حيث خرجت) فرفع (حيث) وإن كان بعد حرف الخفض، ومثله عندهم في الشفاعة قوله: عز وجل: (الأمر من قبلك ومن بعدك) مما يجري هذا المجرى.

ولمثل هذا يتبع مع هذه الطائفة، لا سيما إذا كان السائل عنه من يلزم الصبر عليه. ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هذا الهوس وذا اللغو، ألا ترى أنه لو عبر أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلاً في المعنى، وإن الفاعل عدتهم إذا هو كل اسم ذكره بعد الفعل وأستند ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وأن الفعل الواجب في ذلك سواء، لسقط صراع هذا الممعون السؤال؟).

وبعد، فهذه أهم الجوانب الوصفية كا رأيناها في أعيال النحاة الأوائل، ولما كان هنما هذا أن نحدد الأصول العامة للمنهج النحوي فإننا قد نلفت إلى أن كل جانب من هذه الجوانب حقق بالدرس المفصل. وينبغي بعد ذلك ما أشرنا إليه أولاً ما أخذه الوصفيون على النحو العربي من تأثر بنطق أرسطو، وهو ما نفرد له الفصل التالي.

حرصت أن أضع بين يدي القارئ الفصل الثاني بجملته حتى يتاح له أن يتابع تعليقي على جميع أجزائه الأساسية التي أرى في حاجة للكلام عليها.

أقول: أشار المؤلف إلى أن "مصطلح النحو الوصفي" شاع لدى اللغويين الغربيين كا شاع "مصطلح النحو التقليدي" في كتاباتهم ويعونه به منهج النحو القائم على أفكار أرسطو عن طبيعة اللغة اليونانية كا تتمثل في أعيال اليونان والرومان القدماء.

(1) الخصائص 184/1.
وهواء حين يتحدثون عن «ال نحو الوصفي» يشيرون إلى نقش «ال نحو التقليدي»، فقد يكون تعريفهم بنهجهم الوصفي هو الآشارة إلى نواحي النقص في «ال نحو التقليدي»، فإن «ال نحو التقليدي» يقوم على أسس ذاتي، في حين يقوم «ال نحو الوصفي» على منهج موضوعي، كما أن الأول يتخذ التحليل من منهجه، وهذا يرجع إلى الفكر الأرسطي.

وأشار إلى أن «ال نحو التقليدي» باعتباره على المنطق الأرسطي، أخذ الجملة الخبرية باعتبارها أسس البحث اللغوي. ومن ثم تحدثت أقسام الكلام حسب وظيفتها في هذه الجملة فقط. أما الأناط في الجملة فقد جرى شرحها باعتبارها أشكالا منحرفية من الجملة الخبرية.

أما نحو الوصفي فيؤكد على [كذا] ضرورة تناول كل (النظرك الذهبية) على ميزان واحد من البحث، وعلى تقرير الخصائص المميزة لكل الأناط. والحق أن الجملة الخبرية اعتبرت أساسية في نحو الوصفي، ولكن ذلك يرجع إلى (ثقة استعمالها) وليس إلى افتراضات سابقة.

أقول: إن الدعوات التي قامت في العربية منذ ربع قرن لنفس من العلية العرب مصدرة بال نحو الوصفي (1) لا يمكن أن تؤخذ في العربية على نحو ما أراد الوصفون الغربيون، ذلك أن العربية الفصيحة هي واحدة، وليس في الإمكاني أن ننظر معها في الأعراب الدارج العامي لتنوعه وتعدده، وأن الكثير منه قد انحرف في مستوى متجها إلى لسان دارج قريب من الفصيح. ولو أننا صنعنا شيئاً من هذا لكننا عشرات من الأناط العامية لا يمكننا أن نضبط فيها أنظمة واحدة من النحو، مختلفة في أبنيتها، غريبة عن المستوى العام اللغوي الذي يربط العرب عامة.

وضمن المؤلف في عرض جوانب النقص في نحو التقليدي المعتمد على

(1) انظر (مناهج البحث في اللغة) لابن حسان (ط. الإنجليزى 1955).
المنطق الرسفي المبني على اللغة اليونانية. وقد كان هذا سبباً في جعل ن نحو
اللغات الأوروبية مبنية على أصول غريبة عنها هي الأصول اليونانية. وان هذا
النحو التقليدي لم يميز بين اللغة المكتوبة واللغة المنطوية، في حين ان لكل منها
نظاماً خاصاً. وقد نشا من هذا ان أصبحت الأساس في التقويم «معيارياً» مبنية
على أساس جمالي، فهذا استعمال «عال» وذاك «متوسط» وثالث «قيقح»...

أقول: هذا هو النحو القديم في العربية التي ما زلنا نتقابل مقدماتها في
الاستعمال العالي والمقبل، ونرفض الفصيح. وعلل من ظروف العرب ومن
تاريخهم وعلاقتهم بتراثهم ما يجعل الابتعاد عن هذه «المعيارية» أمرًا مستحيلاً.
ثم إلى أسئلة: هل كان للدروس العربية للنحو الوصفي الذي يرفض
هذه المعيارية من أثير في الدرس التطبيقي، وهل تغيرت الكتب التعليمية في مادة
النحو بسب هذه الدروس التي ترفض الأغات المختلفة؟

لم يكن شيء من هذا، وما زال للغربيين نحو يدرسه الطلاب في
المستويات التعليمية المختلفة يأخذ بالاعتبار المستوى الأدبي لكل لغة.

ثم إن النحو القديم مع تمكبه بعربية عرفت في أمكنة تبسموا فيها
الفضاحة، ومع حصرها في عصور معينة، عرضت لما يخرج عن هذا فدرست
اللغات القليلة وضبطت ما دخلت في المتوسط والشاذ، وكان من ذلك مستويات،
ألم يقرأ بالقراءات الشاذة، وإعطاء هذه القراءات القيمة اللغوية التاريخية التي
نتشاقها؟(1).

وقد أضاف المؤلف فذكر أن النحو التقليدي، كما صرح بذلك
الوصفيون، قد خلط بين «مستويات التحليل اللغوي» بحيث لا بين التحليل
الصوتي والصفي والتحوي...

أقول: إن شيئاً من هذا قد كان في النحو القديم، ولكن النحاة في

(1) انظر مقدمة كتاب "الحنثب" لابن جني.
عصور لاحقة فظنتا إلى المنهج فجعلوا للصرف كتبًا خاصة، غير أن طائفة من الموضوعات اللغوية بقيت مدرجة مع مادة النحو.

ولقد تحوَّل المؤلف إلى المنهج الوصفي في الدرس العربي وأشار إلى أن ذلك قد تم بعد اتصال الأساتذة العرب بالدراسات الغربية.

أقول: من هؤلاء الأساتذة العرب، وهل تجاوزوا في دعوتهن للمنهج الوصفي أن أعطاوا الدارسين نموذجًا لمنهجهم الوصفي يتبنين في المستويات التعليمية. ولكنهم دعوا إلى هذا المنهج دون أن يفطنوا إلى ما يعترضهم من درس الألفاظ العامة التي لا يمكن أن يصل فيها الدارسون إلى شيء علمي لكثرة و تعددها.

وأشار المؤلف إلى أن النحو العربي قد تأثر بالمنطق الأرسطي منذ مراحله الأولى...

أقول: وقد تبين أهل العلم أن هذه دعوة باطنة، وأن الآثار المنطقية في النحو العربي لا تصل منطق أرسطو، بل إنه المنطق اللغوي الذي ينكيه على علم الكلام، وعلى اعتياده على القياس الذي جعله طائفة من الفقهاء طريقهم الوحيد إلى ادراك الأحكام.

ثم أشار إلى أن النحو العربي قد "قعد" لغوية محدودة...

أقول: وقد تكلمنا في هذا و بتنا ان للغوية تراثًا جعل العرب في عصرهم متصورين به أشد الاتصال، وإن كانت لهم لغوية معاصرة تختلف في معجمها عن العربية القديمة.

وقد أشار المؤلف إلى أن النحو العربي مع تحديده مستوي اللغة التي يقعها حدد أيضًا بيئة مكانية و زمنية لهذه اللغة...

أقول: إن حرص النحاة العرب على هذا تأثي من حرصهم على أن يكون
لل نحو العربي قواعد يندرج فيها الكثير وتبعد عن القليل والشاذ، ولكنهم لم ينسوا هذا القليل وهذا الشاذ، والدراسات القديمة تشهد بذلك.
وكان الدارسين المعاصرين (1) حين عابوا منهج الأوائل في هذا الضبط والتحديد فاتهم أن الأوائل قد خصوا تلك الأشواط التي خرجت عن دائرة التحديد الزمني والمكانى بدرس جاد، ولكنهم ساروا في التحديد ليؤخروا اللغة القرآن.
وقد أشار المؤلف إلى أن نحو العربي لم يميز حدوداً واضحة للمستويات التحليل اللغوي. وإذا اختلفت في هذه المستويات اختلافاً شديداً. فقد ظلت كتب النحو منذ كتاب سيبويه تجمعظواهر الصوتية إلى الصرفية إلى النحوية...
أقول: هذا صحيح، ولكن طائفة من النحاة من فيهم بعض الأوائل قد تنبهوا لهذا فخصوا (الصرف) بكتاب، كا خصوا الأصوات بكتاب أخر (2).
وقد تنبه المؤلف إلى هذا فعرض لكتاب ابن جني الذي ظهر فيها ضرب من الاختصاص العلمي والمنهجي. وكذلك عرض لكتاب (التصريف) للازاني الذي شرحه ابن جني في كتابه (المنصف).
وعرض المؤلف لما يقوله الوصفون من أن النحو يشمل المورفولوجيا والنظم ... (ص 29).
أقول: كيف يتاح للدارسين العرب الذي يشرون بالمنهج الوصفي أن ينتقدوا النحو القديم لاشتياه على النحو والصرف والأصوات؟

(1) انظر: أصول علوم اللغة للدكتور محمد كامل حسين، وهو بحث في مجموعة البحوث والمحاضرات لمجمع اللغة العربية: الدورة السادسة والعشرون (1965/09)ص 145-149.
(2) أن كتب ابن جني خصص بعضها باللغة التي يندرج فيها المستوى الصافي كالخصائص، وبعضها خاص بالأصوات كسر صناعة الإعراب.
وكيف يقبل الدارسون الآخرون الذين نبذوا المنهج الوصفي، وانخرطوا
في سلك التحويليين الذين قالوا بدرس كل مستوى الظاهرة اللغوية؟
وقد استدرك المؤلف فقال: ولكن ذلك لا يعني في الحق اختلاط
المستويات، لأن لكل مستوى منها منهجه ومصطلحاته.
وستأتي النحويين لنرى إلى أي حد استطاعوا أن يجدوا معالم منهجهم
في النحو العربي.
وقد عرض المؤلف للنحو واعتاده على منهج خاص في جميع اللغة
(ص 39).
أقول: وكان المؤلف قد جعل ما هو لغوي ويتصل بمتن اللغة، وما هو
نحوي شيئاً واحداً. وقد أشار إلى خبر أبي عمرو بن الوليد الذي اشتهت عليه
كلمة "فرجة" أقطع الفاء أم ضمها، وكان هارباً من الحجاج حتى لقي أعرابياً
في الصحراء ينطقها بالفتح ويتغيره عن موت الحاجج، فيقول أبو عمرو: فا
أدرى بأيها كنت أشد فرحًا، يقوله: "فرجة" أم يقوله: مات الحاجج...
إن هذا لا يمكن أن يندرج في كلام خاص بالنحو، وهو يشير إلى حلق
اللغويين في استقراء مادتهم اللغوية.
ثم أشار إلى خبر ابن جني مع أبي عبدالله الشجري، والخبر مذكور
(ص 30) في جمع "ذوكان، ووعنان".
وجملة هذا بعيد عن النحو، وهو يشعرنا إلى أن اللغويين في القرنين
الثالث والرابع كانوا أهل جد وعلم.
ومن عجب ان يقر المؤلف فيقول (ص 30) ان عمل أبي الأسود في ضبط
النص القرآني كان عملاً "وصفياً". انظر تتمة الكلام في "الصفحة (30).
وعاد يقول: "المتن للكتاب" برى ان سبيله قد أقام قواعد في أغلبها
على الاستعمال اللغوي، ونلاحظ ذلك من عدة أمور:
- 40 -
وأشار في ذلك إلا أن الذي ذكره سيبويه يجري على كلام العرب، كما أشار إلى ذلك وفق الاستقراء على صعوبته، وضرب أمثلة لهذا الاستقراء (ص 31).

وقال: أن فكرة «القياس» على أزمنة ما قبل فيها لم تكن عند سيبويه غير متابعة كلام العرب، وضرب أمثلة لذلك، وكيف عارض سيبويه الخليل ويونس في شيء من ذلك (ص 32 و 33).

وقال: إن معظم ما توضّح إليه سيبويه كان مرد الاستعمال العام (ص 33). أقول: وماذا بقي للوصفيين من كلام عابوا فيه النحو القديم؟ وعرض لمدرسة الكوفة وقال: قد عرفت بأنها مدرسة وصفية...

أقول: هذا كلام متسرع، ذلك أن الخلاف بين البصريين والكوفيين خلاف لا يتجاوز المسائل الثانوية، وأما الأصول فقد تم فيها الاتفاق، وكثيراً ما وجدنا الفراء يؤيد البصريين في نقاط معينة، كما وجدنا الأخفش يؤيد الكوفيين في مسائل معينة.

وأما إعطاء صفة «الوصفي» فهو زيادة في القول.

وكان المؤلف قد استدرك فقال: «... وإنما وصلنا كتب تتناول النحو من خلال الاتصال بالنصوص ككتاب الفراء «معاني القرآن».

أقول: أراد أن يقول: إن هذا الكتاب يختلف فيه الوصفي بالتفسير، وإن كان الطابع العام فيه معتمداً على الوصف (ص 33 و 34).

وقال: "إذا النحاة الأوائل قد كانوا يتناولون الظواهر اللغوية على أساس شكلٍ، وهو مبدأ من مبادئ النحو الوصفي (ص 34).
وعرض ما جاء به سبيبه في التذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير، والافراد والذئبة والجمع، والعلاقة بين الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، وغير ذلك على أساس "الأشكال" وليس على أساس المعاني (ص 34).
أقول: إن هذا يدخل في باب الحمل على الفظ والمعنى، واللغة تتعدى بين الإنسان، قال تعالى: "إذن طافتان من المؤمنين اقتلوا فأصلحوا بينهما" (1).
أقول: إن استعمال الضياء في الآية يشير إلى أن الحمل على الفظ والحمل على المعنى من الأساليب الفصيحة القديمة.
وأخلاص في نهاية هذا الفصل نجد فيها المؤلف يعود فيعطي النحو العربي القديم صفة المعاصرة فينعته بالوصفية، وهذا خلاف ما ذهب إليه نفر آخر من القائمين بالنحو الوصفي.
ثم ألقى الفصل الثالث الذي جعله المؤلف الدكتور الراجحي في النحو العربي وأرسطو.
أقول: كان المؤلف لم يقف على ما كتبه المعنيين من المستشرقين بالأمر، وكنما قد قدموا جملة ما في هذا الموضوع.

(1) سورة الحججات آية 9
الفصل الثالث
النحو العربي وأرسطو

لا شك أن أهم ما وجه إلى النحو العربي من نقد أنه متاثر بالمنطق الأرسطي، وهذه الأهمية ترجع إلى أساس من أسس النهج، ذلك أن منطق أرسطو ينتمي «بالمعرفة» أكثر من «المادة»، ودرس اللغة ينبغي أن يركز على المادة لا على الصورة، وتأثير المنطق على النحو يبعد عن درس الواقع اللغوي كا هو. وقد فصل الحديث في صلة النحو العربي بالمنطق معظم من عرض للنحو في العصر الحديث(1). وكنت أرى يوماً أننا ينبغي أن نتوقف عن بحث هذه القضية توقف «المحدثين» انظاراً للمتابعة أو الاعتبار. وكتبت أستمر في ذلك إلى أن التاريخ لم يؤكد حدوث النقاء في مرحلة النشأة، وهي المرحلة التي تأسس فيها منهج النحو، وإلى أننا نحن الباحثين اللغويين لم نطلع على آراء أرسطو في مظانها الأصلية اطلاقاً كافياً، ولم نتوافر لدينا بعد المادة النحوية.

أقول: بعد هذه المقدمة اعتبر المؤلف أن ما لديه لا يعين على إقرار تأثر

النحاة العرب منطق أرسطو فهو يقول:

(1) انظر ما كتبه الدكتور إبراهيم بيومي مذكر تحت عنوان: (منطق أرسطو والنحو العربي) مجلة المجمع اللغوي بالقاهرة عدد 7 ص 328، وقد نشر هذا البحث في سلسلة (إفرا) دار المعارف العدد 37 سنة 1971 (في اللغة والأدب ص 41 - 53، وانظر كذلك الدكتور حسان، مناهج البحث في اللغة - الأنجليزية 1953 ص 14 - 29.
الواقع أن التاريخ لا يقدم شيئاً مادياً مؤكداً عن اتصال النحاة الأوائل بالمنطقة الأرسطية إثماً وراء، فالروايات عن هذه الفترة مضطربة، لكن اضطراباً لا ينبغي وجود هذا المنطق في المناخ الذي كان سائداً وقتذاك. ونحن لا نعرف على وجه الدقة متي عرفت أعمال أرسطو طريقها إلى الفكر العربي في مراحله الأولى، والذي تذكره الأبحاث أن العرب انتقلوا بالمنطقة الأرسطية من طريقين، الأول ما قدمه النحاة السرياني، والثاني ما نجت ترجمته من هذا «المنطق إلى العربية».

أقول: مع إقرار المؤلف وعجزه عن أن يثبت أي نوع من الاتصال للنحاة العرب بالغريغ وتأثرهم به «منطقة أرسطو» ولكنه مدفوع كغيره إلى هذا. لقد عجز جملة هؤلاء أن يثبتوا شيئاً من أثر هذا المنطق في أي باب من أبواب النحو في كتاب سيبويا. وليست الآثار الكلامية في أيسر ووجهها تعين هؤلاء الباحثين على اثبات أي نوع من التأثر بهذا الدخيل الغريب. وقد قدمت أن جمهرة من المعنين من المستشرقين بالتراث اللغوي العربي قد نفوا هذا، ومنهم طائفة أخرى من الباحثين العرب.

ثم راح المؤلف يعرض ما صنعه السريان في مدرسة نصبيين، ومنهم يوسف الأهوازي (580 م) استاذ مدرسة نصبيين، وما نسب إليه من ترجمة كتاب «الصناعة النحوية لعالم الإسكندرية». Dionysis Thrax

أقول: وهل يعني هذا أن الخليل وسيبويا ومن سبقهما من الأوائل فقد أفادوا شيئاً من هذا؟، وإذا كان هذا فهل هذه الفائدة؟ وماذا يعني أن يكون يعقوب الرهاوي (ت708 م) قد ألف في النحو السرياني على مفتاح النحو اليوناني؟

<p>| | |</p>
<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>(1)</td>
<td>النحو العربي والدرس الحديث ص 62.</td>
</tr>
<tr>
<td>(2)</td>
<td>المصدر السابق.</td>
</tr>
</tbody>
</table>
نحن لا ننكر أن يكون اتصال للعرب بالفكر اليوناني، وهذا الاتصال قد
بدأ أثره في شيء يسير من علم الكلام، وفي كثير ما صنع المسلمون في الفلسفة
الإسلامية، غير أن التراث اللغوي النحوي كان يتأثر عن كل هذا.
ثم مضى المؤلف في عرضه لمنطق أرسطو، وما صاحب ذلك من
الاضطراب في الدرجات الأولى، وما قبل من ترجمة عبد الله بن المفعول كتب
أرسطو الثلاثة في المنطق كا أشار صادق الأندلسي في (طبقات الأمم - مطبعة
السعادة ص 76).
ثم يخلص المؤلف في القول: (والثابت لدى المؤرخين أن ترجمة المنطق
الأرسطي تمت على يد حنين بن اسحق (ت 264) وتلاميذه حين نقلوا
(الأوركانون) كله من اليونانية الى السريانية ثم الى العربية، أو من اليونانية الى
العربية مباشرة).
أقول: وقد أخطأ الدكتور مذكور في مقالته التي نشرها في مجلة جمع
اللغة العربية (1948) عن (النحو العربي ومنطق أرسطو) في إثباته تلمزما
الخليل بن أحمد حنين بن إسحاق، وهما السينين يثبت بطلان هذا التلمزما.
ثم خلص المؤلف إلى القول: (والذي تشير إليه هذه الروايات التاريخية لا
يؤكد وجود شيء) عدد من المنطق الأرسطي بين يدي الخليل وسبويه ومن
عاصرهم من أوائل النحاة...
أقول: كأنه عرّ على المؤلف أن يخلص إلى هذه النتيجة فقد استنف
مستدركًا يقوله: (إلا أن يكون ذلك الذي قدّمه محمد بن المفعول أو أعاال
السريان النحوي على افتراض الإطلاع على مناهجه...) (4).
1) المصدر السابق ص 64.
2) وقد نشر هذا البحث في سلسلة (آراء) دار المعارف، العدد 337 سنة 1971م.
3) النحو العربي والجريد الحديث ص 64.
4) المصدر السابق.
وراح المؤلف يعرض ما كان من مدرسة الإسكندرية في خلافتها النحوي مع مدرسة برجمان في (آسيا الصغرى)، وقد كان لكل منها منهجها الخاص بها.

أقول: لقد نظر الجدل في مسألة تأثير علما العربية بالمنطق، فانبرى هؤلاء في الرد على من روج لهذه المقوله، وذلك في القرن الرابع، وكانت مناظرات بين المنطقة والنحاة.

وقد أشار المؤلف إلى هذا وأثبت ما ذكره أحمد بن فارس في الرد على المنطقة(1)، كأشار إلى المناطرة الشهيرة التي جرت بين متى بن يونس الفيلسوف وأبي سعيد السراقي النحوي في مجلس الوزير أبي الفتح الفضل بن جعفر بن الفرات سنة 310 هـ، وحضرها عدد كبير من أعلام العصر منهم الكندي وقدامى بن جعفر وأبو فراس وغيرهم (2).

وقد رد أبو سعيد أقوال متى بن يونس وأشار إلى اعتقاد منطقة أرسطو على اللغة اليونانية وان ما في العربية من مواد واستعجافات يعودها عن اليونانية.

ثم رأى المؤلف أن يقابل النصوص في النحو والمنطق ليرى حقيقة الصلة بينها، وذكر نصوص أرسطو في أعماله المنطقية كما وردت في الترجمة الإنجليزية الموثقة، وكا وردت في الترجمات العربية وما يقابلها من نصوص نحوية عند النحاة الأوائل، ومن كتاب سيبوتو على وجه الخصوص.

وقد تناول من النصوص ثلاثة عنصرين وجدناها في كتابات المحدثين جوانب تصل نحو منطق أرسطو وهي:

1- التعريف 2- التحليل 3- آراء أرسطو في بعض ظواهر اللغة(3).

---
(1) أحمد بن فارس، الصاحبي (ت. الشمحي) مؤسسة بدران - بيروت ص 77.
(2) أبو حيان التجريد، المقابلات (ت. السندوي) ص 28.
(3) المصدر السابق ص 69.

46 -
1- التعريف.

أراد به المؤلف «الخدر» كُلَّ الفعل وحَدَّ الفاعل أي تعرِيفها. وبدأ بالتعريف عند أرسطو وقال: "إنه قمة العلم وغاية الفكر"، وذكر رأي أفلاطون في التعريف الذي يقوم على فكرة التقسيم، وقد أشار إلى عنصرين: التعريف مستشهدًا بنص من أرسطو وصولاً إلى الطبيعة الجوهرية، التي هي غاية التعريف.

ثم عرض للتعريف لدى النحاة العرب، وأشار إلى أن «كتاب» سيبويه يكاد يخلو من التعريف على وجه العموم. فهو مثلًا لم يعرَّف الفاعل ولا الحال ولا البديل ولا غير ذلك من أبواب النحو، وهو يكتفي في الأغلب الأعم بذكر اسم اللباب ثم يبدأ مباشرة في عرض القواعد المستخلصة من الاستعِمال، فقوله مثلًا: «هذا باب الفاعل الذي يعدّ علّه فعّل إلى مفعوله، وذلك قوله: ضربٌ عبد الله زيداً، فعبد الله ارتفع هنًا كما ارتفع في ذهب...».1) أو يقول: «أعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إظهار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب»2).

ثم أشار في تعريف الفعل عند سيبويه وقال: هذا نادر في «الكتاب». ثم لاحظ قلة التعريفات في «نحو» القرن الثالث الهجري مستقرًاً كتاب «المقتضب» للميرد.

ثم قال: فذا أنتقلنا إلى القرن الرابع وجدنا الأمر مختلفًا اختلافًا كبيرًا، وتؤكد اتصال النحاة بالمنطق الأرسطي، وينهجون في التعريف...

أقول: وكيف اطمئن الباحث المؤلف إلى استنتاجه هذا؟ لم يخطر في باله أن النحو في القرنين الثاني والثالث غير بعيد عن أصوله ونشأته، ومن أجل هذا...

---

(1) الكتب 141/1.
(2) المصدر السابق 2013/1، النحو العربي والدرس الحديث ص 72 - 73.
(3) المصدر السابق ص 74.
قلت التعريفات وقلت «المصطلح الفني». وقلت «المصطلح» ندل على أن هذا العلوم في طريقه إلى التطور والاكتشاف. فلتم نزاع بعدنا التعريفات إلى التأثير الدخيل، ثم لم يعثر إلى هذا الدارسون المجتهدون من الأعاجم؟

ثم لم يكن من العلوم أن يوازن المؤلف المثير بين جملة من التعريفات لدى العرب ونظائرها في نحو اليونان؟

ثم لم نسرع فنقول بتأثر الزجاجي (373 هـ) بمنطق أرسطو إذا وجدناه يقول بالقياس، أليس من العلوم أن نقول أن النحاة في القرن الرابع تأثروا بمدرسة القياس في الفقه وهي نهج العرائقيين وعلى رأسهم أبو حنيفة النعمان بن ثابت؟

وأذا كان «الحذى هو الدال على حقيقة الشيء»(1)، فلتم يكون هذا من أرسطو، ولم لا نقول أن كثيراً من أبواب المعرفة تتلاقى فيها الأمم.

ثم إن الزجاج تنبه إلى ما كان يثار من جدل بين النحاة والمنطقة فرد أقوال أهل المنطق وأكد التزامهم بال نحويين العرب في باب «حد الاسم» فقال:

وإذا فلنا في كلام العرب لأننا له نقصان وعليه نتكلم، ولأن المنطقين وبعض النحوين قد حدده حداً خارجاً عن أوضاع النحو، فقالوا: الاسم صوت موضوع دال باتفاق على عين غير مقرر بزمان، وليس هذا من ألفاظ النحوين ولا من أوضاعهم، وإذا هو من كلام المنطقين ومذهبهم لأن غرضهم غير غرضاً، ومغزاه غير مغزاناً، وهو عندها على أوضاع النحو غير صحيح، لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أساناً لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بنزمان، نحو إن ولكن وما أشبه ذلك»(2).

أقول: ها هو الزجاجي يدفع عن نفسه وعن النحاة العرب، ما أشبهه

---

(1) الزجاجي، الإيضاح (دار النفاث، بيروت 1973) ص 61.
(2) المصدر السابق ص 48.
المؤلف أنه منسوب إليه. ثم ضرب المؤلف مثالًا من كتاب «الفصل» للزهري وهو من علماء القرن السادس الهجري في حد «الكلمة».

وخلص بعد ذلك إلى قول ما أراه قد متهدله في شرحه وأمثلته فقال:

وبعد، فعلى هذا الوضع يوضح أن سبيه لم يتصل بالتعريف كأورد عند أفلاطون أو كيا في منطق أرسطو، ومن ثم لم يظهر له تأثير في كتابه قبولاً أو رفضاً، وأن النحاة حين اتألفوا بالمنطق في القرن الرابع حاولوا أن يقدموا شيئاً جديداً في نظرية التعريف بالاستناد إلى الاستعمال اللغوي.

وبدو أن النحاة قد تأثروا في ذلك بالفقهاء والكلاميين الذين أروا استحالة الوصول إلى «الجوهر» وإن التعريف ينبغي أن يقتصر على «التمييز».

لكن التعريف الأرسطي ما لبث أن وجه التعريف النحوي كأ رأينا في القرون التالية.

ثم تحوّل المؤلف إلى «التعليم» فيقول: «وهو العنصر الأساسي من عناصر المنهج الأرسطي، وهو يرتبط عنه بالمعرفة عموماً، وبالتعريف كأ عرضاه آنفماً. وكان أفلاطون من قبله يرى "المعرفة" ثابتة، لأنها لو تغيرت لانعدمت وقت حدوث التغيير، ولو كان التغيير فيها مستمراً لانعدمت المعرفة اندماجاً كاملاً».

ويمضي في عرض ارتباط العلاقة بالمعرفة مثبتاً ما جاء لدى أرسطو من نصوص فلسفة إلى أن يخلص إلى ما عن "التعليم" لدى النحاة العرب، وأشار إلى أن التعليم يمثل عنصرًا أساسيًا في الدرس النحوي، وأن النحاة الأوائل

(1) حاشية الراجحي: أنت في هذا ما كتبه الدكتور على سامي نشان عن "منطق الأصوليين".
(2) مبحث الخذ الأصولي، ص 89 - 101 من كتابه "مناهج البحث عند مفكري الإسلام".
(3) النحو العربي والدرس الحديث، ص 76 - 77.
(4) النحو العربي والدرس الحديث، ص 77.
«معلمون» وذكر ما قبل في عبد الله بن أبي اسحاق الخضرمي وهو انه «أول من بيع النحو ومد القياس وشرح العلل». 

وقد أورد جملة تراكيب علل النحويون إذا رفعوا وإذا نصوا، ثم خلص إلى قوله: «ومن التعليم القائم على فهم قوائنتين التركيب في الجملة، أي على قواعد النظم كما أدركت سبيبة استعمالها في العربية، قوله في باب النداء».

ووزعم الخليل أنهم نصوا المضاف نحو: يا عبد الله، ويا أخانة، والنكرة حين قالوا: يا جللاً صلحاً، حين طال الكلام، كا نصبوا هو قبل، وهو بعد ذلك، ورفعوا المفرد كما رفعوا «قبل وبعد» وموضعهما واحد، وذلك قوله: يا زيد وبيا عمرو، وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبل.


قلت: ألم تست قد زعمت أن هذا المرفوع في موضوع نصب، فلم لا يكون كقوله: لقيته أمس الأحدث، قال: من قبل أن كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبداً، وليس كل اسم في موضوع أمس يكون مجروراً.

قال المؤلف: «وواضح هنا أيضاً أن تعليمن نصب المئاد المضاف أو النكرة الموصوفة بقوله: «حين طال الكلام» إنما هو تعليم بقوائنين التركيب، بمعنى أنس درس التراكيب جعله يرى طول الكلام علة لظاهرة النصب، حين نعلم أنهن انتهوا إلى أن النصب أخف من الرفع، وأن النقل لا يسوغ مع الطول».

---

(1) إتيه الرواة 105/2.
(2) النحو العربي ص 81.
(3) الكتب 1/1 200/1.
(4) النحو العربي ص 82.
لا يمكنني قراءة النص العربي المكتوب بالخط العربي من الصورةية.
وأبن جني يحسن الأمر فيقول: "أعلم أن علل النحوين - وأعني بذلك حُدَّاتهم المتقلبين، لا ألقافهم المستضعفين - أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتتفقين، وذلك أنهم يجilibون على الحسن، ويتمتعون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حدوث علل الفقه ... (1).

والنص طويل، استعان فيه ابن جني بما نقله عن الزجاج في مسألة رفع الفاعل ونصب المفعول (2).

أقول: وليس في كلام أبي الفتح ما يوحي إلى أثر غريب عن العربية مثل منطق أرسطو الذي زعموا. ولكن المؤلف خلص في نهاية هذا القسم أي التحليل، إلى قوله:

"ولقد يكون للمسلمين اتجاه خاص في العلة كا يقول أصحاب البحث في الفكر الإسلامي، لكن ذلك لا يعجب حقيقة التأثر بالتحليل الأرسطي، وليس هما أن يكون تحليل النحاية هو هو تحليل أرسطو" (3). أقول: بعد كل هذا يكون هذا التسليط في هو غير واقع ضررًا من مكاينة يرفضها العلم كأعلى العلماء عرب وأجانب.

ويأتي المؤلف في كتابه إلى القسم الثالث (4) من الفصل الثالث وهو بعض آراء أرسطو في اللغة. ويبحث أقسام الكلام، وهي عند أرسطو ثلاثة: اسم وفعل ورابطة ... (5) ويعترف على سبيله فيقول: أن القسمة الثلاثية هي أيضاً في نحو العربية وقال: لم يرد في "الكتاب" ما يشير صراحة إلى "الأصل العقلي" لهذه القسمة.

(1) الخصائص 48/1.
(2) المصدر السابق 49/1 وما بعدها.
(3) النحو العربي ص 88.
(4) النحو العربي ص 88-89.
(5) والذي يعرفه الدارسون أن أجزاء الكلام (Les Parties du discours) سبعة ... كما أشار إلى هذه الأقسام جيرو تروبا في بحث له عرضنا له بعد أن انتهينا من كتاب "النحو العربي".

- 52 -
ولكن المؤلف قال (1):
وفي القرن الثالث صرح المرّد بهذا الأصل «العقل» باعتباره الفسيحة، وكليل، لا تخرج عنها لغة من اللغات حين قال: «الكلام كله اسم فعل وحرف جاء لمعنى لا يخلو منه الكلام عربياً أو إعجبياً من هذه الثلاثة» (2).

أقول: وأين الأصل «العقل» المزور في كلام المرّد المذكور؟ لقد أشار المرّد إلى ان القسمة الثلاثة في كل لغات الدنيا على علمه في عصره، وليس في هذا وجود لأصل عقلي كما زعم المؤلف الدكتور الراجحي.

وقال في الصفحة نفسها: «ونحن لا نستطيع أن نرى هذا التقسيم في النحو العربي إلى المنطق الأرسطي نفسه، ولكننا قد نرجع رده إلى فهمهم بما كان بين أبديهم مما نقل عن أرسطو، وضف إلى ذلك ما تأكد من بناء التقسيم في النحو على نصوص عقلي محض، وهو تصور أرسطي في المصميم» (3).

أقول: وبعد كل هذا الذي ذكره المؤلف نفسه والذي ذكرته في تعلقتي في هذا البحث من أقوال أهل العلم عرب وغير عرب نجد المؤلف كأنما يعز عليه ألا يكون من القائلين بوجود التأثر، وهو نفسه تردد في قبوله في مسائل عدة أشارنا إليها في تعقيباتنا.

ثم بدأ المؤلف بما كان لدى أفلاطون في الأقسام الثلاثة فعرض إلى حد الفعل وحد الاسم، ثم أعقب ذلك بما يساوي في النحو العربي ابتداء من سيبويه فالمبرد فالنهاة المتأخرين كالزغربي.

ثم عرض لما دعي «رابطة» في تقسيم أرسطو وأفلاطون ليصل إلى «الحرف» وهو القسم الثالث لدى سيبويه وسائر النحويين العرب، وتوقف لدى قول الزجاجي في الحرف فلزم أنه فسر الحرف تفسيراً أرسطياً حين قال:

1(1) المصدر السابق ص 90.
2(2) المصدر السابق.
3(3) المصدر السابق.

٥٣٠
وصفت القسم الثالث حرفًا لأنه حد ما بين هذين القسمين وربط لهما، والحرف حذ الشيء، فكان له لوصله بين هذين كالحرف التي ما هو متصل به (1).

أقول: أي التفسير الأرسطي في قول الزجاجي هذا فقول الزجاجي... لأنه حد... أي أنه طرف ونهاية يوصل به بين القسمين، وأثنت تقيد مثل هذكه لدى كثير من التحويين. ففي كلامهم على مدخته الفعل قالوا أن الفعل دخل مثلا يدخل إليه مدخته بواسطة والواصة هي الربط لا مصطلح الرابطة، لدى أرسطو، والواصة هي حرف الخفض، وسمي هو حروف الخفض عند الكنفون حروف ال添加剂، أو الإضافة، هذه لا تعني مصطلح الإضافة، بل نفاد الإصلاح.

واحتى المؤلف من كلامه على الرابطة يقول: وفى القرن المتاخر استقر التقسيم الثلاثي استقراراً تاماً عند النحاة مع إضافة نوحي تأثير التصور العقلي في منهج أرسطو (2) قالوا: ودليل الحصر أن المعاني ثلاثة: ذات، وحداث، ورباطة للحدث بالذات، فالذات الاسم، والحدث الفعل، والرابطة الحرف (3).

أقول: ولا بد من أن نقف على قول المؤلف: نوحي تأثير التصور العقلي في منهج أرسطو. إن مصدر النوحي، هذا يأتي المؤلف أو قل يبط عليه أو يستوحيه من حاسمه في وجوه أثر دخيل ليس الى إثباته من سبيل برأي أهل العلم كافة.

ثم أن الرابطة في قول ابن هشام هي الحرف كما قال هو نفسه، فكأنه اي ابن هشام أراد أن يشير الى عمل الحرف، وهو الربط أو الإصال، وليس في هذا تأثر بالمصطلح الأرسطي لا من قريب ولا بعيد.

(1) الإيضاح ص 44.
(2) النحو العربي ص 99.
(3) ابن هشام، شرح نهج الذهب ص 13، 14.
ثم يأتي المؤلف إلى الجملة (1) وهي آخر جزء من القسم الثالث وهو "آراء أرسطو في اللغة"، ومر على طريقة تعريف أرسطو للجملة، وهي الجملة الخبرية، والمحمل مقدم على الموضوع (2). ثم أتبع ذلك بتعريف الجملة في النحو العربي فذكر أن سيبوسة لم يعرف الجملة، بل عرض لها في أفغاطها المختلفة أي الجملة الخبرية والجملة الإنشائية.

ثم أضاف: "وفي القرن الرابع نجد تعريف ابن جني الذي يشير إلى دلالتها على معنى مستقل، جامعا بين جملتي الخبر والانشاء فيقول (3):"

أما الكلام فكِّل معنى مستقلّ بنفسه، ومفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو زيد أخوك، وقام محمد، وصرّب سعيد، وفي الدار أبوك، وصى، و حردة، وجاء، وعي في الأصحات، وحسن، وليب، وأفص، وأوه، ففضل استقل بنفسه، وجيته منه ثمرة معناه فهو كلام (4)."

وقال المؤلف: "وفي الجملة الاسمية اتفقت النحاة على أن المبتدأ أهمّ من الخبر، أو هو مقدّم عليه، بل إن اسمه في النحو مأخوذ من كونه مبتدأ به، ولم تكن فكرة الاستناد بعيدة عنهم عند عرضهم للمبتدأ والخبر، ولكن المبتدأ أيضاً هو أهمّ لأن الخبر مبني عليه (5)."

قلت: إن قول المؤلف: "اتفقت النحاة على أن المبتدأ أهمّ من الخبر" لم يرد بهذه الصراحة ولم يحصل عليه اتفاق، وهذا سيفيه يقول في "الكتاب": "هذا باب المسند والمسند إليه، وما ما لا يغني واحد منها عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدأ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قوله:

(1) النحو العربي ص 100 - 105.
(2) المصدر السابق ص 101.
(3) المصدر السابق ص 102.
(4) الخصائص 17/1.
(5) النحو العربي ص 103.
عبد الله أخوك، وهذا أخوك... واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء...
فالابتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد. (1)

ثم تكلم المؤلف على المبتدأ، وهو معرفة، ولا يكون الخبر أعرف منه، وأذا نسائبه في التعريف فلمقدم دائما هو المبتدأ، ولكن الخبر في النهاية ليس متناولا مع فكرة المحمل الأرسطية، لأن المحمل عند ارسطو عم بالنسبة للموضوع، ومن ثم كان مقدما عليه (2). ثم أي نص لسببية عن "الابتدأ" المبني عليه رفع. فالابتداء لا يكون إلا مبني عليه، فالابتدأ الأول، والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه... (3). كما أورد نصاً للزمخشري من "شرح المفصل" مؤداه أن المبتدأ والخبر معرفتان... (4).

ثم ختم المؤلف هذا الفصل الثالث فقال:

وبعد فلعلنا نختتم هذا الدرس بما يلي:

1 - أن المنطق الأرسطي لم يكن معرفة معرفة كافية أيام الخليل وسبوبيه...
ولكن ذلك لا يعني أن هذا المنطق كان بعيدا عن أيديهم في شكل ما، ونحن لا نستطيع أن نغفل عن أوجه من التشابه بين المنطق والنحو في هذه الفترة وبخاصة في قضية التعليل، وهي تمت عنصرًا أساسيًا في النهج النحوي عند العرب (5).

أقول: مع إنكار المؤلف وجود منطق أرسطو في النحو في حقبة الخليل وسبوبيه، إلا أنه استدرك فقال لا بد من شيء من هذا بحكم التشابه بين المنطقة والنحو.

(1) الكتاب 7/1
(2) النحو العربي ص 103، 287/1
(3) الكتاب 2
(4) شرح المفصل 98/1
(5) النحو العربي ص 103، 104 - 105.
وكانه لا يستطيع أن ينكف من عقيدة تأثٍر العرب، وأنهم تابعون لا مبتكون.

وقال المؤلف:

2 - ان تأثٍر المهنق الأرسطي كان أكثر وضوحًا في القرن التالية في التصنيف والتعريف والاصطلاح.

أقول: لقد مر بنا ما ذكره المؤلف مما هو أثر مزعوم، وقد وجدنا أنه يتشبث بأقوال وألفاظ عدل بها عن وجهها الصحيح ليحقق لنفسه ما يريد.

وقال:

3 - أنه من "غير المهنق"، ان تأثٍر النحو تأثراً كاملاً بمتنج أرسطو في المهنق لاختلاف الغاية في كل منها. ومن ثمّ رآينا الجملة التي هي معقد الدروس النحوية مختلفة اختلافًا تاماً عنها عند أرسطو(1).

أقول: كأن المؤلف أدرك حجم ما أدعاه تأثراً فكتب قوله هذا ليتخلص بذلك من طائلة النقد، ويحتاط لنفسه بالاستدلال والزيادة.

وقال أيضاً:

4 - ان رفض النحاة استخدام المهنق المهنقي كما يدل عليه بعض ما نقلنا الكتب من مناظرات، وكذلك لاحقة النحاة لبعض آراء أرسطو، كل ذلك لا يدل على أن المهنق كان غايةً، ولكنه في الحق كان على مثّ ذراعهم، غير أن القضية لا ترتبط بالأصل والتقليد، وإنما تنصّ (بالتملك) كما أشرنا أول هذا البحث(2).

أقول: إن اصرار المؤلف ثابت، وليس له ما يعينه من أدلة، وما ذكره

---

(1) النحو العربي ص 104
(2) المصدر السابق.
وقف عليه المستشرقون والعرب في كتب أرسطو وكتب العرب، ولكنهم لم يجدوا
ما يعين على اثبات ما أدعاه المؤلف. نعم لقد كان منطق أرسطو على مدّ
ذراعهم، ولكنهم لم يقتروا إلیه لاختلاف الغاية كما ذكر المؤلف نفسه.

وقال أيضاً:

5 - إن وجود الأثر المنطقي في النحو العربي دلالة على مكانة الجانب العقلي في
هذا النحو، وهو جانب كان موجوداً مع الجانب النطقي في المناخ العام الذي
كان يسود البيئة الإسلامية وقت نشأة هذه العلوم وازدهارها(1).

أقول: وهذا صحيح، وكلام تؤيده معرفتنا بما ورد في مصادرنا التاريخية
واللغوية النحوية.

وقال المؤلف:

6 - إن وجود الجانب العقلي في النحو، وبخاصة في مظاهر المنطقي كان عنصراً
أساسياً من عناصر النقد الذي وجهه الوصفيون إلى النحو التقليدي، ومن
ثم وجه المحدثون إلى النحو العربي. غير أننا سوف نرى أن هذا الجانب
عاد ضرورياً في البحث النحوي عند التحويليين، وهو ما نخصص له
القسم الثاني.

أقول: كان المؤلف وعن موقفه فابتدأ عن الوصفيين ليخلص إلى آخر
بدعة جديدة، وهي جدّ لا كتب ظهرت في منهج التحويليين، ولكننا سنرى ان
منهج التحويليين يصطدم بقبول العربية له كا سببين.

ثم إنه نصف الوصفيين العرب بالمحدثين، وأنا أقول: من هؤلاء,
وان فصلة من كتاب كتبها فلان، ومقالة في مجلة كتبها آخر، ونفر آخر هذا حذو
هذين من مريدين وطلاب يحولنا حق تسمية أنا في عصر نحاة وصفيين!

(1) المصدر السابق.

-58-
ثم تأتي إلـ ى الباب الثاني من "الكتاب" وهو في "النحو التحويلي"
ويشتمل على ثلاثة فصول وهي:

1- الفصل الأول وموضوعه: تشوشسكي وأصوله النظرية.
2- الفصل الثاني وموضوعه: طرق التحليل النحوي.
3- الفصل الثالث وموضوعه: الجوانب التحويلية في النحو العربي.

وليس لي أن أعقب على الفصول الأول والثاني من هذا الباب، ذلك أن ما جاء به تشوشسكي شيء ينصل باللغة الانكليزية، وإن كان لهذا العالم الأمريكي نظريات تتصل بجملة من لغات أخرى غير الانكليزية.

والمؤلف من أهل العلم والجد، وآراؤه على وجهتها ليست مقطع العلم فأتباعه يؤمنون بها من أساتذة وطلاب، وهم من أمم شن ومنهم العرب. على أن من أهل العلم من ناقش ورد أجزاء من آرائه.

وهو على كل حال منهج وصل إلي ما أراد بعلم وذكاء.

ان الفصل الأول اشتمل على نقد المنهج الوصفي فعرض للفيلسوف "ديكارت والتفسير الأثري"، كما عرض لـ "عموماً والجانب الخلاق في اللغة، ثم عرض للبنية العميقة والبنية السطحية".

وليس لي على كل هذا شيء فهو خاص بلغة أو لغات ليس بينها وبين العربية وشائج من قرب ونحوها.

ولكن إذا كان موضوع الكتاب "النحو العربي والدرس الحديث" فلا أرى حاجة أن يكون في هذا الباب فصلاً لا يتصادن بالعربية من قريب أو بعيد.

وذلك الفصل الثاني وموضوعه طرق التحليل النحوي، ومادته النحو عند تشوشسكي، وليس لي فيه شيء ولا أقول معقباً عليه بشيء سوى أنه يعرض

(1) الباب الثالث ص ١٠٩ ١٠٨ - ٥٩
لمادة لا علاقة لها ببنحو العربية. ولا أريد أن أدخل في دوامة الأشكال والرسوم والأشكال والأرقام، ولست منكراً لهذا فهو من طرق القوام الأعجاح في طرائقهم ومناهجهم.

وليس في من هذا الباب إلا الفصل الأخير وهو الثالث، ووضعيه الجوانب التحويلية في النحو العربي. ويعرض هذا الفصل للظواهر التي تشير كما يرى المؤلف إلى أصول النهج التحويلي ووجودها في النحو العربي وهي:

1- قضية الأصلية والفرعية:

قال المؤلف: «شغب نحاة العربية منذ مرحلة النشأة بالبحث في هذه القضية، فقرروا أن النكرة أصل، واللغة فرع. وإن المفرد أصل للجمع، وأن المذكر أصل للمؤنث، وإن التصغير والتكسير يركان الأشياء إلى أصولها، وهكذا.»

وقال أيضاً: «وكان الوصفون يرون في ذلك بحثاً مثيرياً لا يعتمد على مبدأ علمي سليم. غير أن النهج التحويلي رأى أن قضية الأصلية والفرعية، قضية أساسية في فهم «البنية العميقة» ونحوها في «البنية السطحية».

وفي العربية مثلًا لا تستطيع أن ننظر إلى الفعل (قال) على أن أصله (قال): وأن الفعل (باع) أصله (باع) مع وجود (يقول) و(يبيع)، بل علينا أن نعرف (الأنف) فيها، ولا نستطيع أيضاً أن نتفعل عن ان الطاء في (اصطبر) و(اضطرب) ليست طاء، وإنما أصلها (ناء). وليس من العلم أن يخف الدرس

(1) قلت في علقة سابق أن ليس لدينا دليل على معرفة الأصل القديم لـ «قال وباع»، وهو الذي افترضناه قول وبيع، رغم أن المضارع يقول وبيع، وأن المصدر قول وبيع، وإن أذهب إلى أن «قال وبيع» ونظامهما «أصول»، ولم نقف على ما افترضناه بطريقة أنهما ما تكونان بطرق الاستدلalnum الرياضي. ولقد وجد في العربية: استحوزة واغلب واستنؤو واصطرب، واتستنراق، واستسارد واستجاب (عربع استجاب).
الوصفي المhapus عند حد وصف الظاهرة كا هي دون أن يجد تفسيرا لها، ومن هذا التفسير البحث عن «الأصل»{


ثم أين التحويل في تركيب الكلام الذي يصدق فيه قول تشومسكي في أن لدى المقرب طاقة واسعة في بناء التراكيب.

أعني هؤلاء أن الجملة لها بناء فصيح فلو زُرحت نظمها قليلاً عن صورته الفصيحة وقعت فيها هو مرفوض غير حسن.

أمس يقل اللغويون البلاغيون في حسن موقع الكلمة في الجملة لتؤدي المراد زيادة في الحسن وجودة السبك وحكام النظم. وابن ما قاله عبد القاهر في فصوله الكثيرة في «حسن النظم» في «دليل الإعجاز» التي هُرِع التحويليون أو من يلبس هذا اللباس إلى جعل باب النظم طريقاً إلى ادخال المنهج التحويلي في نحو العربية، وأرِى لهم ذلك.

وأضاف المؤلف:

«وقد عرض التحويليون لقضية الأصلية والفرعية في مواضيع مختلفة منها unmarked بحثهم للألفاظ ذات العلامة marked، وَتلك التي بلا علامة، وقرروا أن الألفاظ «غير المعروفة» هي الأصل وهي أكثر دمتعاً في الاستعمال، وأكثر «تهذباً»، ومن ثم أقرب إلى «البنية العميقة»، فالفعل في الزمن الماضي في

(1) النحو العربي ص 144. أقول: وقد علق المؤلف في هذا الموضع فقال: انظر في هذا العرض القسم الذي قدمه الدكتور داوود عبده في كتابه «أبحاث في اللغة العربية» مكتبة لبنان - بيروت 1973 ص 9-10. وعندى على ما كتب الدكتور داود تعميق وتعليق على المنهج التحويلي وتطبيقاته في العربية.
الأكليزيّة مثلاً غير مُعَلَّم (Jump-Love) بينها الماضي تلحقه علامة (ed)، والمفرد غير مُعَلَّم (Boy-Book)، والجمع تلحقه علامة (S)، وعليه فإن الزمن الحاضر أصل والماضي فرع، والمفرد أصل، والجمع فرع(1).

أقول: هذا الذي ذهب إليه التحويليون لإثبات ما اشترطوا عليه "بنية عميقة وأخرى "بنية سطحية" هو ضرب من عمل لا ينصف بالجد، فمن يقول ان الحاضر أصل والماضي فرع لأن الماضي في الانكليزية مفترن لعلامة (ed)، في حين نجد في العربية (ضرب) بلا علامة، وهو فعل مضارع، و"ضرب" بعلامة وهو زمن حاضر.

أكاد أقول: ان هذا ضرب من اللعب.

وماذا يقول التحويليون إذا عرفوا ان "الكماة" بالعلامة جمع كم، وقد يكون الجمع بالعلامة "كالحجارة" ولا واحد لها وان "البقر" و"الشجر" جمع بلا علامة، والواحد بالعلامة بقرة وشجرة.

ويضيف المؤلف فيبنت نصاً من "الكتاب" يقول (2):

"ويقول سببهم: وإنما كان المؤثر بهذه المنزلة ولم يكن كالذكر لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد، فكل مؤثر شيء، والشيء يذكّر، فالذكر أول وهو أشدّ تفككاً، كأن الكرة أشدّ تفككاً من المرفة، لأن الأشياء إذا تكون نكرة ثم تعرَف، فالذكر قبل وهو أشدّ تفككاً، فالأول أشدّ تفككاً عندهم، فالنكرة تعرف بالألف والسلام والإضافة، فإن يكون علمياً، والشيء يختص بالتأثيث فيخرج من الذكر كأخرج المنكر إلى المعرفة".

أقول: وكيف لي أن أصل إلى النهج التحويلي في نحو العربية بهذه الشذرات التي تصل بالأصل والفرع، وأين هذا من "البنية العميقه" والبنية السطحية؟

(1) النحو العربي ص 144.
(2) الكتاب 7/1، 13/2، 22.

- ۱۲۶ -
قلت: وإذا جاز هذا فأن تذهب في تفسير القلب المكاني كصاعقة وصاقعة، ومسرح ومرسح ونحو ذلك على طريقة التحويلين.

ويتحدث المؤلف ويذكر التحويلين وتحس أنهم منه، ولكنه لا يصرح بذلك ولتأتي إلى مثال آخر من الكتب في تصور المقلوب:

قال سيبويه: "اعلم أن كل ما كان فيه قلب لا يُجدّد إلى الأصل، وذلك لأنه اسم بني على ذلك كما بني ما ذكرنا على التاء. وكما بني "قاتل" على أن يُجلد من الراية الهمزة وليس شيئاً تبع ما قبله كواو "موقي" وياه "قيل"، ولكن الاسم يثبت على القلب في التحويل كما تثبت الهمزة في "آدَوْر" إذا حَفِرت، وفي "قاتل".

إذا قلبو كراهية الراية وإلاه، كما همروا كراهية الراية وإلاه، فمن ذلك قول العجاج:

لاَثِ بِهِ الْأَشِيَاءِ وَالْعَبْرَيْنِ

إذا أراد "لات"، ولكن أخْرَ الراية وقَدَمَ الناء، وقال طريف بن جميل:

العنبري:

فَتَعَرَّفُونِي أَنِنَا ذَاكُمُ شَالِعِ سَلاحي في الحوادث مَعْلُومٌ

إذا يريد "الشائك" فقدَل، ومثل "أتي" إذا هو "أَنْوَق" في الأصل، فأبدوا الإله مكان الراية وقلبوا... وكذلك "مطمئن" إذا هو من "طَمْعُت" فقلبوا الهمزة، ومثل ذلك "القيبي" إذا هي في الأصل "القوس" فقلبوا كما قلبو "أَينَقَ"... (1).

ثم استشهد المؤلف فذكر ما هو قلب مكان في الانكليزية.

أقول: ومثل هذا نجد في العربية وفي غير العربية من اللغات أشتناؤاً من هذه الظواهر اللغوية، فهل يصح أن تكون من دلالات المنهج التحويلي في الدرس النحوي؟

(1) الكتاب 2

- ٦٣ -
ويضيف المؤلف فيعرض لقضية العامل فيقول:

ولم يكن حديث عن قضية من قضايا النحو العربي كما كثير في قضية العامل، والغلب أن يتجه رأي الوصفين خاصة إلى رفض فكرة العامل من أساسها لا تقديمه عنه من تصور عقلي، مع ما في المنهج الوصفي اعتباره وتركيب من حديث عن الوظائف النظمية التي تنشأ عند انتظام الكلمات في تركيب لغوي معين.

ومهما يكن رأي القدماء في فكرة "العمل"، أي للمتكلم نفسه أي هي من "مضامة، اللفظ للفظ"، أو بإشارة المعنى على اللغة (1)، كما يقول أبو الفتح:

نائي العامل، كان ولا يزال حجر الزاوية في النحو العربي (2).

وأشار المؤلف بعد الكلام على البنية العميقة وكيف ترتبط بالبنية السطحية فقال: "التحليل النحوي عند التحويليين يكد يتجه إلى تصنيف العناصر النظمية وفقًا لوقوعها تحت تأثير عوامل معينة ينبغي على الدارس أن يعرفها ابتداءً. وتكاد المصطلحات التي يستعملها التحويليون لا تختلف عن كلام العرب القدماء (3)."

وضرب المؤلف مثلًا فأجاب بجملتين من اللغة الانكليزية. وكان قد قال قبل ذلك: "... والحق أن قضية العامل في أساسها صحيحة في التحليل اللغوي، وقد عادت الآن في النحو التحويلي على صورة لا تبتعد كثيرًا عن الصورة التي جاءت في النحو العربي (4)."

أقول: لا أدخل في مسألة العامل التي غلا المعاصرون فألغوها في دراساتهم الحديثة عملًا بالمنهج الوصفي، وهي في كثير من وجهها مسألة لغوية

---

(1) الخصائص 1/1100.
(2) النحو العربي ص 147.
(3) النحو العربي ص 148.
(4) المصدر السابق.

- 64 -
يفرضها المنهج التحويلي لا المنطقة الأرسطية، ولكن كيف يتاح لنا أن نتخذ منها
مادة تظهر النهاية؟

ثم تكلم المؤلف على "قواعد الحذف" وأشار إلى تطبيقات هذه القواعد في
اللغة الإنجليزية. ثم حاول أن يجد لهذه مكاناً في النحو العربي فقال: وقد
انفت النحاة القدماء إلى ظواهر الحذف ووضعوا لها قواعد معينة مبنية على
ادراك الاستعمال العربي وليس على مجرد التقدير المعتضف، يقول سيبويه:

ومع ذلك ليس كل حرف يظهر بعده فعل يذك في الفعل، ولكن
تضمن بعدما اضطرت فيه العرب من الحروف والمواضع، وتُظهر ما أظهروا،
وتحدي هذه الأشياء التي هي ما يستخدمون بنما من يذك في نفس الكلام،
وأما هو في الكلام على ما أجرى، فليس كل حرف يذك فيه شيء ويبني فيه
نحو ين وين، ولم أبل وأبل. ولم يجعلهم ذلك على أن يفعلوه بهما ولم
يحملهم إذا كانوا يثثون فيقولون في مَلّ أو مَلّ أن يقولوا: خذ أو خذ، وفي كُلّ
أو كُل. فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم قضى بعده.

ثم يضيف المؤلف نصاً لسيبويه في الحذف في المبتدأ والخبر، ونصاً آخر في
حذف الجبر قبل (أَن) المصدرية.

أقول: وإذا أدعو القارئ ليرى معي ما استننجه المؤلف من مسألة الحذف
في باب فعل الأمر وباب المبتدأ والخبر، وحذف لام الجبر قبل (أَن)، وها هذذا
يقول:

وهكذا نجد شريحاً مستفيضاً لكل ما رأووه من حذف في العربية، ويكاد
يوجي كلمتهم بشيء قريب من فكرة "التينية العميقة" عند التحويلين.

أقول: الله أبوبك يا الاستاذ المؤلف الفاضل ما أرهف سمعك وأوجه قلبي

النحو العربي - م ٥٠٧٦٥ -

الكتاب ١٣٤/١

(١) النحو العربي ص ١٥٢

(٢) النحو العربي ص ١٥٢
بِحِيثْ قَدْ وَعِيتُ مَا أُوْحَيْتُ عَلَيْكَ فَأَدْرَكْتَ أَنَّكَ فِي الْحَذْفِ "الْبَنِيَةِ العَمِيقَةِ" الَّتِي
اَخْتَرَعَهَا أَصْحَابِكَ فَسَرَّتِ فِي رَكْبِهِمْ.
ثمَّ أَضَافَ الْمُؤْلِفُ قُوَاعِدَ الْزِّيَاءَةِ وَالْإِقْحَامِ (1) وَقَدْ مَبِيمَةً مِنَ الْلُّغَةِ
الْإِنْكِلَازِيَةَ قَالَ: كَلِمَةِ "There" فِي قُولِ الْقَالِ: "There" لاَ تَقْدِيمُ دِلَالةً فِي الْعَمَقْ، هَنَا، وَإِنَّهَا هِيَ فَاعِلٌ سَطْحِيٌّ لِلْفَعْلِ فِي
الْجُمْلَةِ، أَيْ أَنَا نَوْعٌ مِنَ الْزِّيَاءَةِ، وَكَانَ هذَا الْمَثِلُ وَغَيْرُهُ مَا جَاءَ بِهِ الْمُؤْلِفُ مِن
الْلُّغَةِ الْإِنْكِلَازِيَةِ قَدْ قَدْمَ بِهِ أَوْ مَهْدَ لَمْ أَرَادَ أَنْ يَبْثِهُ مِنْ قُوَاعِدِ الْزِّيَاءَةِ فِي
الْأَرْبَيْ، قَالَ:
وَقَدْ عَرَضَ نَحَاةُ الْأَرْبَيْ لَظَاهِرَةَ "الْزِّيَاءَةِ" فِي الْجُمْلَةِ، وَأَشَارَ أَلَّا أَنْ مَا
يُزَادُ فِي الْكُلَّامِ لَا يُضِيفُ مُعْنِىٍّ، وَخَروُجُ بَضَعَهُ مِنَ الْكِلَامِ كَدْخُوْلِهِ فِيهِ. وَإِنَّمَا
هُوَ زِيَاءَةُ قَدْ تَضَفَّتْ فَائِدَةً تَرْكِبِيَةً كَالتُّوْكِيدُ أَوْ قُوَّةَ الْرَّبْطِ أَوْ الْفَرْقِ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ.
وَهُكَذَا كَانَ حَدِيْثِهِمْ عِنْدَ الْوَاوِ المَفْحَمَةِ، وَعَنْ حَرُوفِ الْجُرِّ الْزِّيَاءَةُ وَعَنْ ضَمِيرِ
الْفَتْشِ، وَعَنْ زِيَاءَةِ "كَانَ" أَوِ "إِنَّ" أَوِ "وَأَنَّ" أَوُ "مَاَ"، وَقَدْ تَكْفَى هُنَا إِشَارَاتٌ
قَلِيلَةً مِنْ نَصُوصِ سَبِيعِهِ لَتَبْرِزُ إِدْراْكَهُمْ لِهِذَا الْقَانُوْنِ (2).
قَالَ سَبِيعُهُ فِي الْبَيْاءِ الْزِّيَاءَةَ: "هَذَا بَابٌ مَا تَجْرِهُ عَلَى الْمَوْضُوعِ لَا عَلَى
الأَسْمَ الأَنْبَجِيَّ الَّذِي قَبْلَهُ، وَذَلِكَ قَوْلُ: لَيْسَ زِيدُ بَجْبَانُ وَلَا بَخِيلُ، وَلَا زِيدُ بَخَيْكَ
وَلَا صَاحِبِكَ، الْوَجْهُ فِي الْجُرِّ، لَكِنْ تَرْيِدُ أَنْ تَشْرِكَ بِنَفْسِهِ، وَلَيْسَ يَنْقِضُ
إِجْرَاهُ عَلَى الْمُعْنِىٍّ، فَأَنَّهُ أَخْرِجَهُ عَلَى أَوْلَى لِيَكُونَ حَالَهُ فِي الْبَيْاءِ سَوَاءً
كَأَا حَا في غَيْرِ الْبَيْاءِ مَعْ قَبْرِهِ مَنِ، لَكِنَّ الْبَيْاءَ دَخَلَتْ عَلَى شَيْءٍ لَوْ لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ لَمْ يَتَّجِلِّ بِالْمُعْنِىٍّ، وَلَا يَجْتَنِبَ إِلَيْهِ وَلَا نَسْبًا، أَلَا تَرَاهُمْ يَقْلُونُ: حِسْبُكَ هَذَا فَلَا
يَتَّجِلِّ الْمُعْنِىٍّ (3).
(1) النَّحْوُ الْأَرْبَيِّ صَ 102
(2) المَصْدِرُ السَّبِيعِ صَ 153
(3) الكُتْبُ 22/1 32 - 34.
ثم ألق المؤلف بنص آخر في "ضمير الفصل" وهو: "واعلم أن ما كان
فاصلاً لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر... (1)
أقول: ولننظر ماذا أفاد المؤلف من النصين، قال:
وهكذا في كل المواضع التي عرض فيها للزيادة تجده يبلغ على أن الزائد
لا يدلّ على معنى، لأنه يشير إلى البنية العميقة (2).
وأريد أن أشرك القارئ معي وأطلب إليه ان يفتح عينيه ويرى سمعه
ليتبين ويسمع هذا القول، ويعود إلى "النصين المذكورين" عليه بسبي ما أصابه
المؤلف وصحبه. ويأتي المؤلف لمادة أخرى دعاها "قواعد إعادة الترتيب (3)
وقال:
وهي من الخصائص الكلية المهمة في اللغات الإنسانية، ذلك ان لكل
لغة ترتيبها الخاص، ولكن المهم هو أن نعرف الترتيب في "البنية العميقة" أولًا.
ثم نبحث عن القوانين التي تحكم تحول هذا الترتيب إلى أنماط مختلفة في الكلام
الفعلى على السطح، ومن الملاحظ أن كل "عناصر" الجملة معرضة لتفتيج
مكانيها، وإن كان ذلك أكثر ما يسمي العرب "فصلة" كالمفاعيل والحال
والظروف وغير ذلك. وننظر مثالًا في الجملة الأنكليزية الآتية:

A detective hunted down the killer.

هذا هو ترتيب الجملة في بنيتها العميقة، يمكن أن تحول بالترتيب إلى
بنية السطح، ويمكن أن يتغير الترتيب بنقل كلمة

down
A detective hunted the killer down.

ثم عاد المؤلف إلى النحو العربي فقال:


(1) الكتاب: 394/1.
(2) النحو العربي ص 154 - 158.
(3) النحو العربي ص 154 - 158.
والحق أن العرب القدماء قد عنوا بهذا الظاهرة عناية بالغة، وأخذوا يحكمون القوانين التي تنظمها، فبحثوا قضية التقدم والتأخير، وتأثيرهما على تركيب الجملة من حيث الإبعاد أو الإلحاح، ومن حيث التغيير الدلالي، ونحن نذكر حديثهم عن وجوب تقدم الخبر، وعن وجوب تقدم المتقدم، وعن جواز الأمرين، ونذكر تحليلهم للتمييز، فيها يشبه الآثار الجوية العميقة حين يعيدون التمييز إلى الفاعل في واقع التأثير شبهًا أو أني المفعول في واقعًا الأرض عيونًا، وتأخذ القضية حظًا الوافر في الدرس البلاغي.

على أننا نجد عند سيبويه حديثًا مبكرًا عن تأثير الترتيب في شكل الجملة من ناحية وفي معناها من ناحية أخرى... (1).

أقول قبل إثبات نص سيبويه: أن المؤلف ومعه جماعة أصحابنا الشامين، باللجد المأخوذين به، بتشين والذرات التي لا تومئ الية ما يكون من قريب أو بعيد، ولكنهم يفهمون كما يريدون، إن التقدم والتأخير في العربية باب في النحو، وباب في البلاغة، فإنه يقدم وما يؤخر عن موضعه يؤدي غرضًا في ادراك البيان، وإذا عرفنا أن النحو من العلوم التي استعين بها على هام لغة التنوير، ومن ثم الوصول إلى الإعجاز، أدركنا أن التقدم والتأخير لا يمكن أن يكون مادة جديدة في النهج التحويلي على ما أفاد الدارسون الجدد من العرب فوصلوا في تطبيقاتهم على النماذج الشواهد إلى تراكيز ترفضها العربية كما سنرى هذا عند الكلام على هذه النماذج في غير هذا الكتب.

قال سيبويه: "أقول ما كان فيها أحد خير منك، وما كان أحد مثلك فيها، وليس أحد فيها خير منك"، إذا جعلت فيهما مستقرًا ولم تجعله على قولك: فيها زيد قائم، أجريت الصفة على الاسم، فإن جعلته على قولك: فيها زيد قائم، نصبت: تقول: ما كان فيها أحد خيراً منك، وما كان أحد خيراً... (1)

المصدر السابق ص 154 - 155.
منك فيها، إلا أنك إذا أردت الإلغاء فكلما أثرت الذي تلغي كان حسن، وإذا أردت أن يكون مستقراً تكفي به، فكلما قدمته كان حسن، لأنه إذا كان عاملًا في شيء قدمته كما تقدم "أظن" و"أحسب"، وإذا أخيرت أخيرته كما تأثرها لأنها ليسا يعملان شيئًا، والتقديم هما والتاخر فيها يكون غيرًا أو يكون اتساءًا في العناية الاهتمام مثله فيها ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتاخر والإلغاء والاستقرار عربي جيد كثير، فمن ذلك قوله عز وجل "ولم يكن له كفاً أحد" (1) وأهل الجفاء من العرب يقولون: "ولم يكن كفاً له أحد، كأنهم أخوهما حيث كانت غير مستقرة" (2).

أقول: أثرت أن أثبت كلام سيبويه كله ليتبين للقارئ أن "التقديم والتاخر" يفي بمطالب تتصل بالدلالة التي تشترا حسن النظام والوفاء بغرض العناية الاهتمام، وتخدم البلاغة التي مدتها إحسان البناء بالاجازات والاجازات مقصود مع عدم الإخلال بالحاجة المرادة.

ثم أشار المؤلف إلى أن الوصفين نقدوا النحو بأنه "معياري"، على أن "Grammaticaisness" فإنها تشکل أساسًا مهمًا في المنهج، وتقدم أصلًا مشتركًا آخر مع النحو التحويلي. وقد كان ذلك في الحق مقصدا من مقاصد نحاة العربية حين يتحدثون دائما عن الواجب والجائز والممتنع (3). ولا زلت نذكر إشارة سيبويه في أول كتابه عن الاستقامة من الكلام والإحالة حين يقول:

"فمنه مستقيم حسن، وحال، ومستقيم كذب، ومستقيم فييح، وما هو محال كذب، فأما المستقيم الحسن فقالك: أتينك أمس، وسأتيك غداً، وأما المحال فإن تنقض أول كلامك بآخره فقال: أتينك غداً، وسأتيك أمس، وأما

---

(1) سورة الإخلاص الآية 4.
(2) الأكتب 27/1.
(3) النحو العربي ص 156.
المستقيم الكذب فقولك: خَلَّتُ الجبل وشربت ماء البحر(1)، ويمضي سبيوته في التمثيل على الأقسام التي أشار إليها.

أقول: إن تقسيمات سبيوته في الاستقامة والإجالة التي أثبتنا طرفاً منها تدخل في حسن النظم ووضع الكلمة حيث يجب أن توضع، وحيث تؤدي المعنى المراد مع إجادة وحسن بيان.

أما ما عابه المؤلف فيما ورد من تركيبات جملية مصنوعة في باب التنافر فهي مادة تعليمية لما يمكن أن يدخل من هذه في لغة الشعر، ذلك أن التقدير والتأخير، الذي لا يخدم العربية قد جعل من سوء التركيب وأهل البلاغة يستشهدون على ذلك بقول الفرزدق:

وكل رفيقك كل رحل، وإن هما تعاطى القناشوماهما، أخوان
وشهد أخرى تدرج في هذا الخصوص.

وقد ختم المؤلف هذا الباب بقوله:

ووبعده فهذه أهم الجوانب التي تقرب النحو العربي من المنهج التحويلي في العصر الحديث، ومن الواضح أن تقول النحو العربي فيهما كان حقيقةً أن يفضي إلى هذا التقريب، ومن الواضح أيضاً أن ما سُمي افتراضات أو تقديرات نحوية يمكن أن يفهم في سياق نظرية عامة تستخدم فهم طبيعة اللغة باعتبارها قدرة إنسانية، ومن ثم كان النظر في "المعنى" ملازمًا لهم عند النظر في الأشكال والترابك، وعلي أضيف هنا أن انتها به بعض العرب إلى القول "بالتوقف" في اللغة لم يكن مبنياً على اعتبارات دينية فحسب، وإنما كان من تأملهم اللغة وانهارهم بدقّة نظامها وتعقيد تركيبها حيث غلب على ظنهم أن دقة النظام لا تكون من صنع الإنسان(2). وفي ذلك يقول ابن جني...

(1) الكتاب 81/1.
(2) النحو العربي ص 157.

- ٧٠ -
أقول: قبل البدء بإثبات نص ابن جني لا بد من القول تعليقاً على أهم الجوانب التي تقرب النحو العربي من النهج التحويلي في العصر الحديث: إن هذه الجوانب لم تتفاجئ للناقد العلمي الذي يسعى بكل ما أوتي من طاقة في استيحاء النصوص التي لا توفر له ما يريد بخلاف صاحبنا المؤلف ورهطه الذين حسبوا "الشذرات" مادة علم غزير.

ثم أليس لي أن أفهم لم يرجع المعاصرون الغربيون أصحاب منهج التحويل إلى إيجاد شيء بيعفونهم في تأليد ما ذهبوا إليه في تراثهم القديم، وإن كان النحو القديم في اصطلاحهم تقليدياً، في حين أن الدارسين العرب أصحاب "التحويل" قد سعوا إلى هذا في النحو العربي "التقليدي" كما صرحوا بذلك.

والذي أراه اننا نُنف الجدد وصفياً أو تحويلياً وندرسه ونقده ونعرف مواطن السلب والاتجاه فيه، ولا نرفضه أو ننشر منه بحجة أنه جديد، على أن لا تتجاوز العلم فنصور الجدد الذي هو آخر ما تعتقد عنه المعرفة الإنسانية فتحاول أن نجد له أصولاً في تراث قديم كل القدم. فلنطبق القديم الذي هو مادة تاريخية ولا نرمي عليه ما يطلع به المعاصرون في كل حقبة فنية، إليه، بل ننصرف إلى الجدد وحده على أنه جديد.

وتنرجع إلى كلام أبي الفتح في "الخصائص":

"وأعلم فيما بعده، أنني على تقدم الوقت دائم التنوير والبحث عن هذا الموضوع فوجد الدواعي والخلال قوة التجاذب لي، مختلفة الجهات التغول على فكري، وذلك أنني تأملت حال هذه اللغة الشريفة، الكريمة اللطيفة، وجدت فيها من الحكمة والدقة، والإرهاب والرقة ما يملك عليه جانب الفكر، حتى يكاد يطمغ به أمام غلبة السحر... (1)"

(1) الخصائص 41/41.
ثم تأتي إلى «خاتمة»، المؤلف التي قال فيها:

وبعد، فقد يكون مفيداً أن نركز الآن على النتائج التالية:

1 - إن النحو العربي كان صورة صحية للمناخ الفكري العام في الحياة الإسلامية، وبخاصة في مراحل النشأة. فإن هذا المناخ قد زوّد بالاتجاه «النقي» الذي أفضى إلى منهج «وصفي» واضح، وزوّد بالاتجاه «العقل» الذي أدى إلى عدم الوقوف عند الوصف المحسّن وإنما تعدى إلى تفسير ظواهر العربية تفسيراً عقلياً. والذي لا شك فيه أن النحو العربي، بامتلاكه هذين الإتجاهين، استطاع أن يثبت صلاحية لا تنكر من فهم طبيعة العربية.

أقول: هذا حسن إلا أن المعاصرین وصفیين وتحویلین يرمون النحو القديم بجملة من سهام النقد الجارح.

ويقول المؤلف في «خاتمته»:

2 - ومن الخطأ الشديد أن نتصور أن العرب كانوا يعيشون في عزلة عکمة، وأنهم أنشأوا من العلم ما أنشأوا بدوايع داخلية بحتة، وبقدراتهم هم وحدهم. . .

أقول: وليس أحد من القادمين أو المحدثين قد ذهب إلى هذا، ذلك أن مصادرنا القديمة تشير إلى علوم الأعاجم، ومشاركة الأعاجم في الحضارة العربية، وإلى هذا ذهب المعاصرون أيضاً.

وقال المؤلف: ومن الخطأ الشديد أن نتصور أن العرب كانوا «نقلة» ليس لهم من فضل إلا نقل ما اتصلوا به من علوم الأوائل. لكن الصواب أن النشاط العلمي عند العرب لا ينبغي أن يدرس في إطار «الأصالة» أو «التقليد» وإنما يدرس في إطار «التملک» الذي يعني أن هؤلاء الناس قد بدأوا حركة علمية

(1) النحو العربي ص 159-161.
واتصلوا بما كان قبلهم وتمكّنوه، واتصّروا فيه تصرّفاً جديداً. ومن هذا الوادي ما عرضنا له من قضية «النحو العربي وأرسطو».

أقول: إنما انتهى إليه المؤلف في دعاء «التملك، وليس دَأْصَالَة أو تقليداً» هو حق، ولكن هذا لا يعني أنه تمكّنوا ما كان من علم أرسطو في المنطقة وجعلوه مادةً لهم، والبحث والتحري ينفيان ذلك كما أشارنا وأشار جهور من المعنيين.

ثم حكم المؤلف على نقد الوصفين للنحو العربي وأنه بعيد عن العلم في زعمهم، وأثبت ان هؤلاء أطلقوا أقوالهم بتعجل.

ثم أشار في هذه «الخاتمة» إلى أن النحو العربي شامل يدرس الصوت والنظم والدلالة، وهو بذلك يصل اللغة بالفكر، ويعالج الشكل والمعنى. وهذه الخصائص هي التي يهدف إليها التطور الحديث في دراسة اللغة، لكن ذلك كله لا ينفي أن النحو العربي نحو تقليدي، يميز بما تتميّز به الأحجام التقليدية في كثير من اللغات.

أقول: دعوا «التقليدي» وادرسوه على أنه مادة تاريخية قديمة، ولكن لنا نحو جديد يعتمد العربية المعاصرة أساساً.

ثم إنّي لا أوافق المؤلف في شمول النحو العربي «للصوت والنظم والدلالة» بل إنّي أقول: إن هذه مواد متفصل بعضها عن بعض، فالصورا مادة، والنظم مادة، والدلالة مادة، وكلها بعيدة عن النحو، والتطور الحديث يقول بهذا الفصل.

ثم أشار المؤلف إلى الدعوة إلى رفض المناهج اللغوية الحديثة، وقال: اتها دعوة غير صحيحة وغير إنسانية.

أقول: نعم، ولكن قبول الجيد لا يتم بهذا الحلط الذي يباده النهج العلمي الحديث، فالتقليد ينبغي أن يدرس بخبره وشره على أنه جزء من المسيرة
التاريخية التي تصلنا بالجديد، وليس من حكمة أن نحتفظ بالجديد فنجد له
سندًا من القديم، أو أن نحتفظ بالقديم لأنه وافق شيئاً ما أن به تشومسكي
وغيره.

ثم أشار المؤلف الى ضرورة الاستعانة بالعلوم لفهم طبيعة اللغة فهماً
صحيحاً كالاستعانة بعلم النفس والرياضة والفلسفة والنقد. وعلياء اللغة مثل
دي سوسير وتشومسكي وغيرهما قد تأثروا بعلاء اجتماع وفلسفة وغيرهم.

ثم إن المؤلف يدعو علياء العربية الى وضع منهج بحركة نشطة تدرس
النحو دراسة علمية صحيحة مع ملاحظة التطور الحديث في الدرس النحوي
والمشاركة فيه.

أقول: وهذا حق لا مشاهده.

كلمة أخرى:

لا بد لي وأن أحتم كلامي على كتاب وانحو العربي والدرس الحديث، أن
أقول شيئاً يتصل ببعض ما ورد في الكتاب حفظي له ما قرأته في بحث نشره
الصديق المستشرق الفرنسي جيرار تروبو استاذ فقه اللغة العربية في السوربون
عنوانه:

نشأة النحو العربي في ضوء كتاب ميري

لقد أشار الاستاذ تروبو في بحثه هذا الى أن المستشرق الألماني
نشر في نهاية القرن التاسع عشر كتاباً عنوانه: تاريخ صناعة النحو عند السريان،
رغم أول مرة ان المنطق اليوناني أثر في النحو العربي، لأن الثاني قد اقتبس من
الأول بضعة من الفهائم والمصطلحات.

ورأى راي فليش وما كان من أثر يوناني فيه، كما أشار الى رد
المستشرق الانكليزي الذي رفض هذا الرأي، ثم عرض لأراء آخرين بين مؤيد
للرأي ورفض له وخلص الى رأيه الذي قال فيه ان النحو العربي في ضوء كتاب

74
سيبوه بعيد عن الآثر اليوناني مشيراً إلى أقسام الكلمة لدى سيبوه في حين كان
للنحو اليوناني ثانية أقسام...
على أن الدارس لهذه المسألة واجب في البحث الذي نشره الاستاذ الدكتور
عبد الرحمن الحاج صالح في مجلة كلية الآداب في الجزائر (العدد الأول من السنة
الأولى) مادة فيها تحلية لهذه المشكلة وردت لجمهور الذين روجوها يتبع اللاحق
فيهم السابق ابتداءً من ريغان ومركس وغيرهما.
الباب الثاني
الفصل الأول
نظرية النحو الديني
كتاب وتطبيقات

نمذج آخرين

وهذا النموذج هو كتاب بل كتب آخر في «نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث» (1) للأستاذ الدكتور نهاد الموسي.

بدأ المؤلف كتابه في فصل أسباب «مقدمات ومسوغات»، وكانه مقدمة عرض فيها للأسباب التي حفزته إلى كتابة شيء جديد من شأنه أن تكون «مناهج النظر اللغوي الحديث» شيئاً له وجود في نحو الخليل وسبيسيه وغيرها من سبقه أو خلفه، فقال:

«وشكل اتجاه البحث في نفس صاحبه تشغله الأول على هيئة إحساس قوي بأن كثيراً من الأفكار التي وجدتها في كتب المحدثين من الغربيين، ولاسعها في محاوراتهم ومقابساتهم، يوافق عند عناصر كثيرة منه ما قرأ عن النحوين العرب» مسموحين به حيناً وصادرين عنه، فيها يقدّر الباحث كثيراً من الأحيان» (2).

وقد ذهب إلى هذا مدافعاً بـ «أن بين مناهج النظر اللغوي، عل اختلاف الزمان والمكان والانسان، قدرًا مشتركاً يقع بالضرورة، لعله يوازي،

(1) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث (مكتبة وسام في المملكة الأردنية الهامشية 1987).
(2) المصدر السابق ص 11.
على نحو أو آخر، ذلك القدر المشترك الذي يلمس، في هذه الأزمة، بين مختلف اللغات الإنسانية في العالم (1).

أقول: وكان المؤلف مدفوعًا ليصل إلى ما يريد، إلى هذا القول ملغيًا الفوارق الزمنية بحيث أنه ساوى بين اتجهاد المحدثين من أهل هذا العصر، واجتهادات الأقدمين الذين عاشوا قبل قرون عديدة. وأنه ساوى في هذا القدر المشترك، بين لغات تسمى كل منها بخصوصية تبعد عن غيرها من اللغات. إلا ترى أن ما اجتهاد فيه "تشومسكي" هو اجتهاد خاص، واننا نجد في اللغويين المعنّين بما يُدعى "اللغات الهندية الأوروبية" من يرد عليه أقواله "وهذا يعفي من أن تذهب إلى لغويين آخرين من الباحثين في مجموعات لغوية أخرى (2).

ولهل في أن أسأل المؤلف الفاضل عن مدى تأثر الباحثين الآخرين بأراء تشومسكي، ولهل أدّت اجتهاداته إلى أن تترك شيئاً من أثر في الكتب التعليمية؟

وقد أفصحت المؤلف عن رأيه في قبوله هذا المنهج الحديث الذي ناذى به هذا العالم الأمريكي فقال:

"ومبدأ القول بالمشترك "Universals" بين لغات البشر أن الناس جميعًا يتفقون في أنهم، على اختلاف لغاتهم، يمكن لهم خلال بضع سنوات من التعرّض لها في محيط الاكتساب، أن يميزوا نظامًا مجزأً يُصدرون عنه في استعمال اللغة استعمالًا خلاقاً متجدداً لا يتحضر، إذ يستطيع كل واحدٍ من أبناء اللغة كل لغة، أن يلتقي في الموقف المناسب، على وجه الفهم، ما لا يتحضر من جمل جديدة لم يكن سمعها من قبل. كما يستطيع أن يصوغ في الموقف المناسب، ما لا يتحضر من جمل جديدة لم يكن قاها أو سمعها أو وقف عليها من قبل (3)".

(1) المصدر السابق.
(2) انظر على سبيل المثال ما كتبه اللغوي الفرنسي Claude Hagège في الرد على تشومسكي، كتابه "مقدمة إلى النحو التوليدى"، وقد سبق أن أشارنا إليه.
(3) نظرية النحو العربي ص 12.
أقول: هذا كله ما جاء به تشومسكي، وكان المؤلف قد قبله ووجد ما يؤيده في العربية، وان للمعرفي في العربية، جرباً على هذه المقالة التي اعتمدها المؤلف، طاقة في بناء ما لا حصر له من الجمل لأداء معنى أراده العرب. ولو أن المؤلف أدرك أن «التقديم والتأخير» يندرج في حسن النظم الذي اختاره عبد القاهر الجرجاني مادة كتبه المشهور «دلائل الإعجاز»، وأن حسن نظم يخدم خصوصية المعنى، لكان للمؤلف أن يتحفظ في قبول مقالة العالم الأمريكي وطرحها بقبنها وقضيضاها على العربية. (1)

أقول أيضاً: ان التهويل لهذه المقالة الأجنبية وسواها من لدن الدارسين العرب يتأمل من انهم لم يصلوا بما جاء به الغرب من الفوائد العلمية الكثيرة، ولو أنهم تحققوا فانهم ما أدركوا أن اللغات العالم خصوصياتات تترك أثرها في هذه اللغة دون تلك مع علمنا أن النذر المشترك لا بد أن يظهر في ظاهره محدودة.

وراح المؤلف يعرض «للخصائص المشتركة التي تجمع عناصر الاتفاق وأصول التوحيد» مشيراً لما ورد من هذا عند ديكاريت والتحوينين الفلسفين الفرنسيين من مدرسة بور رويال. .

ونقل: «الأبحاث اللغوية والفلسفية في هذا التقليد - عندهم - مدينة للنحو المعياري، والعقائد الدينية لعصر التنوير». (2)

وقد استقر النظر لدى المؤلف إلى ما أوردته تشومسكي فراح ببحث عنه

(1) انظر الفصول الكثيرة التي وردت في دلائل الإعجاز، في دلائل النظم.

Chomsky: Cartesian Linguistics Har-:

(2) نظرية النحو العربي ص 12 وثلك مستفاد من: WOOG GERMANT:

(3) تطبيق خصائص تشومسكي في اللغة العربية، الفكر العربي، العدد 1968 9 ص وزكريا إبراهيم مملكة

اللغة. ص 75.

(4) نظرية النحو العربي ص 13.
لدى المبرد وابن الحجاز والفارابي، وكانه قد أصابه على رأيه فأتبت في حاشيته من
كلام هؤلاء ما خُذل إليه أنه يوافق ما جاء به تشومسكي.
أقول: إن القارئ ليحس أن المؤلف الدكتور هاد الموسي قد ذهب في
تقييم ما جاء به أولئك الدارسون العرب القدماء لأنهم وافقوا ما جاء
تشومسكي كما خُذل إليه أنهم وافقوا...
وقد أورد المؤلف قول المبرد في أول المقتضب وهو: «فالكلام كله: اسم
وفعل وحرف جاء لمغنى، لا يخلو الكلام - عربياً كان أو أعمجياً - من هذه
الثلاثة».
وقول ابن الحجاز في شرح شدوه الذهب ص ١٤: «ولا يختص انحصر
الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب، لأن الدليل الذي دل على الانحصر في
الثلاحي عقلي، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات».
وأما ما أوردت المؤلف من كلام للفارابي فقد كان تلخيصاً لما ورد في البابين
اللذين عقدهما لعلم اللسان وعلم المنطق في كتابه «إحصاء العلوم» وقال في هذا
التحليل: ويشبه محتوى الباب الأول الذي اعقبه لعلم اللسان أن يكون
نصوصاً موزياً في جملة عناصره لعلم اللغة بفهومه الحديث إن لم يكن منطلقاً من
منطقته. وانظر: عبد الرحمن الحاج صالح: اللسانيات ١٩٧١، المجلد
الأول، الجزء الأول ص ٥٤، ٥٧ وما حولها. لكننا نقتصر في هذه المقالة على
النحو ولا ننسى فيها إلى المدى الأوسع (علم اللغة). ونتوقف هنا على ما يرد
في تضايق البابين أشار إليها من «إحصاء العلوم»، وذلك مثل تقولاته عن
ما وقع في علم النحو من أشياء مشتركة للفظات الأمم كلها، و«الفظات الدالة
في لسان كل أمة» وعلم اللسان عند كل أمة، وإن النحو يعني قوانين تختص
الفظة أمة ما، ونأخذ ما هو مشترك لها ولغيرها... «علم النحو في كل
لسان»، أنظر إحصاء العلوم ص ٥٨، ٧٦، ٧٧، واللسانيات ١٩٧٦ المجلد
الأول، الجزء الأول ص ٥٢ وما بعدها وخاصة ص ٥٨ وحاشية ٧٤ منها.
أقول: إن هذا الذي أفاد فيه المؤلف من معاني كلام الفارابي على صحته وصدقه، ومعرفة قواني النحو وما تقتضيه من إصابة المعنى، لا يمكن أن يكون مادة تؤيد ما ذهب إليه العالم الأمريكي.

ثم إن أجزاء الكلام التي هي الاسم والفعل والحرف، وهي ثلاثة ليست لدى كل الأمم، لأنها في الأغريقية تتجاوز هذه العدة الثلاثية، وهي سبعة.

وإذا كان من وجود مشترك نقف عليه في أغلب اللغات وليس لنا أن نتخذ منه مادة تعين على تقرب هذه الآراء الحديثة من نحونا القديم الذي ما زال مادة الدرس التجريي الحديث.

وقال المؤلف أيضاً: (1) "ومن مسومات هذا البحث، فيها تراءى لي، أن الناظر في اللغة من حيث هي ظاهرة إنسانية تتشخص في عينية جاللة من أمثلتها، خلال بضع سنوات من سنواته الأولى، ذلك أن ابن اللغة - لا شك - يستخلص لنفسه نظام لغته، يميز حدود الوحدات اللغوية فيها - على مستوى البنية الصرفية، ولا يخلط خلط مان تلتبت عليه الحدود، ويميز دلالات الألفاظ ووجهه استعمالها، ويتبع أصول تركيب الجمل فلا يركب جملة إلا أن تكون مقبولة لدى سائر أبناء اللغة...».

أقول: هذا الذي ذكره المؤلف ممّا دعاه "مسومات البحث" يفسد عليه ما أراد أن يصل إليه من تقرب النحو العربي من نظر النحو الحديث، وهو منهج تشومسكي وحده، وذلك لأن المؤلف اعتذر أن العرب من العرب يميز بين ما هو مقبول، وما هو مرفوض في العربية من الجمل.

ثم قال: (2) "ان قدراً من ذلك - في افتراضي - ينبغي أن يكون من حظ الباحث في اللغة، ولعله يستطيع في هذا القدر أن يكون الباحث من أبناء

(1) نظرة النحو العربي ص 14.
(2) المصدر السابق ص 15.
اللغة، وأن يكون ممن صرفوا هُمّتهم وطاقتهم إلى النظر فيها من أبناء غيرها. فإذا كان لابن اللغة فضل على غيره من هذه الجهة في أنه يستطيع أن يكَّن على وحدها، في كثير من صور التقدير، فإن لغاب ابن اللغة حسباً آخر من لغته، وهي لغة إنسانية يجمعها بكل لغة أخرى قدر مشترك. ففضلًا في أنه ينظر في لغة غيره من خارج دائرة الإلهام، ومن بعده كافٍ يُبيِّن له رؤية أوضح».

أقول: كأن المؤلف فيها ذكره لم يكن موقفًا، فقد رجع إلى خصوصية تنصف بها اللغة بين اللغات الأخرى تجعل «المشرك» بين اللغات ليس بشيء ذلك أنه يتميّز في بعض المسائل العامة التي قد تهتدي إليها العقول في مختلف الأمم. وقد تحل هذا غير المؤلف من المعنيين بالدرس النحوي الحديث (1) فوقوا على ما هو أصل، وما هو فرع كالذكرى والتذكير والتثبيت والتعريف.

وتفّر المؤلف إلى أن الذهاب في هذا الجديد، وترقبه ما لدينا من علم نحوي شيء من مغامرة ذلك أن البحث اللغوي في الغرب «متسارع كأنّه يتوالد من متواجوات، ويقول: «ان البحث اللغوي... لا يتّبّع ولا يتزّوي، والباحث هناك يبدأ أو يكاد يبدأ من حيث هو أو من حيث أساتذته الذين لا يتّبّع حسب، وقل أنه يتوقف المشغولون بالنظرية اللغوية إلى الأعمال المقدّمة من سبقهم حتى في التقليد الغربي، بلّه أن يلتفو إلى أعمال خلت في أمّ أخرى، إلا أن تكون اطّعّمًا غامضة لا يصدرون عنها صدورًا واضحًا أحدًا جادًا (2).»

أقول: وهذا يثبت أن المؤلف قد اتضح له الرؤية مدركًا صعوبة ما أخذ نفسه فيه، وأن الجديد ليس موجناً يصلح لغير أصحاب الجديد الذين بنوا علمهم على لغة غريبة معينة أو لغات غربية أخرى.

(1) ومن هذا كتاب الدكتور عبد الواحد الطحلب، الذي تحدثنا عنه في أول هذا الكتاب.
(2) نظرية النحو العربي، ص. 15.
وهو يشير إلى نظرية النحو التحويلي، ويتبين أن بينها وبين بعض الأنظار اللغوية التقليدية ووجه اتفاق، فيوقف صاحب النظرية إلى هذه المسألة معاولاً تعميقها باقتضاب من غير أن يقرر أنه صدر عن تلك الأقطار عارفاً بها. وهكذا يظهر البحث النحوي - غير حق - كأنه هو إبادة نشط من نقطة الصفر، ونظرات إلى الوراء تستمد تعضيداً من الماضي أو تعلن عن مطلب الانسجام معه»(1).

أقول: إذا كان هذا هو سبيل الباحث من الغربيين المكتفي بما هو مضطرب فيه، لا ينظر إلى ما عند الباحثين لدى الأمم الأخرى، ولا يفيد منها كما أنه لا ينظر إلى العلم القديم الذي اجتهد فيه الباحثون العربون في لغة هذا الباحث الجديد، أقول: إذا كان هذا هو الذي مضطرب فيه الدرس الحديث، فكيف يبتغى المؤلف ونفر آخر من الدارسين العرب في استعيرون هذا الجديد ويبدلون له محاولين أن يرموه على نحو الخليل وسبيعه، كأنما هو إسكر سحري يجل مغاليق العلم في كل مكان!!

وقد أدرك المؤلف صعوبة الطريق فقال:

»وهذه الفال تشير إلى أن البحث اللغوي ينكور كثير من أنظاره اتفاقًا، في حركة عكسية أو دائرية، إلا لا بد من حيث إنه الآخرون فيكون جهدًا استدراكيًا وتكمله، بل بدأ من النقطة الضيقة الخرجة مزهوًة بو표تنا وموقع اللحظة التي نعيش ثم تبيّن أننا لم نكن سابقين سباقًا مطلقاً، وإن البحث اللغوي لم يبدأ بناء، وأن كثيرًا من أنظارنا قد تقدمنا إليها قوم آخرون»(2)."

(1) نظرية النحو العربي ص 15 - 16.
(2) المصدر السابق. وقد أشار المؤلف في هامش إلى حلقة الدراسات اللغوية في جامعة نيويورك 1977 وحلقة الدراسات اللغوية في جامعة هاواي 1977 اللتين عولج فيها استعمالات المفردات في مجال داني محدد، وآخر إلى أنه لفت أنظر هؤلاء الدارسين الغربيين إلى ما عند العرب في علم الدلالة، وأهم ادرك ما عرف بجعج المعاني كالمخصص لابن سيبه وغيره، وأشار إلى أنهم يجهلون هذا، وقد دعوا لما سمعوا.
ثم عرض المؤلف لما عند الغربيين من "علم اللغة" وإدراكهم لما هو ناصري في هذا الخصوص، وما شاركت فيه الأمم الأخرى كالصينيين والهنود والعرب...

ثم يقول المؤلف: "إن هذا المعنى واستشعار الغربيين يبكي للبيان عن أنظار التحويل العرب مكانةً طبيعياً في سياق البحث اللغوي في العالم. ويصبح لذواني سيبويه، وعامتتي ابن الباري وابن هشام وأشراحهم موقع مقر و منزلة قيمة بين الفعائط العربية، على وجه التقدم والسبق والتأثير، أو على وجه المزاح والتقابل...

أقول: كان المؤلف وغيره من الدارسين المذكورين بهذا الدأب معتنيون أن يتحقوا سيبويه بهذا الركب الجديد، وأنهم لم يدركون هذا ملغين بسعهم هذا أن الدافع الذي حفز الخليل وسيبويه ومن بعدها من العلماء العرب كان خذل لغة القرآن وإبادات إعجازها، وأنها غير لغة العرب في أبدهم في ذلك الأحكام في هذا الخصوص دون غيره.

ويدخل المؤلف في مادة "كتابه" ليعطي حجم ما دعاه "نظرية النحو العربي" في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، يقول: "ووضوح أن في عناوين البحث تجاوزاً كبيراً، فالآمر في هذا البحث لا يعدو المقابلة بين "أنظار" وماتجاهات، و"ملاحظات" و"معالجات" تؤدي إلى النحاية العربية، وهي في الوقت نفسه ما أحدهم في التقليد الغربي سواء أكان ذلك على وجه الاتجاه الذي يقع بالضرورة، أو على وجه التأثير المحقق بالتاريخ الصحيح".

أقول: كان المؤلف أدرك أن عناوين حديث نوع فضفاض فبدأ مستدركاً متحرزاً، وهذه حسنة من الحسنات، ولكنه مع ذلك رأى أن بين ما يقوله

(1) المصدر السابق ص 18
(2) المصدر السابق ص 18
المتحدثون الغربيون وما قاله النحاة العرب نوع من اتفاق، ولكننا سنرى أن هذا الاتفاق شيء تخيله الداروسون الجدد من العرب فأعطوه حجاً غير صحيح.

وأضاف: «وهكذا فإن نظرية النحو العربي هنا صورة مستكشدة مقدّرة توسيع إليها بعض ملاحمها. وليس من قصد هذا البحث أن يقيم تلك الصورة على سبيل التاريخ البديهي المعترف، كما أن البحث لا يستغرق على وجه العرض التاريخي الشامل المتسلسل مناهج النظر اللغوي الحديث، إنما يتقاطع إلى بعض ملاحظاتها الرئيسية، والاجتهادات، ومناحي تفوقتها في سير أغوار الظاهرة النحوية وتطبيق النظر في وجهها.»

أقول: والمؤلف في هذه المقدمة والملاحظات يتحرّز ما فيه فيعلن أنه شيء لا يدخل في المسائل الأهمات، بل هو يعرض لمسائل هي ملاحظات وإجاحات لمعرفة الظاهرة النحوية. وهو يقول: «انه يمكن أن نوضع كثيرا من المسائل التي تبدو تاريخية محضة بتصورات حديثة نجحت بعدها. ولعل هذه الوجهة - التي قد تستلكر في البحث - ضرورية على نحو أو آخر، ذلك أنه ليس في وسع من يتصدى للظواهر التاريخية أن ينفك عن تكوينه الذاتي ومنطقه عصره، ومقومات نظرته إلى الأمور، ويشبه أن يكون أمرنا لازما لكتابة التاريخ على نحو ما».

أقول: لقد أدرك المؤلف أن وضع ما هو حديث معاصر بجانب ما هو قديم ليس من العلم، ولكنه تخلص إلى أن ذلك لا بد منه، وان الباحث مغلوب على أمره فهو متائر بما يدور في عصره. غير أن هذا لا يقبل في مسائل العلم التي لها مادتها وظواهرها في كل زمن. ثم أضاف: «ويظل هذا البحث - على كل حال - مقابلة جدليه، وليس بمقابلة تاريخية إلا بمقدار ما تحيئ له الملاحظة المتقدّمة.»
ثم تحول إلى مسألة جوهرية تتصل بلقب الموضوع فقال، وحين ظهرت نظرية النحو التحويلي التنموي، واستตอบ على يدي العالم اللغوي الأمريكي تشومسكي في مطلع النصف الثاني من هذا القرن، فعملت الدنيا وشغلت الناس، وظهرت بمنزلة متميزة فذة بين مناهج النظر اللغوي في العالم قديماً وحديثاً. أصبحت كل نظرية لغوية أخرى تجاوز موضعها وفقاً لدرجة علاقتها بنظرية تشومسكي في مسائل بأعيانها\(^{(1)}\).

أقول: أراد بـ «النحو التحويلي التنموي»، ما اصطلح عليه عبد الرحمن الحاج صالح في مجلة اللسانيات يقابل به: Transformational Generative Grammar، وهذا هو المشهور بـ «النحو التوليدي التحويلي».

وكان المؤلف مختل بذا النحو الذي وصفه بقوله وسعاً الدنيا وشغلاً الناس، وليس الأمر على هذه الحالة فقد تصدى تشومسكي نفس رذوا عليه ما أقرّه وأخذ به.

والمؤلف يشعر بالخرج في أخذه لمصطلحات جديدة تُرشى على «مفهوم قديمة عبّرت عنها مصطلحات خاصة»، وهي ما أنجزه النحاة العرب.

ثم عرض المؤلف لما كان من عمل بيانائي (Panini) الهندية في نحو السنسكريتية، ثم خلف من بعده من ذهب إلى «النحو الوصفي» الذي رأى فيه تشومسكي بعضاً من النحو التحويلي، معتمداً على ما ورد في مصطلحات هذا العالم الأمريكي. وأشار إلى أن النحو عرفه الناس منذ أقدم العصور في كلامهم، ثم جاءت الكتب النحوية تصف قواعد الكلام وحدوده.

أقول: ليس من العلم أن نشقي هذا الشقاء فنسعى في إيجاد شيء تحقّق أنه يقوى آراء النحاة العرب الأقدمين ويسددها، وهو كائن في هذا الجديد الذي يتأتينا من بلدان العالم المتقدم في أمريكا وأوروبا. ثم إن الغربيين أنفسهم — المصدر السابق. \(^{(1)}\)

- 88 -
لا يرضون بصنعة الباحثين العرب الجدد في مصر، وهم لا يصنعون نظر هذا فيستحضرون علمهم اللغوي القديم بقاء ما وصلوا إليه في هذا العصر. وهم لا يشعرون شعور أصحابنا العرب أن القديم عناج لتقليده إلى هذا النظر الجديد.

ثم نأتي إلى ما هو الفصل الأول، وهو أصول من البنية)1)، وقد وسمه برمز (1) وتكلم على «البنية»)2) في الغرب، وفي الدراسات العربية الحديثة. ثم عرض للتحليل إلى المؤلفات المباشرة)3). ولنعرض لشيء من تطبيقات المؤلف، قال:


فإذا أردنا المعنى الأول جثنا بيئة النظم على هذه الصورة:

انتظرني عند باب المتحف/ الجديد.

إذا أردنا المعنى الثاني جثنا بيئة النظم على هذا النحو:

انتظرني عند باب/ المتحف الجديد.

أقول: كأن المؤلف لم يدرك هذه الحدوثات إذ قال:

وواضح أن حرّكات الإعراب وغيرها من القرائن لا تعرف هنا في نفي

_______________________________
(1) المصدر السابق ص 27.
(3) المصدر السابق ص 29.
اللبس، ذلك ان دبب، والتحف، كلها وردتا مجوورتين. ولو اختلفت حركة إعرابها، مثلاً، تعيش الصفة لأحدهما وفقاً لحركة الإعراب) (1).

أقول: إن حركات الإعراب، والقرائن الأخرى تسعف في نفي اللبس، ومن هنا كان التنبؤ للمعنى معتمداً على السامع ان كان من أهل العلم أو من غير هؤلاء، وذلك لأننا - نحن العرب - غارس لغة تكاد تكون أجنبية غريبة عنا، تعليمها ونشقى في تعلمنها ذلك أنها ليست ممّا ندرج فيه من ألسنا الدارجة.

ويضيغ المؤلف في إبراد الجمل التي يخضعها للتحليل ويأتي بما ورد في مصنفات للغبيين عن النحو العربي، وهي في الأصل رسالة للدكتوراه ومن عمروه ميخائيل كارتر Ulrike Mosel، وأولريك موسل Michael Carter، ثم يأتي إلى مادة أخرى دعاها (التوزيع) (2) فقال: (التوزيع منهج في التحليل اللغوي الأخذه مدرسة بوليفيلد، أو مدرسة بيل)، وهذه إحدى مدارس النظر اللغوي في أمريكا. انتهت نظرة السلوكية في علم النفس، وهي متبقية بالإنجليزية «positivism»، واستبادت عنصر (المعنى) عند التحليل، واعتبرت المعاني موضوعاً لدراسة علماء النفس... ورعى هذه المدرسة في مقياسها أن يكون موضوعاً آلياً. وكان محور اهتمامها (توزيع، الوحدات اللغوية تمتتحنها بطريقة (الاستبدال).

وتتمثل هذه الطريقة في استبدال وحدة لغوية بأخرى في تعيين القسم الذي تنسب إليه من أقسام الكلام. ووفقًا لذلك فإن (الرجل) والبرنامج ينتسبان إلى (الاسم) من وجهة أحيانا يستويان في أنها يمكن أن يقعما موقعاً واحداً كما في:

_____________________
(1) المصدر السابق ص 320.
(2) المصدر السابق ص 321.
أقول: وأي شيء يفده الدارس للنحو العربي من هذا النظر العلمي الذي يتخذ السلوك الإنساني مستندًا له؟ غير أن المؤلف الحق بهذا شيئاً يتصل بالنحو العربي فقال:


ويحسب ما ورد في الكتاب ان سيبوته تتب إلى مبدأ الاستبدال. وعاد المؤلف إلى النحاة العرب ليربط بين ما قالوا وما ورد لدى الغربيين فقال:

وقد ذهب النحويون في هذا السياق إلى الربط بين الاختصاص والعمل، وجعلوا من شرط الخروج التي تعمل أن تكون مخصصة(2). فالي...

المصدر السابق ص 29.

(1) أقول قولهم: إن شرط العمل في الخروج أن تكون مخصصة هو قول البصريين، وهذا لا يشترط النحاة الكوفيون ولذلك كانت سلام التعليق ناصية، وهي غير مخصصة، ندخل على الاسم والفعل، ومثلها [هيز]،مواد أخرى، فهل بطل أقوال المؤلف بحسب رأى الكوفيون في جعله الاختصاص مادة شبه بين النظر القديم والنظر الحديث...

91 -
تختص بالأفعال مثل لَم وَلَمْ وَلَمْ، وتتفاعل فيها، والتي تختص بالإسماة كحرف الجر تعمل فيها، وَمَا لا يختص كالواو والفاء فلا يعمل.

إن أبرز ما يعنى هنا هو أنهم لحقوا تلازماً شنتين بين الإسماة وبعض الحروف (معنى وقوع الإسماة بعد تلك الحروف أو دخول تلك الحروف على الإسماة حسب)، كما لحقوا تلازماً شنتين بين الأفعال وحروف أخرى تخصوصها. وهكذا يصبح قولهم إن «على»، مثلًا، تختص، موازياً لقول أتباع مدرسة «بيل» إن المعلم، والكتاب ينسبان إلى الإسماة في: على المعلم، على الكتاب.

أقول: أن سعي المؤلف ومثله أصحابه الذين أخذوا بهذا النظر إلى الغربي وشقاءهم في إيجاد شيء يتفق - كما خيل لهم - هو والنحو العربي القديم حل ضيم عليهم، ذلك أنهم راحوا يتشبّتون بأقل المواد وبعدها عن أن تدخل في باب النحو المقارن ليتبينوا أن النحو الغربي ذو أصالة، وبذلك يقوّمون النحو القديم على غراره، والمعيار ذو الأصالة هو النظرة الغربي. ومن هنا كان عبد القاهر الجرجاني عظيماً لأن ما أiene به في باب «النظام» وافق شيئاً - كما خيل إليهم - لدى تشومسكي.

وإذا أدركنا هذا أدركنا معه أن التشابه بين الحروف المختصة، ونسبة المعلم، والكتاب، إلى الإسماة تشابه لا وجود له إلا في تصوّر أصحابنا الذين لا ي🎁هم أن يقتصروا في درسهم لمادة قديمة عليها يتخذهون كما تملي عليهم، وسائل درسهم وبحثهم.

ويمضي المؤلف مدفوعاً بقناعة أحكمها الخيال فتقول: 

«بل إن ابن السراج قد بسط في الأصول تحت عنوان «مواقع الحروف».

(1) المصدر السابق ص 40.
ما يشبه أن يكون مادة وبيانا يقدم لبرنامج "الكومبيوتر" للترجمة الآلية. فهو يمضي في ذلك الفصل على هذا النحو:"(1).

أقول: ولنشت مهم إلى ابن السراج يحتاج عن علمه الذي رأى فيه المؤلف الدكتور ناهد الموسي برناجا للكومبيوتر، قال ابن السراج:

"واعلم أن الحرف لا يبلو من ثانية (مواضع). إما أن يدخل على الاسم وحده مثل «الرجل» أو الفعل وحده مثل «سوف»، أو ليربط اسما باسم، جاءني زيد وعمرو، أو فعلاً بفعل، أو فعلًا باسم، أو على كلام تام، أو لربط جملة بجملة، أو يكون زائداً، أما دخوله على الاسم وحده فنحو لام التعريف، قلت: الرجل والعلم، فلائل أحدمت معنى التعريف، وقد كان رجل وعلم تكرتين، أما دخوله على الفعل فنحو سوف والسند إذا قلت: سيفعل أو سوف يفعل، فالسند وسوف بها صار الفعل لما يستقبل دون الحاضر، وقد بني هذا، وأما ربطه الفعل بالفعل فنحو قولك: قام وقال، واكل وشرب. وأما ربطه الاسم بالفعل فنحو قولك: مررت بزيت، ومضبت إلى عمرو. وأما دخوله على الكلام التام والجمل فنحو قولك: أعمر أخوك، وما قام زيد، إلا نرى أن الألف دخلت على قولك "اعمر أخوك" وكان خبراً فصيته استخباراً، وما دخلت على "قام زيد"، وهو كلام تام موجب، فصار بدخوا نفيً، وأما ربطه جملة بجملة فنحو قولك: إن بقم زيد بقعد عمرو، وكان أجمل الكلام، يقوم زيد، يقعد عمرو، فيقوم زيد، ليس متصلةً بـ وقعد عمرو، ولا منه في شيء، فنما دخلت "إن" جعلت إحدى الجملتين شرطاً، والآخر جواباً، وأما دخوله زائداً فنحو قوله تعالى: "فليها رحمة من الله"،(2) والزيادة تكون لضرر سببها في موضعها إن شاء الله"(3).

المصدر السابق ص ٤٠٠.
(١) سورة آل عمران الآية ١٥٩.
(٢) المصدر السابق ص ٤٠١ وانظر أصول النحو لابن السراج ٤٤٤ - ٤٥٤.

- ٩٣ -
قال المؤلف: «والسياسات المختلفة وملابساتها الخارجية الظاهرة كذلك. ولكن مضمون الملاحظة بينها متطابق أو هو مقارب إلى حد التطابق في "نهاية التحليل"، وصفته بـ "لا افتعال أو إبعاد في التأويل".

أقول: أثر المؤلف أن السياقيان مختلفان، ولكنه استدرك فقال: مضمون الملاحظة متطابق أو...

وهو مسوق بهذا إلى أن يوجد لوناً من التشبيه بل التطابق، وإن لمتأكد أن يكون الكثير من هذه المسائل الثانوية موجودة في أغلب اللغات، وذلك ان الأصل فيها يدلّ على شيء قصص أد له ما يصلّى إلى منفوي بعد أن كان مثبتاً، ويؤده إلى استفهام بعد أن كان خيراً.

وعضي المؤلف في إبراد المسائل النحوية التي تنحول إلى شيء آخر بزيادة تسبقه أو بحكم موقعها فيقول:

"ولاحظ التحويون العرب هذا المبدأ في سياق استدلالهم على كثير من المسائل، ومن ذلك أن البصرعين جعلوا عامل الرفع في الفعل المضارع قيامه مقام الاسم (1)، أو حلوله محله (2). وحتى لم يستقيم القول بهذا الضرب من العامل "حلول محل الاسم"، عند بعضهم، فهؤلاء نقضوا بجذا الالتوئين أو ملخص "الموعد نفسه. وهذا ما يعني، قال ابن عبان: "رائع المضارع تجريده من الناصب والجزم، وحاً للفراء، لا حلول محل الاسم خلافاً للبصري، لانتقاضيه بنحو: هلا تفعل يريد أن الاسم لا يحلَ هذا المحلاً، إلا لا يقع بعد أدوات التحويض(3)."

وعضي المؤلف في إبراد أقوال للغويين المتقدمين كسيبوه، وهو يقرّ اجتهاد ميخائيل كارتر الأمريكي في تأويل كلام سيبوي وردّه إلى السلوك الاجتماعي،

(1) اسرائيل العربية لابن الأعرابي ص 28 - 66.
(2) ابن هشام، أوضح المسالك 3/12 ل2.
(3) اسرائيل العربية ص 267 - 211.
ويخلص المؤلف إلى أن سيبويه كان يعالج موضوعه على أنه "طريقة العرب في كلامهم".(1)

أقول: لسننا في حاجة إلى قبول رأي مجاهد أعجمي في كتاب سيبويه، وفي طوق الدارس للعربية المختص أن يفهم من كلام سيبويه ما يريده من "طريقة العرب في كلامهم".

ويتحول المؤلف إلى "ج: المعلم وغير المعلم". والمؤلف يميل إلى وضع القارئ في موضع المفاجأة في اختياره مصطلحه. لقد أراد ب-المعلم، ذا العلامة و-غير المعلم هو العاري عنها، فالفرد غير المعلم، ولكن المثلي معلم يوجد علامة النبوذة.

والمؤلف يفيد من قول النحاة أن التأنيث فرع التذكير، ولذلك احتاج إلى علامة. وقد جعلوا ما خلا من العلامة الأصل، وهذا يقابل البنية العميقة لدى الباحثين الجدد المتثنيين بالنظر الجديد.

ويفاقتنا المؤلف بصيغة غريب آخر هو "الخانية"(2) ويقول: "ويقوم هذا المنهج على ضبط العلاقة بين الوظيفة النحوية، وهي تتمثل في العادة خانة، أو موقعاً يكون ثابتاً ويجتنب متغيراً. وبين مفردات الباب التي يمكن أن تحتل تلك الخانة أو أن تقع ذلك الموقع، وينبغي هذا المنهج على اعتبار الأمرين مجتمعين.

أما الوظيفة النحوية فهي خانة أو موضوع مخصص في التراكيب يتبعه به

________________________
(1) نظرية النحو العربي ص 44.
(2) قلت إن المؤلف يفاجئ القارئ، بما هو غريب، فالخانية كلمة أخذت من العامية، وهي من "الخانة"، مؤنث "خانة"، والتأنث لإقامة التصغير. و "الخانة" كلمة أعجمية ما زالت في الألسن الدارجة، وهو منزل كبير للناس والبضائع، وقد عربها العرب فقالوها "الخان" و "الخانة" للبيت الذي يأوي إليه طالب الحمرة ليعتبأها أو يشتربها. و "الخانة" عند عوام العربان هي ما ندعوه الآن "الجدول" كجدول الأعيال ونحو ذلك.

90
دور كل مفردة بإزاء الفردات الأخرى في ذلك التركيب. وذلك الموضوع متعين على وجه التبوع عادة، إلا في اللغات المعرفية فهو متعين على المرونة والتغير(1).

و«المغنى» لدى المؤلف منهج شأنه شأن مدرسة بلومفيلد في النظر إلى اللغة على أنها مظهر من مظاهر السلوك الإنساني(2).

أقول: قبل أن أقول وأوافق المؤلف وغيره في هذا الشبه المزعوم؟

وعرض المؤلف «الأصول من نظرية التحويل والتفرع» جاء فيه ما أخذه تشومسكي على النيوبيين فقال المؤلف:

«والمفاهيم جمل منطلقات نظرية تشومسكي، نظرية التحويل والتفرع، في اعتراضاتها على النيوبية من الجهات التي وجدت أن النيوبية تتخلّف فيها عن تفسير صور أساسية من الظاهرة اللغوية، مع الأصول التي رسمها ابن هشام في المغنى» للتحليل النحوي، وسافرها في هيئة «جهات يدخل الاعتراض على ألمع من جهته»، وكان ألمع عند ابن هشام هو النيوبية عند التحويليين عن ذلك آت في مواضعه تفصيلًا(3).


---

(1) نظرية التحويل ص 48.
(2) المصدر السابق.
(3) المصدر السابق ص 52.
(4) المسابقات المجلد الثاني ص 53/1.
وقال المؤلف: "دليل إن مجمل استدراك تشومسكي على البيوبيين مستشعر في استطلاعات سيبويه في "باب اللغة للمعنى" من أوائل كتابه. فقد أخذ تشومسكي على البيوبيين أنهما اقتصرما على ظاهر اللغة عند التحليل فضلًا عنهم أن يفسروا بذلك جلًا لجاً تراكب خارجي واحد ولكن معانيها مختلفة، وجالها تراكب خارجية مختلفة ولكنها ذات معنى واحد...".

ويقول سيبويه في مطلع ذلك الباب "آعلم أن من كل كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنى، واحتراف اللفظ والمعنى واحد، واعتراف اللفظين واحتراف المعنى".

أقول: وقد يكون مفيداً أن نرى المؤلف ينظر إلى أن سيبويه قد تفوّق على أصحاب النظر الجديد، وليس هذا مهماً، ولا يهم الدرس الجاد أن يكون سيبويه متفوقًا أو أنه أه أشييء وافق رأي المحدثين الغربيين. ولهم أن يبقى سيبويه في حيز التاريخ، ويُدرس الجيد مقيدًا ببعضنا هذا ونَّدَع لأهل العلم من الغربيين مهمة تقومها ووضعها في موضعه من العلم.

ويعرض المؤلف لـ "مفهوم النحو" فيقول:

"يراوي التحوليون في تعريف النحو بين متارفين: أولها أن النحو نظام من الأحكام قائم في عقل أهل اللغة، يُكتب في الطفولة المشبكة عادة، ويُسْتَخْر ق لوضع أملأة الكلام المنطوقات وفهمها، والثاني: أن النحو نظرية بقيمها اللغوي المتفقة بها وصفًا لسلبية (Competence) المقترحاً بها وصفًا لسلبية اللغة معروفة تامة على وجه الاصطاد، شأنه أن اللغة الذين يكتسبونا اكتسابًا وتحقيق فيهم سليفة، لا يعرف، على وجه الوعي المباشر، إلا قليلاً من القواعد.

المصدر السابق ص 3 وانظر في الاحترافية اعتبار المؤلف على داود عبده في بحثه والتقدير وظاهر اللغة المشور في الفكر العربي، العددان 8 - 9 ص 6.
(2) نظرية النحو العربي ص 3، وانظر كتاب سيبويه 1/41.
(3) نظرية النحو العربي ص 3، 53، 58 – 58.

النحو العربي - م 7
- 97 -
التي يصدر عنها. أما أكثر القواعد فهو يصدر عنها متجاوزاً منطقة الوعي عليها أو التصور النظري لها".

أقول: وهذا ما خذل من كتاب تشومسكي وهال مثبت في (ص 54 من نظرية النحو العربي). والمؤلف يأتي به مع مراجع أخرى. وقد أثبت في هذه الصفحة أن هذا التعريف يشبه ما قاله ابن جني والخليل. ولو أنه عكس الأمر فقال: الخليل وابن جني لاصاب علمياً.

قال المؤلف: ويشبه ذلك التعريف وهذا الرأي أن يكون تقريرين عبا يستوته ابن جني والخليل [كذا] في تعريف النحو تعريفاً مباشرًا من جهة، وعياً يترجحان فيه من رفع النظر في ذلك الرأي من جهة أخرى.

وذلك أن ابن جني يعرف النحو تعريفاً مباشراً بأنه افتحاء سمَّت كلام العرب في تصرف من إعراب وغيره، كالتشابه والمجموع، والتحفير والتكسير، والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصحية، فينطبق بها وإن لم يكن منهم، وإن شهد بعضهم عنها ردة به إليها.

أقول: كان المؤلف استرجع قول ابن جني في هذا "الخادم" وراح يبط كلامه عليه، ثم عاد إلى الخليل، وكان عليه أن يستوفي آراء الخليل ليجد فيها شيئاً ما ذكره ابن جني، ويرجع إلى كتاب سيبويه فرمى علم الخليل مبسوطًا لا كما فعل في إبراهيم للخليل مأخوذًا من كتاب "الإيضاح" للزجاجي ص 62.

ثم ما هذا العناوين والشفاء أن ينظر الباحث في علم المعاصرين ثم يطمح بصره إلى العلم القديم ليقول أن القدماء ادراك هذا، وكان يريد أن يمنح العلماء العرب المتقدمين فضائل اكتشافها هو في نظره إلى علم المعاصرين.

(1) المصدر السابق ص 53.
(2) نظرية النحو العربي ص 54، (وانظر الخصائص 24/1).
ويخلص المؤلف فيقول: "... والريفون، ومفهوم التحويلين، ومفهوم الخليل وابن جني في منتهى النظر متوازدان في نسبهما الأساسي، أن النحو في أصل النظرية الموضوع عند اللغويين مرتبط لنظام السليقة عند أهل اللغة ...".

ويقع تشومسكي وابن جني في مسألة مثماً يشاعب عن القول المفصل في هذه القضية، فهي أن ابن اللغة لا يمكن له أن يفهده عن لاعبه [كذا] الذي يصدر عنه في سياقته. ويزعم تشومسكي وأن من الواضح أن تقريرات (ابن اللغة) وآراء حول سلوك اللغة وسياقته يمكن أن تكون خاطئة. وهكذا يحاول النحو التفريعي أن يحدد ما الذي يعرفه (المتكلم ابن اللغة) فعلاً لا يمكن أن يُبدِّل به حول معرفته. أما ابن جني فيُبدِّل على مضمون هذه الملاحظة ضمناً قارناً بإيحاها بمشكلة المعنى الإصلي للالتزام المستعملة في السؤال، وذلك أنها تأخذ لدى اللغوي معنى خاصاً، ولدى أبناء اللغة معناها المتعارف العام".

أقول: وما الغرض من وضع المؤلف لكتابه هذا؟ أراد أن يقول أن المنهج الحديث في الغرب في الدرس اللغوي النحوي قد عرفه علية العرب المتقدمين.

إذ هذا، إن صح، لا يُستدعي هذا العناء وهذه الحِباشة.

ثم إن الدرس للنحو العربي لا يقف على هذا التشابه الذي لم يعرض لمسألة أساسية، بل هي ذمرات لغوية يصح أن نجدودها في لغات عدة غير العربية، فهذا يقول الأعاجم عامة أن آراء تشومسكي مثلاً عرفتها وادركتها لغاتهم !!

ويعرض المؤلف "للسليقة" فيقول: "ويميز التحويلين، في ملاحظة بسيطة فذة أخرى بين السليقة، وهي ...".

(1) المصدر السابق ص 57.
(2) المصدر السابق ص 59 - 60.
نظام اللغة الكامل المكتسب عن أبناء اللغة، وبين أمثلة الكلام التي تصدر عنها على نحو لا ينحصر في مواقف الأداء، وهم يندبون أنفسهم إلى تفسير قدرة ابن اللغة على فهم جمل لغته المتجددة غير المتكررة، وقدرته على صياغة الجمل المناسبة التي ليست تكريرا لآية جملة أخرى، وفي كل موقف من مواقف استعماله للغة. وهذا مشبه [كذا] بين النحو التقليدي وال نحو من وجهة النظر التقليدية فيها يقرّر تشومسكي نفسه، ولكن التقليد عندنا هو التقليد الغربي منذ النحو السننكنسيتي.

وقد وجد المؤلف فرصة ليحذر ما كان لدى النحاة العرب كا يقرّر هو يقول:

«غيرنا نستطيع القول أن هذا المبدأ كان أيضاً بعض ما اهتما إليه النحويون العرب وهم يقلبون النظر عن وجوهه في النحو. لقد كان النحويون في التقليدي العربي أيضاً يحاولون أن يبلغوا بالنظر في أمثلة الكلام، أو ما لا ينحصر من الصور الجزئية بعبارة ابن هشام، إلى الأصول التي صدر عنها العرب أصحاب السليقة الفصحي. ولعل هذا تأويل ما قرّره ابن جي من عشرة قرون وثيق في "الخصائص" أن العرب ارتدت من العلل والأعراض ما نسباه إليها وحملنا عليها، ونستقيم لنا أن نعدّ عمل ابن الأنباري في كتابه "إساور العربية" بحثا عن أصول السليقة على نحو مقارب جداً لما يستهدفه التحويليون».

أقول: وإذا كنا قد وصلنا إلى هذه النتيجة، وهي ادراك النحاة العرب للسليقة، فإذا يرتتب على هذا؟

ويطلع علينا المؤلف بعبارة هي «ما ينحصر وما لا ينحصر».

لقد كانت هذه العبارة أو ما يقرب منها دلالة ومعني قد قالتها العالم الأمريكي تشومسكي، وهو ينطلق بها ليريد بها مادة تؤيد ما ذهب إليه في النحو.

المصدر السابق، وانظر الخصائص 237/1. 1972.
المصدر السابق من 70-72.
التأويلي التحويلي. فإذا كان من ذلك لدى أصحابنا الدارسين العرب، ومنهم المؤلف؟

لقد كذبا اذهبهم فوصلوا إلى شيء يقرب منها في ظاهر الكلم، وما علموا أو قال أعلقو دلالة ما ذهب إليه ابن هشام على سبيل المثال.

قال تشومسكي في نظرية التحويل: إن اللغة تقوم على نظام من الأحكام المحدودة يتبعين بها تأويل مادة من الجمل وأمثلة من الكلام لا تنحصر (1).

وقد قرر تشومسكي نفسه في مداراسته الأولى عن النظرية وردوده على من تعرّضوا لها بالتعليق أن فيها عودًا إلى مبادئ نظرية علم اللغة التقليدي، وجعل هذه الملاحظة أحد تلك المبادئ بل عدّ تشومسكي ذلك من مزايا نظريته، وأخذ على الدراسات اللغوية الحديثة التي سبقته أنها فشلت في الانتفاع بالانظار التقليدية، والهادي بكثير من التفسيرات الصحيحة التي تقدمها، وتقدير المدى الذي يمكن لذلك الأنظار أن تسهم به في وضع قاعدة نافعة للدراسات اللغوية (2).

ويقرر تشومسكي، مستצעرأ ذلك الأمر، في فوائض كتابه الشهير الذي أرّى به دعائم نظرية التحويل، الموسوم بـ "وجه نظرية النحو" أن القول بأن اللغة تقوم على نظام من القواعد المحدودة التي تفسر عدلاً لينحصر من الجمل، ليس جدلياً، ويستذكر تشومسكي أن وهلم فون هوبولت العالم الألماني، ألم إلى هذه المقالة بعبارة ببنى، منذ قرن ورغب في مقدمته لعلم اللغة العام، إذ رأى أن اللغة "تستخدم وسائل غير محدودة؟ وأن النحو جينغلي أن يصف "العمليات التي تجعل ذلك ممكنًا" (3).

Chomsky: Aspects of the Theory of Syntax p. 5.  (1)
نظرية النحو العربي ص 61.  (2)
المصدر السابق.  (3)
عرف المؤلف هذا بأعمال الفكر ووجد ابن هشام في "المغني" قد ذكر شيئاً بقرب في ظاهره من هذا وإن كان شرح كلامه وسطه يشير إلى ما يختلف عن العدد الذي لا يُخْرج. لقد قال ابن هشام في الباب "الثامن من المغني":

"ذكر الأمور الكلية التي يخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية".

أقول: أساس المؤلف بعبارة ابن هشام هذه، ولم يكلف نفسه مشقة معرفة هذا الذي لا ينحصر من الصور الجزئية من الأمور الكلية التي هي إحدى عشرة مسألة ذكرها ابن هشام وعرض لما يخرج له من الفوائد.

وإذا كان لا ينحصر هذا في ابن هشام، أي يقول هذا، وهو من المتأخرين، فقد تبع في أقواله واجتهاداته المتقدمين ولم يخرج عنهم فهل تراه أن يبدع من العلم لم يذكره الخليل وسبيوين ومن لحقها. لقد عرفنا في الباب الاستفهام أن الجملة الاستفهامية يخرج فيها الاستفهام إلى دلالات عديدة بقاء المعنى المراقد. وان هذا "الخروج" يؤدي فوائد واسعة، فهل مثل هذا يخرج على أنه شيء وافق كلام العالم الإنجليزي؟

وتجوز هذا "المتحصل" والذي "لا ينحصر" إلى شيء غيره هو "الأصول والفروع"، لئن كيف صار النحاة المتقدمون عظامه في قولهم هذا لأن شيئاً ورد في كلام تشومسكي.

قال المؤلف في هذا:

"أصول بسيطة وفروع مركبة": ومن أسس النحو التحويلي أنه يميز في اللغة نوعين من الجمل: بسيطاً ومركباً. وتقوم الجملة المركبة على جملة بسيطة أو على سياق متتابع من الجمل البسيطة. ويعمل النحو التحويلي في استخراج

(1) المصدر السابق، وانظر المغني ص 751 - 781.
(2) المصدر السابق ص 62 - 71.
الأحكام التي يمكن لنا التطبيقها أن نفرع الجمل البسيطة إلى جمل مركبة أو أن نحول الجمل البسيطة إلى جمل مركبةٌ.(1)

ويجتهد المؤلف ليجد ما يقابل هذا في النحو العربي فيقف على "باب المسند والمسند إليه" فذكر كلام سيبويه: "... وهم ما لا يغني واحد منها عن الآخر... وهو قوله: "عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ويذهب عبدالله، فلا بد للفعل من الاسم كأ لم يكن لاسم الأول بد من الآخر في الابتداء. وما يكون مُنحلة الابتداء قوله: "كان عبدالله معنقا، وليت زيداً منطلق، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كحتاج المبتداً إلى ما بعده. وأعلم أن الاسم أول احوال الابتداء، وإلّا يدخل النصب والرافع سوى الابتداء، والجار على المبتدأ. أنه ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ... فالمبتدأ أول جزء كأ كان الواحد أول العدد، والفكرة قبل المعرفة".(2)

أقول: هذا الذي ذكره المؤلف من كلام سيبويه لا يدخل في البسيطة والمركبة بل يندرج فيها هو "أصل وفرع" كالتدوين والتثبيت، والتكير والتعريف. وقد أدرك المؤلف هذا وهو ماض في الأصول البسيطة والفروع المركبة.

ويعرض المؤلف لباب النتاژ عملاً في مثل: اجتهد ونجح صالح إلى: اجتهد صالح ونجح (هو)، أو اجتهد (هو) ونجح صالح وقول: يدل على أنهم كانوا ينتمكون برد المركب إلى البسيط، ويجعلون وحدة التحليل في ذلك الجملة الصغرى.(3)

وهو يرى أن مصطلح التحويل مستويً لدى النحاة المحدثين، وهم يصدرون عن مناهج النحاة الأوائل، وهم في سعيهم يقتربون من أصحاب

(1) المصدر السابق ص ٢٣.
(2) المصدر السابق ص ٢٤ وانظر "الكتاب" (ط. هارون) ٢٣/١-٢٤.
(3) نظرية النحو العربي ص ٦٧.
النظرية في الغرب، وخاصة في اعتبارهم عنصر المعنى فيقول في تعليقه: "من ذلك أن سعيد الأفغاني اختار في "من" و "ما" و "مما" في الشرط أن تعبر مفعولاً بها إن كان فعل الشرط متعدياً لم يستوف مفعولاته، وإلا أعربت مبتداً عبر جملة جواب الشرط". 

أقول: وهذا هو قول النحويين القدامى ولم يكن الأفغاني صاحب هذا، بل جرى الرجل كما جرى غيره على ما هو مثبت في كتب النحو.

ومن العجيب أن يقول الأفغاني: "تحوَّل صيغة "فاعل" للدلالة على الكثرة والبالغة... إلى اوزان خمسة مشهورة تتضمن صيغ المبالغة". وينبغي المؤلف فيجعل هذا من باب التوارد، وذلك أن الأفغاني قال بـ "التحويل" في كتابه ومذكرات في قواعد اللغة العربية، ص 43 الصادرة سنة 1955 في حين أن تشومسكي انطلق بنظرية التحويل سنة 1957.

ويعرض المؤلف لنظرية التحويل فيأتي بجمل ثلاث ويخوَّل فيها وهو يشرحها تحت عنوان "أصول متفقة وفروع مختلفة"، ويقول:

"ومن اعتراضات تشومسكي على البنية أنها تختلف عن تفسير تطابيرات سطحية تُعبَّر... للتأثيلات عميقة، فقد تختلف بعض الجمل من حيث ترتيب الكلمات فيها، وإضافة بعض العناصر مثل: زيد عرض الجبين، جبين زيد عرض، زيد جبينه عرض. إنما رغم هذا الاختلاف فإن هذه الجمل تشارك جميعاً بالمعنى نفسه، إن قواعد نحو المؤلفات وحدها، لا توفر لنا آية وسيلة لشرح هذا التنازل، فهي تعطي لهذه الجمل الثلاث ثلاثة شروط مستقلة. فلذا يؤدي النحو حساباً عن هذه الوقائع يؤدي تشومسكي أن النحو يتطلّب... نوعاً من القواعد يدعوها بالقواعد التحويلية... ويمكننا مثلاً،"
باستخدام قواعد تشومسكي التحويلية شرح التفاعل بين زيد عريض الجبين، وجبين زيد عريض... عن طريق بعض التحويلات من تقديم وتأخير وذف... دون تبديل في المعنى، وبذلك نشرح كيف يمكن إشتقاق الجملتين انطلاقاً من الدلالة... الذي يعيّن وحدة المعنى بين الجملتين رغم اختلاف بنيتها السطحية،

أقول: عرض المؤلف لهذه الجمل الثلاث وانتهى إلى أن المعنى واحد، ثم شرح ما تختلف كل جملة عن الأخرى ناظراً إلى القواعد التحويلية في ضوء الاستدلال، وما هو صفة وخبر، وما تحتوي الصفة من ضمير. وقانون أن يكون لاختلاف النظم أنير في إعطاء خصوصية دلالية لكل جملة من الجمل. ولدى المؤلف أن يقول: تصبب زيد عرقاً، مكافئاً في معناه عند التحليل لقولنا: تصبب عرق زيد، وتكون هاتان الصورتان فرعين ينظمهما أصل عميق أو معنى واحد على اختلاف بنيتها العربية (السليبية).

أقول: ليس الأمر كما توهم المؤلف، ذلك أن اختلاف النظم يشير إلى اختلاف بخصوصية الدلالة، فأنت حين تقول: تصبب زيد عرقاً، تريد أن زيداً كله تصبب عرقاً، وفي هذا عناية بالمسند إليه وأنه اتصف بهذه الصفة وهي التصبب، على أنك لا تذهب إلى هذا إذا قلت: تصبب عرق زيد، لأنك تريد أن العرق كثر فغدا متصبباً، والحديث عن العرق، والتصبب له بخلاف الجملة الأولى التي جعلت زيداً فيها (متصبباً)، وكانت سبب «العرق» صعنته اللازمة وأعرتها لزيد.

وبعيد المؤلف إلى «السيليكي» ويدعو «السيليكي» أيضاً، وإلى «العميق» ويدعو «الجوانى»، وكأنه استحسن مصطلح أهل الحكمة من القدماء.

1) المصدر السابق ص 29 وذكر تشومسكي، والثورة اللغوية، بين سيريل، الفكر العربي، العددان 8-9 ص 130-131.

2) المصدر السابق ص 79.
ويجتهد المؤلف أن يجد شيئاً من هذا في النحو العربي القدميم فيليداً بما ورد، بحسب رؤيته، عند ابن هشام وذكرلاً من فوائده، ثم قال: «ويعضي ابن هشام على هذا الصعيد قائلاً: "وها أنا مورد بعون الله أمثلة متى بني فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد، وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه وهم بهذا السبب، وسترى ذلك معييناً.

فأحاده: قوله تعالى: "أصلانكُ تأمرك أن ترك ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل في أمواتنا ما نشاء؟" فإنه يتبادر إلى الذهن عطف «أن نفعل» على «أن ترك»، وذلك باطل، لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهما ما يشاؤون، وإنما هو عطف على «ما» فهو معمول للترك، والمعنى أن ترك أن نفعل... وموجب الوهم المذكور أن العرب يرى أن وفعل مرتين وبينهما حرف العطف. ونظير هذا سواء أن يتوهم في قوله:

لن، ما رأيت أبا يا زيد مقاتلاً ادغ القتال وأشهد الهيجاء.

إن الفعلين متعاطفان، حين يرى فعليين مضارعين منصوبين، والوجه أن: "أدع، منصوب بـ "د"، وآشهد، معروف على القتال) (3)، و (ما، النظرية وصلتها ظرف لـ "أدع، فاصل بينه وبين "ل" للضرورة، فيسال حينئذ كيف يجعل قوله: "أدع القتال، مع قوله: لن أشهد الهيجاء، فيجاب بـ "أن، أمثلة لا معطوفاً على "أدع، بل نصب بـ "أن، مضمرة، وأن الفعل عطف على القتال، أي لن أدع القتال وشهد الهيجاء، على حد قول ميسون:

وليس عباءة وفقر عبني...

وقد جرد المبرد من قبل ابن هشام، هذا المبدأ تجريداً غير ملتبس إذ اعتت.."

1) سورة هود الآية 87.
2) المصدر السابق ص 72، وانظر المغني ص 582- 583.
3) المغني ص 314.
المفتاح في صحة النحو، فذهب إلى أن كلما صلح به المعنى فهور جيد، وكلما فسد به المعنى فمردودٌ!(1)

ويعتبر المؤلف في إبراد طائفة من النصوص يكون فيها النظر إلى المعنى فيستوي بذلك النظام النحوي.

أقول: أرأيت قد أطلت في صحة المؤلف لأيّن أن هذه الصحبة قد دُنت على أنه منساق باقي ذي بدء، وهذا السياق إلى الغرب يشعره بالوحدة والعزلة فراح دائما يجد له مفروضًة في التراث القديم، ولم يكن له من سعيه هذا إلا التمسك بمواد فرعية يحسنها أصلية جوهرية تعينه على إقامة هذا الهيكل والمتداعٍ.

وعرض المؤلف للمستوى التجريبي، وهو مختلط بين ما هو صري، وما هو نحوي. ومن المعالم أن الصرف خاص بالأبينة، والأبينة مرتبطة في كثير من الأحيان بخصوصية دلالية. وليس أدل على هذا من النظر في باب المشتقات.

وقد علامة علاقة بالأصوات، وذلك أن كثيراً من المواد الصرفة تعرض لها المشكلات الصوتية، إذ ليس من العلم ألا تدرس الخصوصيات الصوتية في باب ما يدعى الإعلان والإيداد كا عرض لمشكلات لغوية هي: تعدد المعنى على توحيد المبنى ويريد به اللبس، وإبرام المعنى المراد بغير النفوذ، والتفاوت والمراقب، وأصول من الوظيفة ومناهج التوسيع، ومدرسة بجاج، وسياق الحال، والتحقيق والفرقة عند النحاة العرب، والبعد الخارجي في التحليل النحوي عند سبيلية، ثم أمثلة مفردة من التوادر...

أقول: المؤلف في هذا الحدث من المواد يعرض لأراء تشوكسكي والتحويليين الآخرين مجتهدًا أن يلغي في النحو القديم ما يومنٌ إلى هذا الجديد، ولو كانت هذه الإيماءة لا يراها غيره من أهل العلم.

(1) المقتضب 4/311.
ولمّا كل هذا العناء؟ ولو أن آخرين من الأعاجم كالقروش والاتراك والهنود وغيّرهم سعي أصحابنا اللغويين العرب وتحذّلوا قليلاً وحاولوا أن يُثنوا العلم عن سياحته لكأن لهم أن يثبتوا شيئاً نظير ما ذهب إليه أصحابنا الدارسون العرب.

أقول: من العلم أن نظل في القديم حيث يكون منه في حيّر القديم، ونجتهد في الجديد ونأخذه على أنه جديد. وليس من العلم أن يكون الخليل وسيبوه والمرّد وابن السراج واللحاذة والمرجاني وابن هشام أهل عظمة وسُرّد لأثّم كتبنا شيئاً وجد عند أعاجم هذا العصر وعلى رأسهم تشومسكي.
الفصل الثاني
الذاهب
من
مواد النحو القديم في العربية الحديثة
المقدمة

تميز المعجم الحديث في عربتنا الحديثة، بسعة ما جدّ فيه من المولدات التي يدخِل كثير منها في باب المصطلحات الفنية. إنّك لتجد من ذلك طائفة كبيرة في كل علم من العلوم الحديثة، وفي كل فن من فنون الحياة. وإن هذا الجديد يؤلّف معجباً في كل باب من أبواب العلم الحديث. وقد يكون الجديد في هذه العربية شيئاً آخر نثق عليه كل يوم في الصحف والمجلات والكتب.

وهذا الجديد يندريج في وجوه القول مجازات وتشبهات، شيء آخر أدى إليه التوسع والنظر الجديد. إن جملة ذلك يندريج في باب ما ندعو به «التطور الذي اقتضاه العصر». وهذا شيء لا بد منه في كل لغة حديثة.

ومن هنا كان لازماً علينا أن ندخل جماع هذا في شيء ندعوه «المعجم الحديث». إن هذا المعجم، على كونه وثيق الصلة بالمعجم القديم، إلا أنه جديد في كل شيء، ذلك أن مواده تختلف دلالة واستعمالاً عن نظائرها وأصولها القديمة. وأتّ للاً تجد في المعجم الحديث طائفة كبيرة من الكلمات القديم الذي ذهبت قيمته في عصرنا، فأصبح مادة تاريخية نواجهها في النصوص القديمة، وفي أبواب المعارف القديمة.

١٠٩
ومن هذا الذي زال في عربيتنا الحديثة شيء كثير من مواد النحو. وقد رأيت أن أعرض لله هذا الزائر الذي لا يعرفه في لغتنا الجديدة، ولا يدر فيها نكته وما نقول. وأنا أدرج هذا الذي سأعرض له في هذا الموجز من الصناعة المعجمية بحسب ترتيب حروف المعجم (1)، وقد أفرغت ما لدي من مواد أودعتها حشداً من الجزازات.

إن عملي هذا يدفع إلى أن حاجتنا إلى نحو جديد في العربية يُقدَّم إلى الشدّاء المتعلمين في المرحلتين الدراستيتين، الإبتدائية والثانوية ضرورية وهو بعيد عن تلك المواد التي لا يراها الدارسون في العربية الحديثة.

وهذا يعني أن النحو كوا لرئاه يكون حاجة الدارسين للعربية في الأقسام الخاصة في كليات الآداب وغيرها.

(1) أثبتت الكلمة بحسب الخراج الأول غير ناظر إلى أصلها.
باب الهمزة

1 - الهمزة لنداء القريب حقيقة أو نصوّأاً، نحو قول امرئ القيس:

أطمِم! هَلِئاً بعض هَذَا التدُّلَل. وإن كنت قد أزعمت ضّرّمي فأجملي.

أقول: قد تستعمل هذه في عصرنا فترد في شعر الملتزمين بالقافية والوزن، والشاعر في فحه هذا محكوم بصعته. وقد يرد منها شيء، على سبيل الندرة، في شعر أصحاب الشعر الجديد. ولكن استطبع أن أقطع أن المرسلين ترّأ في المقالة والقصة والرواية ونحو ذلك لا ينجحون إلى استعمال هذه الهمزة في باب النداء إلاّ ابتداء التفاصيل لدى نفر منهم.

2 - همزة النسوية:

ويهي الهمزة الداخلة على جملة يصح وقوع المصدر موقعها، ونكون بعد "سواء" أو "ما أبالي" أو "ليت شعري" أو "ما أدي" نحو قوله تعالى: "سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم" (1) ويلي هذه الهمزة كلمة "أم" المعادلة.

وقول الشاعر:

وما أدي ولاست إخل أدي أقوم آل جحشن أم نساء.

أقول: وتسقط هذه الهمزة بعد شيء من هذه الألفاظ، ثم تليها كلمة "أم".

في العربية المعاصرة، يقال: سواء حضرت أم لم تحضر.

(1) سورة البقرة آية 6.
نعم، قد تسقط الحمزة في الفصيحة القديمة، ولكنها مقدَّرة موجودة، كما في الآية السابقة، فقد قررت بإسقاط الحمزة، وهي مقدَّرة لدى أهل اللغة، وسقط هذا ليس كسقوطها في العربية الحديثة، ذلك أن المعربين يسقطونها، وليس على نية التقدير.

الألف

١ ـ واريد بها المبَّدة من نون التوكييد الخفيفة، كما في قوله تعالى: {وَلِيَكُونَا مِنَ الصَّاغْرِينَ} (١) وَهَذِهِ تَرْدُّ كَثِيراً فِي الشَّعْرِ الْقَدِيمِ، كَقُولُ أَحْدَهُمْ: {وَلِيَكُونَا مِنَ الصَّاغْرِينَ}. وإياك والميلت لا تَقْرِبَهَا ولا تَعْبِدَ الشَّيْطَانَ، والله فَاعْبَدًا (٢) والتقدير: {فَاعْبَدَنَّ}. 

٢ ـ الألف عوضاً من المضاف إليه، وهي التي تزاد في {بين} كقولك: {بِيْنَكَ} كنت أسير لمحلك من بعيد. 

أقول: لا نعرف هذه الألف في العربية المعاصرة، والمعربون يستعملون {بينا}، وهم يصلون إلى {ما يريدون}. 

٣ ـ الألف الزائدة في المنادى المستغاث أو المتعرّج منه أو الندوب، نحو: {يَأْيُزِيَدَةُ لَأَمِيلٌ نُيَلًّ عِرْقٌ وَغَيْنَ بَعْدَ فَاقْتَهْ وَهُوَانٍ} (٣).

وقال جرير:

حَرَّمَتْ أَمْرًا عظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ وَفُقِيتْ فِيه بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرًا! (٤)

---

(١) سورة يوسف آية ٣٢.
(٢) مغني اللبيب ص ٣٧٢ (ع. دار الكتاب العربي).
(٣) مغني اللبيب ص ٣٧١.
(٤) المصدر السابق ص ٣٧٢.
وهذا عندنا بعد "وا" في الندية نحو قول المنبي
واحَرُ قَلِبِي مَن قَلِبَهُ شِيْمٌ وَمَن بجَسْمِي وحَالِي عَنده سَفِمٌ
وليس هذا خاصاً بالشعر فقد يقال: يا عجبًا لك.
أقول: ولا نعرف هذا في العربية الحديثة، بل أن باب الاستغاثة والندبة
قد انشغل جملة أن يزول. وإن المعربين يعررون عن الاستغاثة وما يندرج في
الندبة بأسلوبهم فيظهرون توجههم وتفجعهم وأسفهم في غير هذه "القولاب".
أمين
قالوا: اسم فعل أمر مبني على الفتح، يعني استجب، وفاعله ضمير
مستتر وجبباً تقديراً أنت.
ولا أريد أن أعرض لما ورد فيه من لغات، ولكن أقول إن بناء "فاعيل"
لم يرد في العربية، ومن هنا فهو دخيل فيها من لغات سامية، وهو كذلك في
العبرانية(1). ويرد هذا على وجه الخصوص بعد تلاوة سورة الفاتحة.
وفي شواهد النحو قول الشاعر:
يَا رَبّ لَا تَسْتَبْلِي حِبْهَا أَبْدَا وَيرِحِم اللَّه عِبَادَهُ قَالَ أَمِينًا(2)
أقول: وبيّق "أمين" في عصرنا مقصوراً على قوله بعد تمام تلاوة "الفاتحة"،
وبما تجاوز هذا الموطن في الكلام الدارج.
أقول: والكثير اصطلاح عليه أسماء الأفعال قد انشغل أن يزول، بل
زال بعضه ونسي، وسنرى في استقرائنا لمواد هذا المعجم شيئاً من ذلك.

(1) وقد ورد من هذا "فاعيل"، والبناء معروف في اللغة السريانية، فمن أعلام التصاريح بابيل
فاعيل، وناصيف.
(2) شذور الذهب ص 116.
قالوا: اسم فعل مضارع بمعنى "أتوجع" مبني على الكسر، وهي لغة في:

وأي، وقد تنون فيقال: أوه.

أقول: اوه وجملة أخرى من كليات هي في حقيقة الأمر أصوات يطلقها الإنسان للإعراب عن حال عاطفية خاصة من ألم وخوف ودهشة ونحو ذلك.

وقد وضع لها النحاة معاني فعلية وأدرجوها في باب "اسم الفعل".

وهذه نادرة الحضور في العربية المعاصرة، وقد يأتي شئ منها في معرض القصص.

أب

ترد بحرفين فتتربع بالحروف، وتترد معركة بالحروف ووالله، واللهم.

أقول: وهذه معرفة في العربية الحديثة إلا ما كان منها بلغة القصر،

كقولهم:

إن أباه وأباه أتوجعوا قد بلغا في المجد غايتاهالي.

فإنها لغة قديمة لم يبق شئ منها في عربيتنا الحديثة.

أبعت

من ألفاظ التوكرد المعنوي، ومؤنثها بتعاء، ولا تضاف لضمير المؤكد، وتحجى لنقية معنى وكل، في التوكرد التي تسبق ألفاظ التوكرد وهي: أبعت، وباعت، وأبع، وأجع، وأكنع، نقول: جاء القوم كلهم اجتمع أبعون أبعون، وابعمون، واجت دلوعة كلها جمعاء كنعقا بشعاء بتعاء.

أقول: وهذا من النادر الغريب في العربية القديمة، والكثير منه لفظ

(1) مغني الليب ص 38.
"أجمع" كما في قوله تعالى: «فَسَجَدَ الملائكةُ كُلُّهم أجمعون» (1). ولم يكن شيء من هذا في العربية الحديثة إلا التوكيد بلفظ "أجمع وجمعاء" فقد يرد على وجه من القلء والندور.

أبْنُ

انظر: أبْنُ.

ابن

قالوا: لغة في "ابن"، وحركة الأعراب تظهر على اليم والباه والمرفوع.

أقول: "ابن" و"ابناء" و"ابناء" نصب، و"ابن" جرًا (2).

أقول: و"ابن" ترد في جملة الأشياء التي همزة همزة وصل نحوه: "ابن" واسم واسم.

وقد ورد في هذه الأشياء "أيمن" في قولهم: "أيمن الله" في القسم، ولكثرة تردادها تحولت إلى "أيمن الله" وحذفت النون. وكأني أرى أن إدراج "أيمن" مع الأشياء التي همزة همزة وصل غير صحيح، وذلك لأن "أيمن" في قولهم "أيمن الله" في القسم هو جمع "ابن" نظر "أشهر" جمع "شهر"، ولا يمكن أن تكون همزة على هذا همزة وصل. والذي أرجح أن الكلمة "ابن" صارت تقال: "ابن" كتبوا الينون نوناً، و"ابن" هذه قد تصحف فتكون "أيمن".

أقول: أن "ابن" بالميم كلمة نادية، وهي ما زال من الاستعمال في عربنا الحديثة. وهي في تاريخها القديم تشير إلى ما انتقل من الكلم القديم من لغة يمنية أو من لغة سامية أخرى كالآكدي، وفي هذه اللغات يكون ما ندعوه...

_________________________
(1) سورة الحجر آية 30.
(2) أقول: و"ابن" في زيادة للميم كلمة "فهم"، وهي في العربية "فو" نظر "وابو"، ولكن الميم لهما في لغة يمنية وغيرها، ولم يعرف المعبودون هذه الميم، وجمعها اللغويون على "أفيام"، وهي "وابو".
(...)

وينوناه في العربية (قيمًا) أي إلحاق ميم في آخر الكلم (1). ولم يشعر العرب القدماء من غير الباهليين أن هذه الضمائر تقابل نون التنوين، بل عدّوها من بنية الاسم.

(1) أي إذا ضميت نونًا عقب الفتحة في آخر الكلمة.

أجدُك
قالوا: مصدر نائب عن فعله المحيط منصوب، وقالوا: معناه أبيضَة منك.

أقول: وهذا من الكلم القديم الذي لا يعرفه في عربيتنا المعاصرة، وقد بذر التماثل في شعر الشعراء أصحاب القافية والوزن.

أجدَل
قالوا: هو الصقر، وهي كلمة ليست صفة، وقد رأى فيها بعضهم القوة فمنهم من الصرف لوزن (أفعال) وما فيها مما يتحيَّل أن صفة، فقالوا: نظرت إلى أجدَل، وأكثر النحاة يصرفونها لتعذر وجود الصفة.

وامثال هذا (احذى) اسم طائر، فقد رأيت فيها معنى (التحيَّل)، ولذلك جاء فيها الصرف والمعن.

أقول: وهذا كله من المواد النحوية التي زالت في العربية الحديثة، بل ربما كان قليلًا من أهل العلم اللغوي يعرف هذا.

أجمع

انظر: أَبْنَى.

أحاد

قالوا: لفظ صيغ من العدد على وزن (فعلن)، وهو ممنوع من الصرف.

(...)

(1) أي إذا ضميت نونًا عقب الفتحة في آخر الكلمة.
معدل عن واحد واحد، نحو: جاء القوم أحاد. والكلمة في الاستعمال تأتي
صفة أو حالاً أو خبراً، وكذلك ما صيغ على بنائه نحو: بناة ونائي، ورُباع,
وُحُماس . . . .

أقول: وليس شيء من هذا في العربية الفصيحة المعاصرة.

أخ
قالوا: اسم فعل مضارع مبني على السكون بمعنى "أتوجع"، وفاعله
ضمير مستمر تقديره "أنا".

أقول: وهذا مما أدرجه النحاة في هذا الباب، وقد قلت في "آه" ما يصبح
أن يكون هنا أيضاً.

والكلمة لما يعرف في العربية الحديثة، بل إنها تحولت إلى كلمة عامة
دارجة، وهي في العامية "أخ" مع المد.

أخ
وهي تستخدم على لغة القصر نظر "أب"، ولكن هذا قليل، والكثير فيها
الأعراب بالواو والالف والباء، من الأسماء الخمسة.

أقول: وهذا كله معروف في العربية الحديثة إلا لغة من أزمنها الألف،
وهي لغة عربية يمنية. انظر "أب".

اختُلَق
قالوا: فعل ماضي مبني على الفتح من أفعال الرجاء، جامد لزم بناء
الماضي، بدأ على رجاء وقوع الخبر، يعمل عمل "كان" الناقصة، غير أن خبره
جملة فعلية فعلها مضارع مقتترن بـ "أن" الناصبة، نحو: اختلقت المطر أن ينزل.

أقول: وهذا من الكلم الذي لا نضبطه في نص قديم، ولكنا نجده في
المثال النحوي المصنوع.

وهو على آية حال غير مستعمل في العربية الحديثة.

١١٧
أخوَلْ اخْوَلْ
قالوا: حرف مركبة مبنية على فتح الجزئين تركيب "أُخْدٌ عَشَرٌ"، بمعنى
متفقين، نحو: نسايقوا أخوَلْ أخوَلْ، أي متفقين، واحداً بعد آخر.
أقول: وهذا من الكلم النحوي الذي زال من الاستعمال.
أُخْدٌ
انظر: "أَجَذَلَّ".
إِذْمَا
قالوا: حرف شرط جامز لفعلين مضارعين غالباً، ومنه الشاهد النحوي:
"وَإِذْكَ إِذْ مَا نَاتْتِكُمْ أَمْرٌ بِهِ تُلْعِفُونَ مِنْ إِيَّاهُ تَأْمَرُ أَتْبَعْنِهِ".
أقول: ولم أقف على شاهد غير هذا جاءت فيه "إذ ما".
"وَإِذْمَا هَذِهِ مَا زال من مواد النحو في العربية الحديثة.
إِذْنَ
قالوا: إنها ناصبة على أن تكون في صدر الكلام، والفعل بعدها مستقبل، وإن تصلبه ولا يفصل بينها فاصل، ولكن الفاصل هذا إذا كان قسياً نصب الفعل أيضاً.
أقول: ولم يرد شاهد لـ "إذن" هذه الناصبة بهذه الشروط، في نص يعتقد به، آية أو بيت شعر قديم، وهم يمثلون لها بكلام مصنوع.
أقول: وهذا كله مما لا نعرفه في لغتنا العربية المعاصرة.
أَرَى
فعل مضارع نصب ثلاثة مفاعيل...

---

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 4/297.
وللفعل أحكام:

1 - الإلغاء، وهو إبطال الفعل لفظاً ومعنى - إذا تقدم أحد المفعولين الثاني أو الثالث، أو الاثنين معاً على الفعل، نحو: العلم أرى زيداً عمراً مفيداً أو العلم مفيد أرى زيد عمراً.

2 - التعليق، وهو إبطال لفظاً لا معنى، دائماً لاعترض ما له الصدارة في الكلام بينها وبين مفعولها الثاني والثالث، فبطل كونها مفعولين، وقبيلان مبتدأ وخبراً سداً مفعولياً (أرى)

والموانع معروفة هي لام الابتداء، لام جواب القسم، الاستفهام سواء أكان بالحرف أم بالاسم، لا النافية، إن النافية، لعل، لو الشرطية، كمن الخبرية.... ومثل (أرى) في نصها المفاعيل الثلاثة جملة أفعال هي: أعلم وأنبأ وتبأ ودبت وغيرها.

والإلغاء والتعليق يعرض للافعال التي تنصب مفعولون أصلها مبتدأ وخبر.

نحو: علم ودرب وحل وخلاف وغيرها.

أقول: إن الإلغاء والتعليق ما لا نجده في العربية المعاصرة، وهم إذا فذاك لأن الكاتب أو الشاعر يتقبل سبيل الأقدمين.

استهر
قالوا فعل ماضي أن على صيغة المجهول، والمرفوع بعده فاعل.

أقول: وهذا الفعل كثير في العربية الحديثة، ولكنه بصيغة المعلوم «استهتر» مثل (استخرج).

إضون
جمع (اضناء) مما أجلح بجمع المذكر السالم مثل: سنون وأرضون وعالمون ومؤون ووابلون وغيرهم.

- 119 -
أقول: ولا نعرف في العربية المعاصرة "إضوس" وإنما ألقى بجمع المذركر السلم من هذه المواد أكثره لا وجود له في العربية المعاصرة عدا سينين وعالين، والفاعل ماضر نحو: عشرين إلى تسعين، وربما كان "أهلون" من المستعمل نادراً.
أفتح اسم فعل مضارع يعني "أضوسج" وفاعل ضمير مستتر تقديره "أنا"، قال تعالى: "فلا تقول لها أفتُ"(1).
أقول: إن معنى "الضوسج" معنى "أنطسه"، ولكن المعربين لا يعرفون عنه باستعمال هذه المادة، بل يذهبون إلى شيء آخر.
أفعل به صيغة نعجة، فعل ماض جاء على صيغة الأمر، خال من الضمير، جامد غير متصرف والجار بعده زائد، والاسم فاعل تقديراً... نحو قوله تعالى: "اسمع بهم وأنبي"(2).
أقول: وهذا مما لا نجده في العربية المعاصرة.
أفتح انظر: "أفتح".
ال (الموصول التي تدخل على المضارع): وفيها الشاهد النحوي:
ما أنت بالحكم التُّرْضَى حكومته ولا الأصيل، ولا ذي الرأي، والجذل(3).
أقول: ودخول هذا الموصل الحرفي على الفعل المضارع كثير في اللغة الدارجة وليس شيء منه في العربية المعاصرة الفصحية.

---
(1) سورة الأسراء آية 23.
(2) سورة مريم آية 28.
(3) شforcements الذهب ص 16.

- 170 -
الأول
اسم موصول لجمع المذكر عاقلاً كان أو غير عاقل، مبني على السكون، قال الشاعر:

نحن الأول، فاجمع جمع عاقل ثم وَجَهْهُم إلينا.

أقول: وهذا الموصول من لوازم العربية القديمة، وليس ما نجده مستعملًا في العربية الحديثة.

الأولاء
 وهو موصول أيضاً لجاعة العاقلين، وهو المحدود من المقصور الأول، وقيل فيه أيضاً إنه اسم إشارة واستعمل موصولاً. قال كثير: أَبِي اللَّهِ لِلْهُمَّ الأَلْلَهِ كَأَنْتَمُ سِيْفَ أَجَذَّا الْقِينُ بَيْوًا صَقَالَهَا.

أقول: وهذا أيضاً ما لا نجده في العربية الحديثة.

الأول
اسم موصول لجاعة الإناث للعاقل، وهو اسم جمع، كقول الشاعر:

فُؤُمَّا الأول للْمُؤَمَّن يَسْكُن غُورٌ يِهماَٰهِ فَكِلْ فَتَايِهَا تَتَرَكِ الجَحْلِ أَفْصَلَاهَا.

أقول: وهذا موصول آخر لا نعرفه في عربة العصر.

الآلا
بفتح الهمزة مخففة، حرف في عدة معان:

1 - حرف استفتاح وتنبيه... 
2 - حرف عرض (وهو طلب يرفق).

(1) مغني اللبيب ص 86، 625. 
(2) شذور الذهب ص 122. 
(3) شرح الألفية لابن عقيل 451/451، ومغني اللبيب 453/645. 

١٢١ -
2 - حرف تخصيص (وهو طلب بحث وشدة).
4 - حرف توضيح وانكار.
5 - حرف استفهام عن النفي.
6 - حرف مبني بمعنى أمني.

أقول: ولم يبق من هذا كله إلا انصرف "لا" إلى العرض كقولونا: لا تأتي معنا، وقد تنصرف إلى التوبيخ المستفدى من المعنى كقولونا: لا تستحي.

لا

بفتح الهمزة وتشديد اللام وهي:
1 - حرف تخصيص، نحو: ألا تنهي للساق.
2 - أن الناصبة مدفعة في "لا".

أقول: إن الثانية معروفة في العربية المعاصرة بخلاف الأولى التي زالت ولم يبق شيء منها.

الذون

اسم موصول جمع "الذني" لغة في "الذين"، وهي في قول الراجي:

"نحن الذون صبحوا الصباحا"(1).

اللاع

اسم موصول لجاعة الإناث للعاوق وغيرها، قال الشاعر:

فنا أبنا يأمن منهم علينا لا قد مهدوا الحجورا(2).

أقول: لم تبق "اللاع" هذه في العربية المعاصرة، والذى من هذه هو "اللائي" بمعنى الكسرة، ومثل "اللاع" بالكسرة في عدم حضورها بعكس الممدودة "اللائي" أو "اللواتي".

(1) مغني اللبيب ص 410.
(2) شرح ابن عقيل 140/1.
أمّ: انظر «الهمزة».

أمّم: ومن احواها أنها تُبّني على الضمّ إذا أضفت وحذف المضاف إليه

وَنَوْيَةٌ مَعْنَاهَ دون لفظه نحو: دخلت الغرفة فجلسُ أمّم.

أمّمّك: اسم فعل أمر بمعنى «تقدّم».

أقول: لم يبق في العربية المعاصرة «أمّم» البنية على الضمّ، ولا «أمّمّك»

اسم الفعل الأمر إلا استعمال الجند في التدريب العسكري، فالجند يسمع من

رئيسيه «أمّم» فيفهم التقدّم إلى الأمام، وهذا من باب الاختصار والاكتفاء بأقل

عبارة توميي إلى القصد.

أنّ بفتح الهمزة وسكون البُنون، وهي خمسة أنواع:

١ - الناصبة، وهي معروفة وتعمل ظاهرة أو مقدرة... وأما الزائدة فهي

التي بعد الاسم نحو: أقسم بالله أن لو جاء لأكرمنه، وبعد: «الله الحمد» نحو

قوله تعالى: {فَفِيلَا أَنَّ جاء البشير} (١). وهذه الزائدة قد زالت في الاستعمال في

عصرنا.

٢ - والمخففة من الثقيلة بعد فعل اليقين نحو: علم ورأى، وحذف

الاسم بعدها على أنه ضمير الشأن وجوياً وخبرها جملة إسمية أو فعلية تفيد

dعاو. وهذه أحوال أخرى كلها مسوبة في كتب النحو.

أقول: وهذه مما زال من مواد النحو القديم في العربية الحديثة.

٣ - واللفظة، بنزلة «أي» التفسيرية، ويجب أن يليها فعل الأمر نحو

قوله تعالى: {فأوصيتك إليه أن أصْلُع الفلك} (٢). في هذه شروط...

أقول: وهذه مما زال في العربية الحديثة.

(١) سورة يوسف آية ٩٦.
(٢) سورة المؤمنون آية ٢٧.
إنّ

بكسر الهمزة وسكون النون.

وإنّ هذه «نافية»، وهي حرف لها الصدارة فلا يتقدمها شيء، ومدخولاً جملة اسمية، وتعمل عمّل «ليس» نحو قوله تعالى: إن زيدًا منظفًا.


وهي في هذا الاستعمال الذي يأتي فيه «الاأ» تدخل أيضاً على الجملة الفعلية، نحو قوله تعالى: إن أردنا إلا الحسني (3).

ومن عدم تبين المعررون لمعين النفي لـ «إن» مع وجود «الاأ» أو «لما» بعدها، تحولوا عنها إلى استعمالما» فقالوا: ما هو إلا شيء يسير، وفي هذا يبطل عملها. وعلى هذا لم يتضح للمعررون في عصرنا معين النفي فزال استعمال وإن، النافية.

وإن هذه المخففة من الثقيلة، وتدخل على الجملة الفعلية فتهمل، وأكثر ما يكون الفعل ماضياً نحو قوله تعالى: وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله (4). وقد يأتي الفعل بعدها مضارعاً ناسخاً نحو قوله تعالى: وإن نظتك مكن الكاذبين (5).

وندر أن يكون الفعل غير ناسخ، وهذا لا يبقاس عليه نحو قول الشاعر:

شَلَتْ بِيَمِينِكَ إِنْ قُنْتَ لَمَسْلَا حَرَّتْ عَلَيْكَ عَقْوَةٌ مَتَعَمِّدَ (6)

وقد تدخل على الجملة الاسمية فتهمل، وهو الأكثر نحو: إن زيد قادم،

---

(1) سورة الملك آية 20.
(2) سورة الطارق آية 4.
(3) سورة النبى آية 17.
(4) سورة البقرة آية 143.
(5) سورة الشعراء آية 186.
(6) مغني الليثي ص 24، وشرح ابن عقيل 38/1.

- ١٤٤ -
وقد تعمل كالتفيلة فتلزم اللام المتأخر من معموليها، وهي اللام الفارقة للفرق بين "إِن" المخففة من التفيلة وبين "إِن" النافية نحو قولهم: إن زيداً لقائم، وإن في الدار لزيداً.

اقول: وهذا كله قد زال من العربية الحديثة.

وتأتي زيادة للتوكيد بعد "ما" النافية كقول الشاعر:

ما إن أتيت بشيء أنى تنكرها إذ فلا رفعت سوطي إلا بدي.

وبعد "ما" المصدرية، نحو:

ورج الفئ لهخير ما إن رأيته على السى خيرا لا يزال يزيد.

وبعد "ما" الحجازية، نحو:

بي عدنان ما إن أنتمُ ذهبا ولا صريفا، ولكن أنتمُ الخرُف.

وبعد "ما" الموصولة نحو:

يُرْجُى المرء ما إن لا يراه وتعبر دون أدناء الخطره.

وبعد "ألا" الاستفتاحية:

ألا إن سرى ليلى فثبت كشيба أحذر أن تنأى النوى بغضبة.

اقول: وزيادة "إِن" في هذه المواضع كلها ما لا يعرض في لغة المعاصرين.

إنْ بمعنى "نَعَم": كما في قول الشاعر:

(1) مغني اللبب ص 25.
(2) الكتاب 22/4، اللغة ص 25.
(3) شذور الذهب ص 194، مغني اللبب ص 25.
(4) مغني اللبب ص 25.
(5) المصدر السابق.

١٢٥
بِكَرَ العَوَادُ ُهُ في الصَّوَاحِبِ يُلْمِنُّي وأَلْسُمُهَا
وَيَقُلُّ شِبَبُ قد عَلَّا كَمَّ بِكَرَتْ فِي أَنَّهُ(1)
أَيْ: نَفُم عَلَانٍ الشَّبِبِ وَمَا زَلَّ كَمَا كَتَنَّ. وَقَبْلَ: إنَّ عَبِدُ اللَّهِ بْنَ الزَّبِير
سَلَّمَ رَجَلٍ فَلَمْ يَعْطِهَ فَقَالَ: لَعَنَ اللَّهُ نَاقِحٌ حُمَّتِي الْيَكِ، فَقَالَ عَبِدُ اللَّهِ: إِنَّ
وَرَكَبَهَا. أَيْ نَفُم، وَلَعَنَ اللَّهُ رَكَبَهَا(2)
أَقَلْ: لَمْ يِبِقَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا فِي عَرَبِيَّةِ الْحَدِيثَةِ.

أَنْتَبِهُ

مِنْ أَفْعَالِ الشَّرَوْعَ يُمَعَنِّي (بَدَا)، وَهَذَا يَعْقِلُ أَنَّهُ يُرْفَعُ الْإِسْمُ وَيَنْصَبْ
الْحَيَّاءَ، وَخَبَّرُ جَلْةً فَعْلِيَّةً فَعْلُهَا مَضَارِعٌ نَحْوَ: اِنْتَبِهُ الْصَّبِيرُ يَلْعَبُ.
أَقَلْ: لَمْ يِبِقَ عَسْلُهُ هَذَا الفَعْلُ فِي الأَرْبَى النُّحْوِ
فَقَدْ يُكَثَّرُ أَنْ نَسْمَعُ: اِنْتَبِهُ فِلَانٌ فِي عَلْوِهِ، وَالفَعْلُ يَتَجَاوَز مَعْنَى الْبَدْءِ
وَالشَّرَوْعُ، فَيَكُونُ مَعْنَى مُضَى وَجَرِيٌّ.

أَنْشَأَ

مِنْ أَفْعَالِ الشَّرَوْعِ.
أَقَلْ: كَانَ هَذَا مِنْ الْمَنِسِّي فِي عَسْرَنَا، وَأَنْصَرَ الفَعْلُ إِلَى مَعْنَى
الأَنْشَاءَ مَعْنَى الْبَنَاءَ، وَمِنْ هَذَا قُولُهُمْ: أَنْشَأَ مَقَالَةً.

أَنْفَكَ

مِنْ أَفْعَالِ الأَسْتِمَارِ مَسْبُوقًا بِـٌـَّةَ مَثْلَ "ما زَالَ" وَ"ما بَرَِّخَ" وَ"ما
فَيْقٍ" وَأَسْتِمَارُ هَذِهِ مَعْرُوفٌ.
أَقَلْ: وَالكَثِيرُ مِنْ هُمْ فِي الْأَسْتِمَارِ "ما زَالَ"، يَقَالُ: ما زَالَ المَطْرُ يَنْزِلُ،
وَأَمَّا "لا زَالَ" فَإِنَّهَا تَفْيِدُ الْدُعَاءِ، قَالَ الْشَّاعِرُ:

(1) الْكِتَابُ ۳/۱۵۱، وَالْمَنْفِي ص۱۲۸.
(2) غَلْبَةُ الأَدْبِ۴/۲۲۴.
ولا زال منهلًا بحُجِر عائلتك الفطر،
وأما (ما انفك) و (ما ترح) و (ما فقي) فشيء كثير في الفصيحة القديمة.

أهيّن
فعل ماضٌ مبني للمعلوم أن على بناء المهول، بمعنى "تعلّق بالشيء".
أقول: وهذا نظير "استُهِيَّر"، وقد سبق الكلام عليه. وأما (أهيّن) فلا يعرف في عربية العصر، وقد استُخْفِي بتاء غير مضمونة للفاعل عن (أهيّن).

أُهِّرَ
فعل ماضٌ لزم صيغة المفعول، بمعنى "أسرع".
أقول: والذي في العربية المعاصرة هو "هرع" بالبناء للمعلوم.

أهلون
جمع "أهل"، وهو ما يلقى بالجمع المذكر السالم. انظر: "أضُنوا".
أقول: ولم يشعر المربون في عصرنا بالحاجة إلى جمع "أهل"، وكان المفرد يسّد الحاجة. وربما استعار جماعة "الأهالي" من اللغة الدارية، وإن جاء في المعجم القديم "أهالٍ" وكأنها توجهت إلى جمع الجمع. غير أنك قد تلقى "أهلون" هذه في كتابة المتفاسرين.

أكنّا إذا غمّرت قفّة قوّم، كسرت كعوبهما أو تستفيدا،
أما إذا كان الفعل مما ينقضي ويخصل شيئًا فشيئًا، فهي التي يعنى "حتى".

(1) الكتب/2 48/48

١٢٧ -
لأستبَّحْلُ الصعب أو أدرك أنني فها انقاذات الأمال إلا لصابر
والفعالان "تستقيم" و "آدرك" منصوبان ب "أن" مضمرة وجوباً بعد "أو".
أقول: وهذا مما لم يبق شيء منه في العربية المعاصرة.
أول
ومن أحوالاها أنها تبنى على الضم إذا أضيفت و حذف المضاف إليه و نُويَ معناه لا لفظه، ومنه قول الشاعر:
لأعمرُك ما أدي وإني لأوجَل على أننا تعدو النبيَة أولً(1)
أقول: وقد زال بناء "أول" على الضم في العربية المعاصرة.
أولات
اسم جمع لا واحد له من لفظه، ومنه "صاحبات"، تلحق في الإعراب بجمع المؤنث السالم، قال تعالى: " وإن كن أولات خجل فأنفقوا علىهن" (2).
أقول: كان "أولات" قد زالت في لغتنا الحديثة بخلاف "أولو" وهو المذكر.
أوأه
قالوا: اسم فعل مضارع مبني على السكون يعني اتوجع وأنضجر.
أقول: وهي مع الكلمات التي عرفت في العربية وانصرفت إلى الأعراض العاطفية، ولم نجدها إلا في النحاة كأن يحتاج إليها شاعر يتحرى الكلام القديم فيستعملها كما قال الشاعر اسياج صبري من شعراء هذا العصر:
أواه من جُرُقٍ أوذت بعظمها ولم تُزل تنتَمَى في بقاياها

(1) المفتضب 346/3.
(2) سورة الطلاق آية 6.
غير أن المعربين أخذوا منها الفعل ظلّوا، و دناؤه، و شاعرا في العربية الحديثة.

أي

بكسر الهمزة وسكون الياء، حرف جواب معني بنعم، ويقع في الغالب بعد الاستفهام، وقبل القسم نحو قوله تعالى: «وبَشَّرْتَنَا أُنفَنَّ هَوَأْ قَل: إِي وَرْبِي إِنَّهُ لَحَقٌّ» (1) وليس شيء منها في الفصيحة الحديثة، غير أنها معروفة في الألسن الدارجة.

أيّة

الموصلة التي تضاف إلى المعرفة ويجذف صدر صلتها، وهي بلفظ واحد للمذكر والمئون، مفرداً أم غير مفرد، عاقلاً أم غير عاقل، نحو قوله تعالى:

«فَلَمَّا نَزَعَهُ عَنْ عِدَّةٍ أَيْمُّ أَشْدَّعُ عَلَى الرَّجُلِ عَمِّي» (2)

وكقول غسان بن وعلة:

إذا مالقيت ببي مالك، فسألم على أيهم أفضل (3)

أقول: وهذا شيء من الكلم النحوي القديم الذي عفا عنه في العربية الحديثة.

أيا

بالتحريف لنداء البعيد، أو ما في حكمه كالنائم والساهي.

لا يعرف المعربون في عصرنا هذه الدقائق الأسلوبية، وهم يحتاجون إليها، ومن هنا فقد خلت كتاباتهم من هذه الأداة للنداء.

_____________________

(1) سورة يونس آية 53.
(2) سورة مريم آية 29.
(3) مغني الليثي ص 78، 409.

النحو العربي - 9 ـ 129
أيما

وهي "أيما" الشرطية و "ما" زائدة كما في قوله تعالى: "أيما الأخلى في قضاء فلا عدوان علي"{1}.

أقول: وهذه مما لا نجدُه في عربية العصر.

أيمن

انظر "ابنهم".

أيما

اسم شرط جازم

وكقول كعب بن جعيل:

صعدة ناحية في جزائر، أيما الأربع ميَّلاً ميَّلاً{2}.

أقول: وهذه من أدوات الشرط التي لا نرى في عربتنا المعاصرة.

أيهما

اسم فعل أمر مبني على الكسر، يعني: امض في حديثك، قال ذو الرمة:

وفقنا فقلنا: إيه عين لمسال، وما بالتكليم الديكار البلاقيع{3}.

أقول: وهذه من لوازم الأدب القديم، وقد ذكرت في المصادر النحوية، وليس شيء منها في العربية المعاصرة.

---

{1} سورة الفصل آية 28
{2} الكتاب 113/2
{3} المفتسب 179/3
باب الباء

بَجَل
حرف جواب، يعنى "نَعَم"، مبني على السكون.
قالوا: اسم فعل مضارع يعنى "يكلف" والفاعل ضمير، نحو: بَجَل،
أي: يكفي. قال السيوطي: إن قولهم: "بَجَلني" بالنون نادر.
قالوا: إنه اسم مرادف لـ "حسب" (1) نحو: بَجَل أي: حسب.
أقول: وهذا من غير شك من الكلم المبني الذي لا يعرفه أهل العربية
في عصرنا.

بَخَن
اسم فعل مضارع، مبني على الكسر، يعنى "استحسن"، وتساهم
مكررة بالكسر واللتوين.
أقول: وهذا شيء آخر من الكلم المبني الذي لا يعرفه عربية العصر.

بدار
اسم فعل أمر مبني على الكسر يعنى "أسرع".
أقول: وهذا مما لم يبق في عربية العصر، والمعربون يستعملون الأمر من
"بادر" في هذا الخصوص.

(1) الكتاب 4/324.
أبرح
فعل ماض يفيد الاستمرار يلحق بـ "النواخ"، لا بد أن يتقدمها نفي أو
نهي أو دعاء، نحو: ما برح الهواء بارداً، وقال الشاعر:
قلما يبرز السليب إلى ما يورث الحمد داعياً أو تجيباً.
أقول: كأن العربية الحديثة اجترأت واحدة من المواد المشابهة، فقد
عرفت "ما زال" وهجرت فيها "ما انفك".
وابرح، فعل عام متصرف في العربية المعاصرة، يقال: لم يبرز الرجل
مكانه، أي لم يتركه.

برحى
كلمة تقلل عند الخليل في الرملي أو الكلام.
أقول: إنها من الكلم المهجر في عصرنا، في حين أن ضدها "مرحى"
من الكلم المعروف، وتقلل عند الإصابة استحساناً.

بَصَرِ
اسم فعل أمر مبني على الكسر، يعني: اكتشف، وفي "القاموس" أنها مبتعثة.
أقول: وهي من المهجر المنيي.

بَصَرٍ
اسم فعل يمعنى "خشب"، فارسية معرفة. وهذه أيضاً من الكلم الذي لا
نجدته في العربية المعاصرة، ولكننا نجد في اللسان الدارج.

بَصَع
وزان "عمره" ممنوع من الصرف، يؤخذ بها توقيداً معنويًا جمع المؤثث، ولا

(1) مغني اللبيبي ص ٣٠٦.

١٣٢٥
تأتي إلا بعد: كلُّهُنَّ جَمَعُ كَتُّنُ بَصْعٌ. وَتأتي ندورة بعد: كلُّهُنَّ فقط، وهي جمع بضعاء مؤنث أبضع.

أقول: وهذه من الكلم الذي لا نعرفه في عصراً.

بُطَان

اسم فعل ماضٍ، مبني على الفتح، يعني أباطأ. أقول: وهو من الكلم القديم الذي شغل عنه المعروون بالنفع أباطأ.

بَثْنَة

اسم فعل أمر، مبني على الفتح، وأصله مصدر لا فعل له من لفظه، يعني دَّزَّ وَقَدْ يَأْتي مصداً منصوباً مفعولاً مطلق، وفعله محدود ليس من لفظه، يعني تَرْك يضاف إلى الاسم بعدٍ.

أقول: وليس لنا اليوم شيء من هذه الكلمة، ولا ترد إلا في ترسل الصفوء أصحاب التنقيض.

بيت بيت

حال تركيبة: أَحْذِرْ عَشْرٍ مبنية على فتح الجزءين، نحو: زيد جاري بيت بيت، أي ملصلاً.

أقول: هذا من الكلم القديم الذي لا نعرفه في عصراً الحديثة. إن الحال المركبة نعرفها مثلاً في قولنا: قرأت الكتاب فصلاً فصلاً أو باباً باباً، فأما دُبيت بيت فلا نعرفها.

بيتا

ظرف زمن مبني على الفتح، والآلف زائدة، وفيها ثلاثة اقوال مبسوطة.

في كتب النحو، قالت هند بنت النعيان:

١٣٣
فيَنَا نَسوُ النَّاسَ والأَمْرُ أَمْرُناِ، إذا نحن فيها سوقَة ليس نُصْفُ

أقول: لا نشهد «بنا» هذه في العربية الحديثة، والمعربون إذا أرادوا شيئاً

من هذا الظرف قالوا: «بنا».

(                                             )

الكتاب 171/1

134 -
باب التاء

تاء الاسم

ترد في فئة الجملة في قولهم "تالله", قال تعالى: فقالوا تالله فتا تذكر يوسف(1).

وجاء في كتب النحو: تَحَيَاك وَتَرَبَ الكعبة.

أقول: وكان المعارضين يتجاوزوا هذه التاء إلى الواو، والباء من أحرف الاسم.

تاء

اسم إشارة مبني على السكون للمفردة المؤنثة، تدخل عليها هاء التثبيت فتكون "هاتا" وتلحقها الكاف للخطاب "تاك". وقالوا: "هاتاك" و "تاليك".

وصحفتا شذوذًا فقالوا "تيَا".

أقول: وحالة هذا مما لم يبق في العربية المعاصرة.

تَحْت

ظرف مكان مبني على الاسم لأنه أضيف وحذف المضاف إليه، ونوي معناه دون لفظه، قال طرفة: 

ثم تَقَرَّي اللَّجْم من تداداتها فهي من تحت مشيحات الحَرَّم(2).

(1) سورة يوسف آية 85.
(2) لسان العرب (شبيح).

- ١٣٥ -
فعل ماضٍ ناسخ من أفعال التحويل، يمعنى «صير» ينصب مفعولين أصلهما

ابتدأ وخبر: تُجَذَّب تجذبك صاحبي.

أقول: تحول المعربون في عصرنا إلى الفعل «اتخذ»، ولم يبق شيء من استعمال تُجَذَّب. وأرى أن تُجَذَّب جاءت من «اتخذ»، وقد استفيد من النتائج المذكورة التي هي في الأصل النتائج التي اتصلها همزة «اتخذ» ثم تاء «افتُعل»، وقد اجتنزئ بالتأت الثانية بعد إسقاط همزة «اتخذ»، وغيره بناؤه إلى «فعل» بكسر العين ابتعداً عن أصله الذي هو «اتخذ» ووزنه «فعل».

ترك

فعل ماضٍ ناسخ من أفعال التحويل يمعنى «صير» ينصب مفعولين أصلهما

ابتدأ وخبر، قال فرعان بن الأعرج:

وربَّينَتْهُ حتى إذا ما تركتَ أخا القوم واستغنتَ عن المسجد شاربةٌ.

أقول: لم يبق من الفعل «ترك» إلا معناه الكلام الذي لا ينصب مفعولين، بل ينصب الواحد نحو: تركت الأمر ...

تعلَّم

فعل أمر ناسخ يمعنى: أعلَّم، وهو فعل جامد لا يصرف ينصب مفعولين أصلها. ابتدأ وخبر، قال زيد بن سيراب:

تعلَّم شفاء النفس فُهمَعودوها فالغِّ بلطف في التحَيْل والغلَّر).

وقد يكون مدخولاً جملة مصدرة بـ «أن» تسد مسد المفعولين كقول أنس ابن زينب:

ابن زينب:

(1) شرح ابن عقيل 412/6.
(2) شدور الذهب ص 326.
تعَلَّمْ، رسول الله، أنك مُدركي وأن وعياً منك كالأخذ باليد" (1)
أقول: وهذا ما ينذر في العربية المعاصرة، وإن الفعل الأمر "تعَلَّمْ، إن جاء فيها فهو أمر الفعل المُصرف "تعَلَّمْ يتعَلَّمْ".

في اسم إشارة للمفردة المؤنثة، بَعَي على الكسر أو السكون، وهو إشارة للقرب لا تلحقها كاف الخطاب ولا لام البعث.

أقول: كأن العربية ابتدأت عن هذه الآداة بالمشهور منها وهو وهَذِهِ.

في اسم إشارة للمفردة المؤنثة مبني على السكون، تسبق بالهاء و"هاتيك" وتلحقها كاف الخطاب، واحياناً لام البعث "تَلَكَ".

وهذه أيضاً كسابقتها مما لم نجده في العربية المعاصرة، وربما قد يلجأ إليها أهل الشعر والنظم، والحاجة تدعو.

ومن العجيب أن الإشارة للمثنى المؤلف هي "هاتان" معروفة في العربية المعاصرة لعدم شيء يُسَدّ مسدها.

تَبَدَّى اسم فعل الأمر بَنَى على الفتح، معنى "أمِهَلْ"، يقال: تَبَدَّى زيداً، أي امِهْلَه.
باب الثاء

ثلاثة

حكم المعدود معروف، ومعروف بالإفراد والتركيب، وكذلك تعريف ثلاثة إذا اتصلت بالمعدود، وإذا أضيفت إلى معرفة، وما صيغ منها على فاعل، في الإفراد والتركيب. وفي هذا كله من الحدود والشروط والأحوال ما لا نجد الكثير منه في العربية المعاصرة. على أن اللغة الجديدة قد تتجاوز الحدود الموصوف عليها في كتب العربية، ونحن في هذا بين ممتنن بالقول بالخطأ، والرجوع عنه إلى الصواب، ولكن المسيرة ماضية، ولا يسمع هذا الذي يشبه إلى الصواب، وبين محتمل للجديد مع خروجه على المروث، على أنه جديد فرض على العربية المعاصرة أو قل: إنه «العربية المعاصرة».

ثلاث

كلمة معدولة عن «ثلاث» ثلاث، نحو قولنا: جاء القوم ثلاث، وهي غير منونة للوصفية والعدل، نظير زباع وخماس...

انظر: «أحادٌ».

نمْ

هي فظ، من أدوات العطف زيدت الناء في آخرها كما زيدت في زيت، فقالوا: زُبَّت والباء مفتوحة، ونمْ، هذه تختص بعطف الجمل، قال:

ولقد أسرٌ على اللثيم يسبّين، فمضيت نِمْتُ قَلْتَ ما يعنيني (1)

(1) الكتاب 24/24.

- 138 -
باب الجيم

ِجَرِّمَ


أقول: هذا كله في استعمال «لا جرم» وقول النحوين فيها، وهي لا ترد في اللغة المعاصرة، وإن كان قد يوردها متأثث من المعاصرين، فمن باب التفاصيل.

جَعَار

اسم للضبع مبني على الكرس، قال النابغة الجعدي: 

فَقَلَتْ لِمَا عَشِيَ الْجَعَارِ وَجَرْعُيَ بَلْحُمْ امْرَئُ لمْ يَشْهِدَ الأَيْامَ ناَصَرُهُ»

أقول: هذا ما يرد في اعتذاد النحواء على نبأ «فعل». وبناه على الكرس علمًا لأنثى أو نسبًا لها أو اسم فعل آخر. وهذا من غير شك يدخل في باب السب للضبع. وجميع هذا قد زال من العربية المعاصرة.

(1) الكتاب 3/273.

- 139 -
جعل
فعل ماضى ناسخ مسترف يلحق بـ "ظن" في الاستعمال، ينصب مفعولين
أصلها مبتدأ وخبر نحوه: جعل الجبان السهل صعباً، وهو يفيد رجحان الخبر.
وقد يأتي للشروق يعني "أخذ" والذي يعمل منه هذا الاستعمال الماضي.
والضارع فقط، نحو جعل زيد يجهد.
وقد يأتي للتحويل يعني "صيغ"، نحو: جعلت الطين إبريًا.
أقول: وجميع هذا لم يرد في اللغة المعاصرة، والمعاصرون يذهبون إلى
"ظن"، و"خال"، و"حبيب"، ونحوه، كما يذهبون إلى "صيغ" ونحوه.
والفكير في استعمال "جعل" التصرف التام نحو: جعلته على وفق النظام
المثب.
جعل
حرف جواب يعني "نعم".
وتكون اسناً بمعنى "عظيم"، نحو قول الشاعر:
فلن عفوت لأعفون جلالاً ولين سلطوت لأوهمن عظيم (1)
وتأتي بمعنى "اليسر" من الأمر، كقول أمري، القيس لما سمع بعقل أبيه:
"وألا كل شيء سوا جلال" (2).
ومن هنا، قال اللغويون: إن "جعل" من الأضداد.
وتورد "جعل" بمعنى "من أجل" نحو:
"رَسَمَ دار وَقَفَتَ في طَلَّةٍ كَذَّبَتْ أقصى الحياة من جلالة" (3)

(1) مغني الليلب ص 160.
(2) المصدر السابق.
(3) شرح المفصل 8/5، وشرح ابن عقيل 28/3.
140 -
أقوال: نحملا ما ورد في "جلل" غير وارد في العربية المعاصرة إلا معنى "العظيم"، والبعض يقلون في المصيرة العظيمة مثلًا: خطب جلال.
وأقوال أن أقول: إن مادة الأضداد أوشكت أن تزول أو زالت من العربية المعاصرة.

الجَلَّاء الغَفِير

الجَلَّاء الغَفِير

وهي حال وردت معرفة بالأداة، وهو من الشذوذ، قالوا: جاءوا الجِلَّاء الغَفِير، أي مجتمعين.

أقول: وليس في عربية اليوم شيء من هذا الاستعمال، واستبدلوا به مثلًا: جاءوا جمعاً غفيراً. هم يريدون به الكثرة الكثيرة لا أنهم مجتمعون ليس غفيرة.

جُمْعٌ

من ألفاظ التوكيد المعنوي للمؤمن الجمع. انظر: "بَصَع".

وهو لفظ معدل من "جماعات"، يقال: جاءت النساء كلهم جمعًا.

جَمَعَاء

من ألفاظ التوكيد المعنوي للمؤمن الجمع. وتخيي مثل "جمُع" بعد التوكيد بـ "كل"، يقال: جاءت القبيلة كلها جمعًا.

أقول: وهذا كله قد محفوظ منه العربية المعاصرة إلا أن يقصد إليه من بعض المتخصصين.

حَفَر جواب بمعنى "نُعَم" مبني على الكسر، وقد يُبني على الفتح، وقد
يَبْنُونَ. وقد يكون اسمًا بمعنى «حقًا»، كما يكون ظرفًا بمعنى «أبداً». ويحيى حرف قسم مبنيًا على الكسر بليبه اللام في الجواب نحو:
قالوا: فَهَرَتْ فَلَدْتُ جَبَرٌ لَعَلَّمَنَا عَلَى قُلْبِ أَيْنَا المُقْهَرُ
أقول: وهذا كله من العربية القديمة التي لم بيق شيء منها في إعرابنا المعاصر.

- ١٤٢ -
باب الحاء

حاء

فعل ماض ناسخ، مبني على الفتاح بمعنى «صار»، نحو:

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه يحور زماداً بعد إذ هوساطع(1)

أقول: وليس هذا الفعل من وجود في العربية الحديثة بهذا الاستعمال. ان الفعل «حار» في اعرابنا الحديث من «الحيرة» وهو فعل تام متوصل.

حب

وهى «أفعال» للتفصيل، وحذفت همدته لكثره الاستعمال شذواً، ومنه قول الشاعر:

فقد زاده كلفاً بالحب إذ تزعجت وحْبُ شيء إلى الإنسان ما فيلمع(2)

أقول: وهذا من النواضير الشوارد الذي زال من العربية الحديثة، وهو قليل في العربية القديمة.

حب

من أفعال المدى، وفتح حاءها أو تضم، وذلك حين يكون فاعلها غير ذا كما في «حبذا». وفاعل حْبُ هذه قد يحر بالباء الزائدة، نحو قول الطرّاح بن حكيم:

الطراحي بن حكيم:

(1) همّوم الهوامش 112/1
(2) العقد الفريد 228/3

143
حب بالزور الذي لا ينرى منه إلا صفحة أو ليل(1) 
أقول: وهذا يدخل في الكلم الغريب النادر الذي قلَ استعماله في العربية القديمة، فباً بالك به في العربية المعاصرة؟
حجja
فعل ماضى ناسخ متصرف يلحق بـ "ظَنَّ" في العمل، يفيد الزهران
ينصب المبتدأ والخبر فيكونان مفعولاً به أو ل، ومفعولاً به ثانياً، قال الشاعر:
قد كنت أحجو أبأ عمار في أحساء، حتى ألّلت بنا يوماً ميلمّات(2)
أقول: وهذا الفعل لم يُر في العربية الحديثة.
إن سبيل العربية في هذه الأفعال الناسخة الخاصة أنها اجترأت بالقليل المشهور فهجرت جملة أفعال، وربما جهل الكثير من المعربين معانيها وخصائصها.
جذاء
ظرف مكان كأصوات الجهات الست، يعني إزاء أو مقابلة، يقول: وقفت
جذاء الباب.
أقول: إذا كان للمعربين النفاصين، على قوله منهم، أن يستعملوا هذا الظرف، فهم يقوئونه بالباء للإشارة بالظرفة، يقولون مشاً: جلست بجذاء فلان.
حذارٍ بك
من المئات من المصادر النصوية نحو: لبك وسغذبك ودعايتك،
وهداذبك وخاناك، وهي ملزمة بالإضافة إلى كاف الخطاب، يقال: حذاربك
الخطر، أي، احذره.

(1) شرح الأشموني/39.
(2) لسان العرب (حبو).
أقول: وليس هذا في عربة حديثة، والذي لنا في إعرابنا الحديث هو
«خُذْنَا» على قلة، فقد يرد في كتابة الصفة من أهل العلم باللغة.

حتى
فعل ماضٍ ليس له مضارع ولا أمر، غير مترصف، يفيد الرجايم لوقوع
الخبر، من النواسخ، فهو فعل ناقص يعمل عمل كأنه، إلا أن خبره جملة
فعلية فعلها مضارع مقتَرئ بـ«أن» الناصبة نحو: خُزِّي الغائم أن ينقشع.
أقول: وهذا مما زال في العربية المعاصرة، وربما جهله المعربون إلا قليلاً
منهم.

حُرُون
أرض ذات حجارة سوداء ملحقة بمجمع المذكر السالم.
وهذه جملة ألفاظ جمعت هذا الجمع وهي من غيّر شك آخر باقية تدل على
أن هذا الجمع في عصور العربية القديمة كان جمعاً عاماً غير محدود بهذه الحدود
الضيقة.

حس
اسم فعل مضارع بمعنى «أتآلم»، وهي مثل قولنا: أَوْهُ، للتوجّع، قالت
العرب عند التوجع من لذعة النار وغيرها: «حسنَ بِنَّ»، وقد تكرر (حسَّ)
فيقال: حَسَّ حَسٍّ (١).

حسب
اسم مفرد لا يثني ولا يجمع، بمعنى ‹كاف›، قال تعالى: (٢) من يتوّجّل على
الله، فهو حسنِهِ؟! وله استعمالات خاصة تدخل في باب المبتدأ، وفي باب
التمييز.

(١) لسان العرب ‹حسن›.
(٢) سورة الطلاق أية ٣.

ال نحو العربي - م ١٤٥ -
وقالوا أيضاً: إنها اسم فعل مضارع بمعنى «يكون».
وتأتي بمعنى «لا غير» مقطوعة عن الإضافة فتبنى على الضم، يقال: قرأ
كتاباً حسب. وقد تدخل على هذه فاء للتزينين «فحسب».
أقول: ولم يبق من هذه إلا استعمالها بمعنى «لا غير» مع لزووم فاء التزين
فيها، في العربية المعاصرة.

خشون
الأرض المحشحة، ملحقة بجمع المذكر السالم.
وهذا كنظائره من الملحقات التي زالت من عربتنا.

خضار
اسم علم لكوكب، مبني على الكسر.
وهذا أيضاً من الكلم الذاهب، لهذنا بالكوكب نفسه.

حمادى
معنى «غاية»، وهو من الألفاظ اللازمة بالإضافة لفظاً ومعنىً للظاهرة
والضمير، نحو: حمادى الشيء أو حماداه.
أقول: وهذا من الكلم القديم الذي زال في عربتنا.

ختاناثيك
انظر: «خذاريك».

غلي
اسم فعل أمر مبني على الفتح بمعنى (أقبل، أو أعجل) نحو: حيّ على
الصلاة.
أقول: بقيت هذه الكلمة في نص «الأذان» والدعاء إلى الصلاة، وفيه
أيضاً: «حيّ على الفلاح».

١٤٦
حَيَّةٌ بُتْتُ
حال مركبة مبنية على فتح الجزئين، يعني (محوئهة)، كقولك: تركت
البلاد حَيَّةٌ بُتْتُ.

أقول: إن الكثير من المركبات يدخل في باب الابتعاب، وذلك أن تتبع
الكلمة المعروفة بكلمة على بنائها ما له معنى أو ليس له بقصد تقوية المعنى
 نحو: شذر مذر، وَخْيَصُ بِص، وَشَغْرُ بَغْر. وقولهم: بنصه وفصه وغير هذا.
وجلّة هذه المواد اللغوية دخلت في باب المنسي من عريضنا المعاصرة.

حَيَّهَل
مركبة من (حَيَّ) ومن (هل) لإضافة للبحث والاستمعال، وذلك للمبالغة
في طلب الاستعجال، قال ابن مسعود:
إذا ذكر الصالحين فحُيَّهَل بعمرٍ

أقول: وليس لنا في العربية الحديثة شيء من هذا إلا ما يكون لأحد من
الناس أن يتفاصل، كما عرض ذلك في نظر معروف الرصافي الشاعر العراقي في
كتابه "رسائل التعليقات".

(1) الكتاب 4/163. 147
باب الخاء

خِبَات
صفة لمؤنث جاءت سبأ وشثاء، مما بني على "فعال". أقول: وهذا مما ضاع وفني ولم يبق شيء منه في الإعراب الحديث.

باب الدال

ذواليك

انظر: "خذارَيْكَ". وقالوا: معناها "تداولاً بعد تداول". أقول: وهذا من الكلم الذي اوشك أن يزول في العربية المعاصرة.
باب الذال

دَفَرٌ
ما وَزدٌ عَلِّمَ عَلَى الْفَالِسِ الْبِنْيَةَ عَلَى الْفَالِسِ الْبِنْيَةَ، بِمَعْنَى مُنْتَنَىٰ
أقول: وهذا أيضًا ما هُجر ونَبَيُّ

ذو اسم موصول في لغة طبيَّةٍ، ومنه قول الطائي للمفرد المذكر العاقل:
فقولًا لهذا المرء ذوجاء ساعياً هّلم فِي النَّصِيرِ الفرائضٍ(١)
وللمفرد المؤنث غير العاقل، نحو قول سنان إلى الفحل:
فِي النَّاءِ يَوْمَ اِبْنِيُ وَجَدَي يَوْمَ دَوْخَرَتُ وَدَوْظَنْتُ(٢)
أقول: وهذه من المواد النحوية التي لم نرها في شعر أو نثر في عربتنا الحديثة.

ذَيَتُ ذَيَتُ
كتابة عن قول أو فعل لا يراد ذكره، سواء أكانت بالتكرار أو بالعطف،
بنيت على فتح الجزءين.

____________________________
(١) شرح الأشعوني ١٥٧٧/١.
(٢) شرح المفصل ١٤٧٣/٥٨، ٤٥٥.
باب الراء

زَبَت

هي "زَبَت" وقد حتفتها الناء مفتوحة، وليس لي أن أحمل الناء على التأنيث، بل هي ناء زيدت في "ذَمَ" و"آي" و"نحوهما" فقالوا: "سَمَ" و"أتيه".

أقول: لم نقف على "زَبَت" هذه في نص حديث إلا أن يكون شعرًا يضطر فيه الشاعر، وهذا قليل نادر.

ومثل "زَبَت" "زَبَتَها" التي زبدت فيها "ما"، وهذه أيضاً من الكلم الذي لا نقف عليه في العربية الحديثة ولكننا نجد في الشاهد:

ماوي باب زبتها غارَة شعواء كاللذعة بالبيسم.

أقول أيضاً: لعل هذه الناء قد سعى إليها الشاعر القديم، والشاعر القديم أحد صناع العربية، وفيه سطوة، يفرض ما يقول فيكون لغة.

راجع

فعل ماض بمعنى "صار"، وهو يعمل عمّل "صار" جاء في الحديث الشريف: "لا ترجعوا بعدي كفّارًا يضرب بعضهم رقاب بعض".

أقول: والفعل "رجع" في عربتنا الحاضرة لا يتجاوز الرجع، فهو فعل تام لازم، بقال "رجع فلان إلى داره". ومثل "رجع" هذه "عاد" التي ذهب استعمالها فعلًا ناسخًا وبيقت بمعنى "العودة" فيقال: "عاد فلان من مكتبه".

١٥٠ -
ردّ
فعل ماض من أفعال التحويل، بمعنى "صبر" ينصب مفعولين أصلهما
مبتداً وخبر، نحو قول الشاعر:
فرد شعورهن السود بيشاً ورد رجومهن البيض سوداً
أقول: ويتذكر عليك أن ترى شيئاً من هذا في العربية المعاصرة، ولو كان
شيء منه فذاك لدى الصفرة أهل التفاصح.
رقون
جمع "رقة" وهي الفضمة، من الكلم الذي ألحق بجمع المذكر السالم.
انظر: "حوّون".

(1) شرح ابن عقيل 44/2.
باب الزاي

زغم
فعل ناسخ مثل "ظن" يفيد الرجحان، ينصب مفعولين أصلها مبتدأ
وخبر، قال أوس الحنفي:
"زغمتي شيخًا ولست بشيخ. إنما الشيخ من يدبب دبيا" (1)
أقول: إن استعمال زغم، فعلًا ناسخًا لا يرى في العربية الحديثة إلا على
الندرة، ولكنه معروف في استعماله الآخر الذي تلبه فيه جلالة إسمية مصدقة
بـ "آن" نحو قول كثير:
وقد زغمت أي تغيرت بعدها ومن ذا الذي ياعزر لا يتغيير؟ (2)
ومثل هذا كثير في العربية الحديثة.
زكرم
فعل ماض ملازم للبناء للمفعول، وما بعدة فاعل له، نحو: زكرم
الرجل.
أقول: وكان المعربين في عصرنا ابتعدوا عن كثير من هذه الأفعال التي
أنت على بناء المفعول، وهم تارة يتجاوزونها، كما في "زكرم"، إلى عبارة أخرى
كان يقولوا: فلان مزكيم، وهو الشائع الكثير مبتدئ عن "زكرم" فلان.

(1) شرح ابن عقيل وسائر كتب النحو القديم.
(2) شذور الذهب ص 259.

١٥٢
زُهَيْن
وهو فعل مثل "زركم" السابق في البناء للمفعول.
المعربون في عصرنا بعيدون عنه إلى صورة أخرى إلا أهل العلم من الأدباء واللغويين.
باب السين

سأل

أقول: وليس لنا في العربية المعاصرة شيء من هذا، بل إن الفعل ساء لا يبتعد عن معناه سواء أصاب الذم أم لم يصبه، يقال: ساء عمل السارق. إن الذي ذكره التحويون من إفادة ساء للذم واستعمالها استعمال ديش، وكذلك ما بني من الأفعال على فعل في أفاده المدح والذم، شيء لا نراه إلا في كتب التحو، وفي أمثالهم المصنوعة.

ومن المفيد أن أعرض لطائفة من الآيات الكريمة التي ورد فيها الفعل ساء منصرفًا إلى معناه بعيدًا عن الجمل النحوية المصنوعة المثبتة في كتب التحو، ودونك الآيات:

إنه كان فاحشةً ومقتًا وساء سبيلًا (1).

(1) منهم أمة مقتصدة و كثير منهم ساء ما يعملون (2).

(1) سورة النساء آية 22.
(2) سورة المائدة آية 26.
سأء مثلاً القوم الذين كتبوا بآياتنا (1).

أبيسكُه على هُونٍ أم يَدَّه في التراب ألا ساء ما يحكمون (2).

ومطَّرنا عليهم مطرًا فضاء مطرٌ مطًّرُدَّين (3).

أقول لم يرد شيء يشبه أمثلة النحوين في هذه الآيات. ولعلهم ذهب إلى إفادة الهد في «ساء» وأنها مثل «بسط» مما ورد من قوله تعالى: «إنها ساءت مستقرًا ومُقامة» (4)، وهذا في الكلام على «النار» ثم وجد النحاة حاجتهم بصورة تعينهم في قوله تعالى: «بسط الشراب وساءت مرنفات» (5).

أقول: حتى هذه الآية لم يرد فيها استعمال «ساء» على غرار أمثلة النحوين المصنوعة وإن جاءت مطوعة على جملة «بسط» (6).

سَحْر

ظرف زمان منصوب على الظرفية، غير متصرف، وإذا حلي بالاداة تصرف، نحو: خرجت ليلة أمس ساحر. وهي ممنوعة من الصرف إذا أريد بها ساحر يوم بعينه للعملية والعدل. وإذا لم يُرد بها سحر يوم بعينه، فهي نكرة، ومنونة، قال تعالى: «الآ لوط نجناهم بسحر نعمة من عندنا» (7).

أقول: على أن «السحر» معروف في العربية الحديثة، ولكن الكلمة لا تستعمل على هذا النوع من الظرفية الزمانية.

(1) سورة الأعراف آية 177
(2) سورة النحل آية 59
(3) سورة الشعراء آية 173
(4) سورة الفرقان آية 66
(5) سورة الكهف آية 29
(6) وقاسوا في علمهم وجعلوا وزعموا أننا نقول إلى أسلوب المدح وال dönemde مع بقائها على أبينها ومثلاً لها بقولهم علم الرجل زيد، وجعل الرجل أبو هب، وتسمى الرجل خالد. أقول: وكله مصنوع لم يؤيد نص قديم.
(7) سورة القمر الآباثن 34، 35.
سُفِّدِيكَ
أي إسعادًا بعد إسعاد، انظر وحدارك.

سقياً لكَ
 مصدر، منصوب على أنه مفعول مطلق، والكلمة من ألفاظ الدعاء، ولمنزلة الماء في حياة العرب الأقدمين في مواطن تنفرث إلى الماء كان الماء أحب شيء لهم، وكان الغيث رحمة لهم. ومنه جاء «الغوث» وهو الإغاثة والعون على دفع شدة.

أقول: وما كانت الحاجة إلى الماء في عصرنا الذي توفرت فيه مصادر المياة، غير قائمة لم يكن لنا أن نحتفظ بهذه الأساليب في التحية والدعاء.

سمع
فعل ماض، ولكن النحاة ذكروا أنه يحوَّل إلى المدح مثل «علم» كما حُوَّل وجيل إلى الهد، واستعملوا هذه الأفعال بامثلة مصنوعة فقالوا في سمع: سمع الرجل خالدٌ. من غير أن يبدلوا بناءه إلى فعل كما في شرف.

أقول: وهذا مرفوض لأنه لم يرد في نص قديم. وهذه الأفعال على استعمالها المقيد بعنايتها في العربية الحديثة.
باب الشين

شَتَان

اسم فعل ماضي مبني على الفتح بمعنى افتراق. تزداد بعدها ماء كثيراً وتكون أحياناً موصولة وقد ترد من غيره بمنتهى شين بين صنيعك وصنيعي (1).

جازتمنا بالوصل قطيعة شَتَان بين صنيعك وصنيعي.

و "ما" هنا محذوفة وهي موصولة.

أقول: ولم تستعمل "شتان" في العربية الحديثة إلا على حذف "ما" هذه زائدة أو موصولة.

شَعْرُ بَغْر

فعل ماضي ملازم للبناء للمجهول وما بعده فاعل.

أقول: وهذا من القليل النادر في العربية الحديثة، ورغم تحولها عنه إلى اسم المفعول "مشدوه".

شَعْرُ بَغْر

حال مركبة، مبنية على فتح الجزءين، بمعنى متشبرين: تقول: تركت القوم شُعْرٌ بَغْرٌ. انظر: "حيث بَتَّ".

أقول: وهذا من الكلم القديم الذي لا يقال في العربية المعاصرة.

(1) شذور الذهب ص 406.
باب الصاد

صَفُّبَك

ظرف مكان غير متصرف، بمعنى "قربك" يقال: الكتاب صَفُّبَك. وهذا ما لم ير في العربية الحديثة، وإن كان الفعل "صَافَب" معروفًا مستعملاً.

باب الضاد

ضَحْوَة

ظرف زمن منصرف، يمنع من الصرف إن دل على وقت "ضَحْوَة" يوم معلوم، والمائز من الصرف أنه علم جنس مختوم بالناء، فإن لم يقصد به ضحوة يوم معين يُصْرَف، تقول: لقيته ضحواً.

أقول: "الضحوة" من الكلم المعروف في العربية الحديثة، ولكنها لا تستعمل للظرفة على النحو الذي عرفناه في كتب النحو.
باب الطاء

طارأ
حال مؤكدة لصاحبها، نحو: جاء القوم طرأ.
أقول: لم يستعمل هذا في العربية الحديثة.

طبق
فعل ماض من أفعال الشروع، ناقص يأتي منه ضارع فقط، يرفع الاسم، وخبره جملة فعلية فعلها ضارع غير متصل بـ«أن»، نحو قوله تعالى:
"وطلِقْنَاهُما يفِصَّانَ علَيها من ورق الجنة"(1).
أقول: ولم يُبَر هذا الفعل في عربية الحديثة، وفي شرع وأخذ وقام ونحوها ما يغني عنه.
ثم إن لم أقف على ضارع له، وإن ذكره النحاة.

باب الظاء

ظِبَون
جمع «ظَبَة»، وهي حدٌ السيف، مما ألقى بجمع المذكر السلام.
أقول: هو جمع عزيز في العربية القديمة، وأكثر منه جمع التكسر (ظبّي).
وليس لنا «ظبُون» في عربتنا الحديثة.

(1) سورة الأعراف آية 22.

١٥٩
باب العين

عاشان

انظر: (رَجْعَ). 

عَتَمَة
ظرف زمان منصب، غير منشور لعلمية الجنس والتآخيث، وهي الدال على (عَتَمَة) بعينها. فإن لم تدل على وقت معين صرفت.

عَزُون
جمع عزة، وهي الطائفة، لما ألحق بجمع المذكر السالام، قال تعالى:
«عن اليمين وعن الشياط عزون» (1).

عُضُون
جمع عضة، تبنى متفرقين، لما ألقى بجمع المذكر السالام، قال تعالى:
«الذين جعلوا القرآن عضون» (2).

جز مكان، بمعنى (فوق)، ولا تستعمل إلا مفرودة بحرف الجر (من) وغير مضافة لفظاً. وتبني على الضم إن كانت معرفة، وهو دلالتها على علواً خاصاً. والمضاف إليه يذف وينوى معناه لا لفظه، ومنه قول الفرزدق:

(1) سورة المعارج آية 37.
(2) سورة الحجر آية 91.

١٦٠ -
وقد سَذَدتُ عليك كل شيء وأتبت فوَق بنى كليبة من عَلَى
أي من فوقيهم. وترمرب إن أريد بها النكرة أي دلالتها على مطلق عَلَى
وينذَل المضاف إليه ولم يَنْبُل لفظه ولا معناه فتكون مجرورة بـ "دون" مع التنوين أو
من دونه، قال امرؤ القيس:
مَكَّر مَفْرَق مَفْرَق مَعَ مَعَ كَجَلَمود صَدر خَطْهُ السَّدَل مِن عَلَى
أقول: و"عل" هذه مما لم يُر في العربية الحديثة.

عليك
اسم فعل أمر مبني، متقلب عن جار وجرور، قال الشاعر:
عليك نفسك فَتَش عن معابيها وخلع عن عُبَرُات الناس للناس
أقول: وليس في العربية الحديثة شيء من "عليك" بهذا الاستعمال إلا ما
 يكون عند المتلففين.

وكتأي ألح في هذه المواد التي تدعى آسية أفعال متقلبة عن الجار
والمجرور أو الظرف أنها أساليب من القول في الإجاز، وهذا يعني أنه يصح
تقدير فعل أمر قبل هذه المواد، ولكنهم اجتازوا هذه المواد اجازأ عن طولها;
فالتقدير في "عليك نفسك" الزَّم عليك نفسك، وفي دونك الكتاب، وخذ
الكتاب دونك" وفي "اليك عني" ابتدع الالي عني."

عليوون
اسم جمع "علي" لأعلى الجهة، أو معان أخرى أشير إليها في كتب التفسير،
وهو ما ألقينج بمجمع الذُكر السالم نحو قوله تعالى: "إن كتاب الأبرار أفي
عليين* وما أدرك ما عليون"(4).

(1) شذور الذهب ص 107.
(2) المصدر السابق.
(3) قاثة أبو نواس، الديوان 395 (طب. العمومية 1898).
(4) سورة المطففين الآية 18 و19.

التحو العربي - م 11
161 -
باب الغين

غدوة
تدل على أول زمن منهم، ظرف منصوب، وجاءت شذوذًا بعد «لدنة» منصوبة على التمييز، قال أبو سفيان بن حرب:
وما زال مُهَرَى مَزْجَرُ الكلب منهم لدانَةً حتَّى دنُّت لضروب (1)
وهذا كله مما لم يبق لدى المعربين في العربية المعاصرة.

غلْوَة
ظرف منصوب على الظروفية المكانية، تقول: سرت غلُوَة. وهذا أيضاً من الكلم المنسي الذي لا وجود له في العربية المعاصرة.

(1) الدر اللواحم للشلفي: 185/1

- ١٦٢ -
باب الفاء

فلً

معنى «رجل» ولا تجيء إلا في النداء، تقول: يا فل، أي يا رجل، وجاءت في الشعر في غير النداء، قال أبو النجم العجيلي:

تضَلْ فِي نَفْعَ الْمَمْسَكَةِ فَلَانًا مِّنْهُ إِبْلِي بَعْضُ وَجَالٍ. في جَنَّةٍ أَمَمْسَكَ فَلَانًا عَنْ فَلً

أقول: وليس لنا في العربية الحديثة إلا فلانا، وستعمل في النداء وغيره.

باب القاف

قَعَد

فعل ماض مثل «صار» معنى وعملنا نحو: قعد المخلص نادراً. وتأتي

للمشروع مثل «بدأ» نحو: قعد الطالب يقتدّم.

أقول: وكلاهما مما لا يعرف في العربية المعاصرة.

فَلُون

بكسر القاف وضمنها جمع «فلة» وهي عود يلعب به الأطفال، من خشبة

يجل في وسطها حبل، ما ألقى بجمع المذكر السالم.

أقول: لم يبقى شيء من هذا في العربية الحديثة.

(1) لسان العرب (فلن).
باب الكاف

كأين، كأين
من كتابات العدد، مركبة من كاف التشبیه و "أي" وفيها لغات: كايّن، وكاين، وكَعْن، وتعرب اعراب "كم" الخریبة، مبینة وتلزم صدر الكلام وتتفقر إلى تمیيز محرور ب "من"، نحو قوله: "وكاين من نبي قاتل معه ربيّون كثيره" (1).

والشاعر:
وكاين نورى من صمت لك معيب زیادته أو نقصه في التکلم.

أقول: وهذا ما لم ير في العربية المعاصرة.

كتّب
من الفاظ التوکید المعنوي، نحو: جاءت النسوة كلهن کتب. انظر:
"بصع".

أقول: وهذا أيضاً من الكلم المنسي الذي لا نراه في العربية المعاصرة.

كُرَما
فعل ماض، اتصلت به "ما" الزائدة أو المصدرية، وكأنه يقابل "قلنا".

أقول: وهذا مما خلت منه عربتنا المعاصرة.

(1) سورة آل عمران آية 146.
(2) شرح المفصل 4/135.

164
كَرَب
من أفعال المقاربة، غير منصرف، بلزم صيغة الماضي، يدل على قرب وقوع الخبر، وخبره جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من ذا。

أقول: وكان المعربون وجدوا في ﴿كَادَوْنَاء، وَوَأَشَكَّ﴾ لما يغني عن كرب.

أقول أيضاً: كان على النحاة أن يجدوا في الفعل ﴿يَرِيدَهُ﴾ ضرباً من المقاربة يندرج في هذا الباب وذلك في قوله تعالى: ﴿فَوَجَّدَا فِيهَا جَدارًا يَرِيدَ أَن يَنْقُضُ فَأَقَامَهَا﴾. وكذلك الفعل ﴿هَمَّهُ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِذْ هَمَّتُ طَلَفَانَ مَنَكُمْ أَنْ تَفَشَّلَا﴾.

كَفَّةٌ كَفْةٌ
حال مرتبة مبنية على فتح الجزئين بمعنى ﴿مواجهة﴾ نحو: لقيته كَفَّةٌ كَفْةٌ.

أقول: وهذه من الكلم الذي ضاع ولم نجد في لغتنا المعاصرة.

- 160 -

(1) سورة الكهف آية 77.
(2) سورة آل عمران آية 122.
باب اللام

لُهُمَانَ

معنى عظيم اللؤم، وهو من الألفاظ التي لا تستعمل إلا في النداء.

لا ت

من الأدوات النافية مشهبة بـ«ليس» وتعمل عملها، ويشترط في عملها أن يكون معمولاها اسمي زمان وقد يبذف أحدهما، والغالب الخبر، نحو قول الشاعر:

«نَحَيَٰمُ الْبَعْلَةَ وَلَاتْ سَاعَةٌ مِنْدَمٌ وَالبَغْيُ مُرَتِّعٌ مِبْتَغٍ وَخَيْمٌ» (1)

أقول: وهذا ما لا نجده في عربية العصر، وأدوات النفي كثيرة أُجْنَتَت.

لا جَرَّم

انظر: {َجَرَّمَ}.

لا يكون

من أدوات الاستثناء بمنزلة «لا» نحو قولهم: حضر الإخوان لا يكون

زيدًا.

(1) شنور الذهب ص 200.
أقول: ولن نجد في أسلوب الاستثناء في عصرنا هذه الأدابة، وفي «وسيو» و«خلا» و«عدا» وغيرها ما يسدّدها.

لَدْنَ ظرف مبهم مبني على السكون، ولم يأت إلا مضافًا للدلالة على مبدأ الغاية الزمانية أو المكانية، وكثر دخول الجار (من) عليه، وهي كذلك في لغة التنزيل، قال تعالى: «لينذر بأساً شديداً من لدن»(1).

وقال الشاعر:
صرِبَ غوانِ راَفْهَنَ وَفُنىَهُ لَدْنَ شَبّ حتَى شاب سودُ الدوائيةٍ(2)

أقول: وليس في العربية المعاصرة هذا الظرف، والمعربون يتحولون في هذا إلى عند، ولا ينظرون إلى خصوصية لدن.

لِدُون جمع ولادة، والمعنى من ولد في يوم ولادتك، وهي ما ألحق بجمع المذكر السالم.

أقول: وهذا مما لا يرى في العربية المعاصرة. وقد ينظر إلى النها فتخشب مئذناً فتجمع على ولادة جمعاً مئذناً(3).

لَعَا اسم فعل للدعاء، يقال: لَعْا! لَعَا! يمنع سلَّمه الله، ويقال أيضاً لا لَعَا! يمنع لا سلَّمه الله أو لا أقامه الله من عثرته.

أقول: وهذا من الكلم القديم الذي لا نجده في العربية الحديثة.

(1) سورة الكهف آية 4.
(2) مغني الليل ص 157.
(3) قال البكري: وارت لبادة! أي تتابع كثيرُهم عنني فكر الدهر نحولداي.

١٦٧
لاَعْمَرُ
بفتح اللام والعين، من الفاظ القسم الرياضي، و«عَمَرُ» بمعنى الحياة،
واللائم لام ابتداء، و«عَمْرَةٌ» ابتداء، والخبر م_hidden وجيوبًا. تقديمه: قسبي،
و«عَمَرُ» تضاف إلى الضمير والالظهار، قال عمر بن أبي ربيعة:
لَعِمَرَكَ مَا أَدَرَّىٰ وَكَانَ دَارِيْاً بَسْيَعُ رَمَيْنِ الجَمْرَةَ أَمْ بَشَمَانٍ?
وقال العجل: إذا رَفِصَتْ عَلَيْ بَنَوُ فُسْحِيْرٍ لَعِمَرَ الله أَعْجَبْبِي رَضَاهُ.
أقول: وهذا الضرب من القسم مما لا يرد في عريتنا العصرية.
لكن
صفة مئشة بمعنى «بلدة»، مبنية على الكرس، قال الشاعر:
أَطْوَفَ مَا أَطْوَفْ ثَمَّ أَوَيْ إلى بِتِّيْ قَعْبِتْهُ لَكَعَ
أقول: وهذا ما بَيَّا على «فاعل» مبنية على الكرس علية لأنثى أو سبأ لها،
وكله مما لا نجده في العربية العصرية.

كما
حرف نفي بمِنْزِلَةِ دُلَّا، نفي المضارع وتجزمه وتقلبه إلى الماضي، ويكون
نفيه متصلةً إلى الحال متوقعاً حدوثه، قال الشاعر:
فَإِنَّكَ مَا أَمْكَلْا فَكَنَ خَيْرٌ أَكْلٌ وَلَا فَادِرُكَ وَلَا أَمْرُكَٰ
أقول: وهذا الجاحم مما لا نجده في العربية المعاصرة، وقد جهل
المعاصرون خصوصية نفي دُلَّا، فتحولوا عنها إلى تركيب خاص فقالوا: لم يأت
البريد بعده.

(1) الكتاب ٣/١٧٥.
(2) مغني الليلب ص ١٤٣.
لومة
حرف امتناع لوجود وتعضيض، يشبه "لولا" في الاستعمال والشروط.
أقول: ولا نجده في العربية المعاصرة.
باب النون

نُج
فعل ماض ملازم البناء للمجهول، وعده فاعل، كقوهم: نُبِّجت الفرس، فهي نُتَوج، وليس في الكلام نُفع، وهي فعول إلا هذا.
أقول: وليس لنا شيء من هذا في العربية الحديثة، وقد ذهب بهذا الفعل إلى البناء للمعلوم مع زيادة الحمزة أنتِج أو أنبت، وكان من الأعمال ذات الحضور الوافي. إن المصدر إنتاج من المواد الجديدة التي دخلت في ميادين شتى من الشؤون الاقتصادية وغيرها.

نيبًا
مركبة من نَبُوًّمُ و ما، قال تعالى: نَفِيمَا هي (1)
أقول: وهذا التركيب من الأدوات التي لا يعرفه في العربية الحديثة.

نُومُان
اسم بمعنى كثير النوم، تستخدم في النداء، كقولهم: يا نومان.
أقول: وهذا أيضًا من الكلم القديم.

(1) سورة البقرة آية 271.  - 170 -
باب الهاء

هَبَ
فعل أمر ناسخ، جاءد يلزم صيغة الأمر، وليس منه ماض ولا مضارع، بمعنى الأمر من الفعل «ظَنَر» يفيد رجحان وقوع الخبر، ينصب مفعولين أصلهما بنبأ وخبر، نحو قول أبي هرير: 

فقلت: أجرني أبامالك وإلا فهِبَي امرأ هالكاء(1)

أقول: وهذا في نجده، بهذا الشروط، في عربتنا الحديثة، والذي في العربية هو «هب» غير هذا. والفعل «هبَ» كأنه الأمر من «وهبَ» ويأتي في لغة الناس في عصرنا متبناً بـ «آن» ثم معمولوها.

والفعل القديم مثل «تعلمْ» بمعنى «اعلمْ».

هذا ذيک

انظر: «حذارِيك»

والمعنى: اسراعاً بعد اسراع.

أقول: وهذا أيضاً من مثنيات المصادر التي تجاوزها الاستعمال الحديث.

هَلْ
فعل ماض، أي على بناء المفعول، وبعده فاعله.

(1) من شواهد الكتاب.
أقول: والمعربون يتحولون عنه إلى اسم المفعول "مهزول"، ولم يرد الفعل في ترسلُه.

هُيَا حرف نداء، قال الخطيئة (1):

فقال: هِيَاء رَبِّاه ضَيِّفٌ وَلَا قُرِئٌ بِحَقّ الله لا تُحْرِمْهُ تا الليلة اللَّهَ.

أقول: وليس في عربتنا في هذا العصر شيء من استعمال هذه الآدة.

هَيَّتَ مثلثة الناء، اسم فعل أمر مبني على الحركات الثلاث، وسُمِّعفتح أوله وكسره، وهو بمعنى "تكن" أو "هلَّم"، يستعمل في الإفراد والثنية والجمع مذكراً وممثلاً، قال تعالى: "وَعَلَّمَتَ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيَّتَ لَكَ" (2).

(1) الديوان ص 397.
(2) سورة يوسف آية 22.

- 172 -
باب الواو

وا
حرف نداء للبعيد، أو حرف نداء بذاية بها المندوب وهو المتوجع أو المتفجع عليه، وقد يأتي للاستغاثة... 
أقول: وهذا ما لا نعرفه في عربيتنا وذلك لأن النديبة والاستغاثة يوصل إليها بأساليب أخرى.

وقد يأتي "وا« اسم فعل مضارع معنى "أعجب" كقول الشاعر: 
"وا بابي أنت وفوك الأشتبث" (1) وهذا أيضاً مما لا نجده في عربيَّة العصر.

وابلون
جمع "وابل«، مما أطلق بجمع المذكر السالم.

وأوه
وأوه
بالبناء على الفتح أو الكسر مع التنوين، اسم فعل معنى "أعجب" أو "أطلُف«، نحو:
واهأ للسليم ثم واها وأها (2).

(1) مغني المليب ص 369.
(2) شرح الأشموني/1 33/1
أقول: وهذا ما لم بيق شيء منه في عربة عصرنا.

وراء

ظرف مكان منصوب على الظرفية، ولكنه يُبنى على الضم إذا أضيف

وحذف المضاف إليه ونوي معناه، نحو:

إذا أنا لم أومَّن عليكِ ولم يكن لقاؤك إلا من وراء وراءٍ(1)

أقول: وهذا ما لم يعرض في ترسل المعاصرين.

وُشَكَان

بثليث الواو، اسم فعل ماضٍ بمعنى «سرَّعَ» مثل وُسَرِّعَان.

أقول: كان المعرين في عصرنا اكتفوا بـ«سرعان» عن وُشَكَان هذا.

وْهَب

فعل ماضٍ جامد، من افعال التحويل، بمعنى «صَيَّرَ»، نحو قولك:

وهَبِي لله فذاك، أي جعلني وصيِّري.

أقول: وهذا ما لا يعرف في العربية الحديثة، والفعل فيها بمعناه أي العطاوة، يقال وهبته درهماً، مثل أعطي.

وَيُبَی

اسم فعل مضارع بمعنى «أعجب»، قال تعالى: {وَأَصِيبَ الَّذِينَ مَغَنُوا مَكَانَهُ بالآبَس يَقُولُونَ وَيَ كَانَ الَّذِي يَبْسُطِ الرِّزْقَ لَمْ يَشَاءَ مِن عِبَادِهِ وَيَقِيرَ(2)}.

أقول: وهذه من لوازم الأدب القديم.

وُبَب

كلمة قاَلَها العرب في الشتم أو التويخ، ثم عُمِّت في الدعاء بالبشر مثل وَوَبَ، استعمالاً واعراً.

(1) شرح الفصل 4/87.
(2) سورة الفصوص آية 22.
وهذه مثل مُؤَذِّنٍ، في معنى الترحّم وإظهار الشفقة، ومثل دعاء، دعاء في الرحمه والرفق، وجيب هذا واحد في الاستعاعالم والاعراب. وكذلك مِّولك، مثل دورَين، معنى واعراباً. وهذا كله مما لم يبق شيء منه في عربية العصر.

ويلنه
هي مولك ركبت مع آله، دعاء بالشر.
وهذه أيضاً مما فني وزال.

وِهَّم
ومثلها مِّولَيْنَا، للإغراء والتحريض والتحريك، وهي كذلك في التذكير والتأنيث، وهذه ظ القرآن الفساة مما ضاع في عربية العصر.

**

خاتمة:

هذا موجز من عمل معجمي أتيت فيه على المذهب من النحو العربي القديم في عربية عصرنا.

ان جميع هذه المواد تقدم فائدة لم يضطلع في وضع موجز في النحو للدرس الغير المختص بالعلوم اللغوية.

على أن فيه شيئاً من مشاركة في علم اللغة التاريخي.
القاعدة والشذوذ

لا أريد أن أقول، كما يقول الفرنسيون: إن الاستثناء يثبت القاعدة، ولكني وجدت أن النجاح واللغويين العرب لم يستوفوا استقراء النصوص العربية، فببنا قواعدهم على الكثير الفاسق في العربية. غير أنهم لو أحكموا صنعتهم لوجدوا أن بجانب الكثير الذي اعتمدوه في ضبط القاعدة شيئاً آخر يقرب من هذا الكثير. ولم يقفوا عليه، بل وقفوا على شيء منه فعده شذوذًا.

ومثل هذا ما جعلوه من شواذ القراءات، وهي قراءات حسنة لم تل من عناية المعنيين بعلوم القرآن العناية التي أولوها لبضع من القراءات التي عددها قراءات عالية. ان أهل النظر من اللغويين قد أدركوا أن هذه القراءات توافق العربية، وأنها من صنع أهل العلم في علوم القرآن واللغة. ومن هؤلاء أبو الفتح عثمان بن جني الذي أصاب كل الإصابة حين قَدَّر لأصحاب هذه القراءات التي دُعيت شوادًّا قيمتها وقدره(1) فحبس عليها كتابه المعنوم بـلاّ المحتمب.

وقد رأيت أن أعرض لمراة خاص فيها النجاة فأثبتوا قواعدهم، وأنا ما خالف هذه القواعد فكثر ليس لنا أن نحمله على الشذوذ والاستثناء فنضرب عنه صفحاً، ولتأخذ طرفا من هذه المواد:

1- نَمِم َوَبَلَّيْ
نعم وبلّي حرفًا جواب، والأول يجاب به عن استفهام موجب، والثاني

(1) انظر مقدمة (المحتمب)
قال تعالى: قال: أوم تؤمن، قال: بل، ولكن ليطمن قلبي}).
أقول: وكان ابن هاشم في المغني(3) قد وقف على شواهد تخرج على هذه القاعدة فقال: وليس هؤلاء [يعني أصحاب الشواهد التي خرجت على القاعدة] أن يُنشروا بذلك لأنه قليل فلا يتخرج عليه التنزيل.
غير أن الذي عده ابن هاشم قليلاً من الشواهد هو كثير وأنا مورد من ذلك ما وصل إليه استقرائي، وإني لواحق أن شيئاً آخر لم يدركه استقرائي.
وها أنا أشير إلى هذه الشواهد مكتفياً بموطن الشاهد مع ذكر المصدر.
فأقول:
١ - قال يا أبا اسحاق: أي الأفعال كانت أفضل يوم بعث الله رسوله؟ قلت: الإخلاص بالشهاد، قال: أليس السبق إلى الإسلام؟ قلت: نعم ... (3).
أقول: الجواب هنا عن استفهام منفي، وحقه أن يُصدِّرِ الجواب بالحرف «بل!» وهذا خلاف لما نصّ عليه النحاة واللغويون.
٢ - قال: أليس بعد منصرفه من حجة الوداع؟ قلت: أخلقي ... (4).
أقول: وأخلقي من أحرف الجواب مثل «نعم!»، لا يجاب بها عن استفهام منفي، والحق هنا، كما يقول النحاة أن يُصدِّرِ الجواب بـ «بل!».
٣ - قال: أَلِيْس استخففه على جماعة؟ قلت: نعم ... (5).

(1) سورة البقرة آية ٢٦٠.
(2) المغني (تحقيق مازن المبارك) ص ١٥٤.
(3) العقد الفريد (طبع عربى وأخرين) ٣١٩/٥.
(4) المصدر السابق ٣٢٤/٥.
(5) المصدر السابق ٣٢٥/٥.
أقول: وكان ينبغي أن يُصدَر الجواب أيضاً بـ "بل"، لأن الكلام استفهام بالغني.

4 - قال له الرجل: ما كتب كتابًا معك؟ قال: نعم، ودفعت إليه الكتاب...(1).

أقول: وحيد الجواب أن يُصدَر بـ "بل" لأنه جواب عن استفهام بالنفي، وقد حذفت هزة الاستفهام، والتقدير: أما كتب كتابًا معك.

5 - قال: أما تذهب بنا هناك يا أبا عثمان؟ قال: نعم، قال: فذهِبْبا...(2).

وكان ينبغي أن يُصدَر الجواب بـ "بل".

6 - قلنا: عرفت فينا أحداً؟ قال: بل، عرفت هذا...(3).

أقول: وهذا شاهد جاء على خلاف الشواهد المتقدمة، فالسؤال موجب، وقد حذفت أداة الاستفهام. وكان ينبغي أن يكون الجواب مصدرًا بـ "نعم".

7 - قال لي كثير غرزة: ألا أخبرك عمن دعا إلى ترك الشعر؟ قلت:

نعم...(4).

وكان ينبغي أن يُصدَر الجواب هنا بـ "بل".

8 - قال: أتراني قلت على أمير المؤمنين ما لم يقل؟ قال: بل، ولكن لا يثبت الحق لك ولا عليك إلا ببينة...(5).

أقول: وكان ينبغي أن يكون جواب هذا الاستفهام الموجب بـ "نعم".

9 - قال: أفي واحد من هؤلاء أنت؟ قال: بل، ابن سبيل...(6).

أقول: والسؤال موجب، وحيد الجواب أن يُصدَر بـ "نعم".

(1) المصدر السابق 1987/7.
(2) المصدر السابق 207/7.
(3) المصدر السابق 1987/7.
(4) المصدر السابق 28/1.
(5) المصدر السابق 21/1.
(6) المصدر السابق 282/1.
قال: ما أكثر الخلافة في ربيعة؟ قال: بالل، ولكن منابرهم الجذوع ... 

وهذا أيضاً يجاب عنه بـ "نعم"، لا بالل.


وقد لا يوجد استفهام الأولى لعدم أن يجاب عنها بالل، وأما الثانية فصحية.

قال: أنتشرب؟ قال: بالل، فشرب حتى استصرخي ... 

أقول: وجاب قوله: "انتشرب" آن يكون بـ "نعم".

قال: ألمست تزعم أن الأرض كرية؟ قال: نعم ...

وبحسب القاعدة المعروفة ينبغي أن يكون الجواب مصدراً بـ "بالل" لأن السؤال منفي.

قالت ابنته: يا أبت، ألا أجز عنك؟ فقال: أوعندي ذلك؟ قالت: بالل ... 

قال: يا أبا محمد، ألا علمت أن عليًا نازع العباس إلى أبي بكر؟ قال: 

نعم، قال: فأبهها كان الظلم لصاحبه ...

والجواب هنا مصدق بـ "نعم" وحقه أن يكون بالل.

قال: ألا أطير؟ قال: نعم، طر إلى النار ...

وقد نظر هذه الشواهد المتقدمة من حيث عقلهها للفعالة المشهورة.

المصدر السابق 2/7.

(1) ترجمة أغلبية (جمعها وحققه محمد الطالبي، نشر الشركة التونسية) ص 198.

(2) خزانة الأدب (تحقيق هارون) 9/546.

(3) عيون المناظرات (تحقيق سعد غربة، تونس).

(4) العمدة لأبن رشيق (ط. عيبي الدين عبد الحميد) 2/89.

(5) عيون الأخبار 2/100.

(6) المصدر السابق 2/49.

- 179 -
17- قال: أليس القاتل...؟ قال: نعم...
وجواب السؤال المنفي هنا لا بد أن يُصدَر بـًـ«بلاء».

18- قال: ألا أخبرك؟ قال: نعم...
وهذا أيضاً مثل سابقه.

19- قال سليمان: أتدري ما تأكل؟ قال: بلأ، يا أمير المؤمنين...
اقول: وحق جواب، الاستفهام أن يأتي مصدراً بـٌـ«نعم».

20- قال: مهلاً يا ابن أخ، قلت: هل هذه المقالة منك؟ قال: بلأ، ولنّ
منها...
والسؤال بـٌـ«هلأ»، يتمحّض للإجابة، فلا يكون الجواب بـٌـ«بلاء».

21- قال: أنتْي ألا يكون هنا عندنا نفقه وطب؟ قلت: بلأ، ولكن أحب أن
يكون معنا ما تكتفي به حتى تُستأنس... .
اقول: وليس في الجملة الأولى التي تُحمل على السؤال إشارة إلى نفي أو
إيام إليه، ومع ذلك جاء الجواب مصدراً بـٌـ«بلاء».

22- قال - عليه الصلاة والسلام -: أنْرَضْنَ أن تكونوا رُبيع أهل الجنة؟ قالوا:
بلأ. (1) والحق أن يكون الجواب بـٌـ«نعم».

23- ووجاء في صحيح، مسلم في كتاب الهبة: أَيْسَرْكَ أن يكونوا لك في البرٌة
سواءً، قال: بلأ، قال: فلا إذن...

(1) فوات الوفيات (研究成果 عيسى عيسى) 452/3.
(2) المصدر السابق 4/247.
(3) العقد الفريد 4/88.
(4) المصدر السابق 1/170.
(5) المصدر السابق 1/234.
(6) مغني اللبيب (研究成果 مازن المبارك) ص 154.
(7) المصدر السابق.
الفصل الرابع
من ملاك اللغة

اشتملت كتب النحو القديم على مواد لغوية، وكان النحواء عذوها من ملاك علم النحو. ثم بدأ الآخرين أن يجدوها من حيزة النحو فيدعوها علم الصرف. ومن هنا نشأ المصطلح المزدوج الذي ورثناه في عصرنا، فكان من كتب التعلمية كتب النحو والصرف.

أقول: إن جملة هذه المواد التي دعت "علم الصرف"، مواد لغوية عرض لاهل اللغة في مصادرهن، كما حفلت بها المعاجم.

على أن النحوين والصرفين جروا في هذه المواد في حيزة ضيقة لبخلصوا إلى قواعد ثابتة. غير أن أهل العربية من اللغويين وجدوا محاهم أرحاب وأبعد، فلم يوقفوا عند قواعد الصرفين والنحوين، وما رسومهم من حدود، بل ذهبوا بعيداً في استقراءهم فكان لنا نحن المعاصرين سعة في الدرس لنقول ما نوافقهم فيه وما لا نوافقهم.

وقد اشتملت كتب النحو على موضوعات لغوية لا تتصل باللادة النحوية إلا بسبب ضئيل أحيانًا. وكان اللغويين فطنوا إلى هذا فدأوا على فصل هذه المواد وأفردوا لها مصنفات وُسميت في كثير منها بـ "التصريف". ومن هذه كتاب "الممتع في التصريف" لابن عصفور الأشبيلي(1). وسيكون نهجي في هذا الدرس أن أعرض هذه المواد اللغوية التي وردت في كتب النحو فلتحبها بالتعليم اللغوي في أبوابه المعروفة في عصرنا. ثم أتبع هذا ما كان من اللغة مندرجًا في كتب التصريف ونحوها.

(1) أوضح الممالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (طبعة مصورة لبلدية عن الأصل المصري).

- 181 -
ولنعرض لما جاء في شروح ألفية ابن مالك (١). من مواد ما كان لها أن تكون في كتب النحو، وهي ليست شيئًا منه إلا بسبب ضعيف.

لقد جاء في علامات الاسم في كتب النحو أن الاسم يلفظه النون، وهو نون ساكنة تلحق الاسم لفظًا لا حظًا.

وأنت تجد في هذا أنواع التنوين كتنوين التمكين كزيدي ورجل، وتنوين التكرر، وهو اللاحق للمنبنت نحو سيبويه في حال أنك تريد شخصًا ما اسمه سيبويه. وتنوين التعويض، وهو اللاحق الغواش وجوار عوضًا عن البناء، ولذا في نحو: «وينويذ يفرح المؤمنون، عوضًا عن الجملة التي تضاف "إذًا" إليها. وتتنوين الترم، وهو اللاحق للقوافي المطلقة التي آخراها حرف مد كقوله:

أقبل اللوم عزاً والغمومان، وقويل إن أصبت لقدين أصابان

والأصل "العتابا" و"اصابا" فخيء بالنون بعدًا من اللف لترك الترم.

وزاد بعضهم التنوين الغالي، وهو اللاحق للقوافي المفيدة زيادة على الوزن، ومن

نوث سميًا غالياً، كقوله: [رؤبة بن العجاج].

قالت بنات الغم ياسلمت وانثى كان قفيراً معدمًا قالت وانثى

وأتي من هذه المواد ما حمل على جمع المذكر بالسالم وهو خالف لما يشترط

أن يجمع هذا الجمع من الأسائب، وهي: أولوء، وعاملون، وعشرون ووابه.

ومنها: بنون، وجر، وأرضون، وسفن، وعسون، وعزن ووثبون.

وأنت تجد من هذا "ثمون" جمع مثنا، وثمن جمع رئة، وثمنون جمع فئة، وثفلون

جمع قلة، وثقلون جمع كرة وغيرها.

أقول: ووجود هذا الجمع الغريب في هذه المواد التي كثير منها أو كلها

بعد عما يجمع باللواء والتنوون والباء والنون، أمر يشير إلى فائدة تاريخية، ذلك أن

هذا الجمع بهذه العلامات قديم في العربية، وفي غير العربية بما دعي لغات

(١) المرجع السابق. - ١٨٢ -
سامية، فاما انصراه إلى العلم المفرد الذكر العاقل وصفته فشيء أدَّى إليه تطور
العربية.

ومن هذه المواد حركة نون المنى وبيئتها مفتوحة في النصوص القديمة ولا
سبيا في الشعر والرجز، وهذه من البقايا اللغوية، ومؤرخ اللغوي معنى بها قبل
النحري، وهي في قول حيد بن ثور الهلالي يصف قطأة:

على أحوذتيين استقلت عشيَّة فها هي إلا مادة ونفيه:

وقول رؤية بن العجاج:

أعرف منها الجيد والحينان ومنخرة أشيها أليبيانا(1)

ومن هذه المواد نون الجمع ترد مكسورة خلافاً للكثير الشائع كقول

جرير:

عرفنا جعفراً وبني أبيه ونكر أنها عانف آخرین

وقول سحيم بن ويل الرياحي:

وماذ تبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حدة الأربعين

ومن هذا قول ذي الإصبع العدوانى:

إني أبي أبي ذو عائشة وابن أبي أبي من أبيين

ومن ذلك قول الفرددق:

ما سدَّ، يوسف ولاشي مسددُها إلا الخلفاء من بعد النبيين

وقيل: إن كسر النون في هذه الجمع لغة قديمة من لغات العرب،

وقيل: إنه ضرورة.

(1) انظر: "الثنية" في كتاب "وفقه اللغة المقارن".

- 183 -
أقول: والكثير مما يتصل باللغة والعلم الجنسي، والكلية واللقب مثلاً لغوية لا صلة لها بال نحو، وهو الأعراب والبناء في الأغلب الأعم.
ثم إن بين اسم الإشارة واسم الموصل صلة تاريخية، ذلك أن الموصل
يؤمى إلى اسم الإشارة. وقد لمح هذا الدكتور مصطفى جواد فقال:
"ثم إن النحاة لم يهتموا إلى أن "الإسيا الموصلة" مأخوذة من أسيا
الإشارة، وذلك بإضافة "آل" التعريف إليها، وربما كان أصلها كلمة "أهلاً" فخففت لكثر الاستعمال فصارت "آل" ثم "آل". ألا ترى أن "الذي" مركبة
من "آل - ذا"، والتي مركبة من "آل - تي" ... ١.
أقول: والذي أراد أن المسألة لا تومي إلى قدم أسيا الإشارة، وإن
الإسيا الموصلة حادثة عنها، بل إنها وجدتًا معاً وليس من سبق لأحدهم على
الآخر، وليس لنا دليل لغوي تاريخي يشير إلى السبب. والتحا الأقدمون لمحوا
بهذه الصلة فقال البصريون:
"إذا تكون "ذا" موصلة بشرط أن يقدمها "ما" الاستفهامية نحو: "ماذا
أنزل ربكم؟"، أو "من الاستفهامية نحو قول الأعشى:
"وقصيدة تأتي الملوك غريبة، قد قلتها ليقال من ذا فاحفاً
أي من الذي قالها.
فإن لم يدخل عليها شيء من ذلك فهي اسم إشارة، ولا يجوز أن تكون
موصلة خلافاً للمكفرين، واستدلوا بقول يزيد بن مفرغ الخميري:
"عندما ما عجب عليك إمارة، أمنت وهذا تحملين طليق
و "هذا" يعني الذي لدى الكوفين، اسم إشارة لدى البصريين." ٢.

(١) المباحث اللغوية في العراق (بغداد) ١٩٦٥ ص. ٨.
(٢) فطر الندى لابن هشام ص ١١٠- ١١٢.
وقال الدكتور مصطفى جواد: وكما أخذت الأسيا الموصلة من أسيا الإشارة استعتيرت "من وما" الموصولين من أسيا الشرط، وأخذت أسيا الشرط من أسيا الاستفهام. وكذلك أخذ فعل التعجب من الاستفهام مثل: ما أحسن هذا؟ كان القائل سأل ما أحسن الشيء، أي عنا جعله حسناً متقناً. ومن أثار أطوار التعجب قوله تعالى: (القارعه ما القارعه وما أدرك ما القارعه؟) ولم يقل: (ومن أدرك؟).

أقول ليس من دليل تاريخي لغوي يثبت هذه الافتراضات التي ركب بعضها على بعض، فاسيا الموصول (من وما) أخذ من أسيا الشرط، وهذه من أسيا الاستفهام. وليس لنا إلا أن نقول: إن هذه كلها وجدت، ولا ندري متي كان ذلك.

وقد يكون لي أن أقول إن الكلمة تستعمل كذا وتستعمل كذا، والسياق هو الفارق بينها. وهذا قد يستفاد من "أي" الاستفهامية، وأي الموصلة، فالاستفهامية معروفة كثيراً ولكن الموصلة كما في قول غسان بن وعله:

إذا مالقيت بي مالك! فسلم علي أية أفضل!

وقد تكون الصلة واضحة بين اسم الموصول واسم الإشارة في "ذو الطائي في قول سنان بن الفحل الطائي:

فإن الماء ماء أبي وجداني وشيئ ذو خفيَّت وذو طوأبت

إن "ذو" هذه يعنى الذي، ولو أنك استخرجت منها بعض الإشارة لتبين ذلك.

ومثل هذا قول الاعرب: "بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكركم الله به".

(1) سورة القارعه الآيات 1-3.
(2) المباحث اللغوية ص. 8.

١٨٥
ومن هذه المواد أدوات للنفي أدرجها النحويون في باب «ليس».

أقول: ولاهل اللغة في هذه وقعة خاصة ولا يهمهم ان تتهد هذه الأدوات في حكم ما يأتي بعدها.


ان «لات» مركبة وهي لا بد أن تكون «لا + ت»، والـناء هذه بقية قديمة من «ايت»، و «آيت» هذه هي «ات» و «ايش». وهذه الأخيرة تقترب فيها «لات» من «ليس».


وفي باب دเหมال المقاربة نجد كاد، وأوشك، وكرّب، واستعمالها معروف. والمعنى بالدلالة لا بد أن يضيف إلى هذه الفعل «يريد» كما في قوله تعالى: «فوجدنا فيها جداً يريد أن ينقض» (1) وكذلك الفعل «هم» في قوله تعالى: "إذ همّت طائشان منكم أن تفشلاً" (2)

(1) سورة الكهف، آية 77.
(2) سورة آل عمران آية 122.

186
وفي قوله تعالى: «ولولا فضل الله عليك ورحمة مثمرة منهم أن يضلواك». ١٠

هذه المواد تعني بها اللغوي الذي يتحرى الدلالة وتطورها التاريخي. ويبقى هؤلاء النحو منا أن يعرض لما يليها مما يدخل في باب العمل النحوي ومنها مصادر الأفعال الثلاثية وغيرها، وأبية إسماء الفاعلين والمفعولين، والصفات، وباب التعجب، وهو ما أفعله وأفعل به. ولا استطيع أن أعد هذا في أبينة الأفعال. إن التعجب في صيغته التعجب أسلوب خاص بالتعجب، وكيف لي أن أقول: إنه فعل ماضي كما هي الحال في كتب النحو، وأسلوب التعجب أحد أساليب العربية كأسلوب الاستفهام وأسلوب التفضيل، وأسلوب المدح والذم.

إن القول بالأساليب في هذه المواد يصرفها إلى أن تكون مادة لغوية بغيرها عن معنى كالتفضيل وغيره. وكيف لي أن أقول قول النحوين فثبت الفعلية لـ «نعم» و «بض» و «جُب» و «لاحُب».


وقد تخرج هذه الأدوات عن هذه المعاني تفيد معاني أخرى، وهذا ما أطلق عليه اللغويون "التضمين".

أثبت ترى أن الأفعال في العربية تختص بحرف من هذه الحروف تفيد معنى، ومن هنا يكون للحرف مشاركة في تعين الدلالة فقولنا: رغب في الشيء.

(1) سورة النساء آية ١١٣.
يفيد الرغبة الإنجابية فيه، بخلاف قولنا: "رغب عن الشيء" الذي يفيد الابتعاد عن الشيء وتركه. ومثال هذا يقال في "انصرف إلى الشيء، انصرف عنه".

ومن هنا وجدنا أن استعمال "على" الجازة مؤذن بالشر والأذى كأن يقول: جرى على فلان أمر أي كوجه مضرًا به، وكذلك مال عليه واضطعن عليه، وغضب عليه، وحمل عليه، وتحمل عليه، وتسلط عليه، "وأرسل عليهم طيراً على" أبابيل،...

وان هلام الجر، في الغالب على العكس من "على"، فهي للخبر والمفاعة.

مثل: حكم له في القضية وأمر له بالمال، ووجب له الحق,... وغير ذلك.

ذهب الدكتور مصطفى جبرور في التفريق بين استعمال "على" واستعمال اللام إلى هذا، وهو صحيح في الغالب، وجعل ذلك قاعدة عامة أو ما يشبهها، فقد ذكر من الأعمال التي تدخل في هذا الشيء الكثير.

أقول: وليس لنا أن نقطع بهذا فكا يطرد ما ذهب إليه نجد العكس في قوله تعالى: "وويل للملطفين" و"وويل لكل همزة لمزة" ولم يأت "وويل على المطففين" وذلك جاء: سلام عليكم، وسلام على ابراهيم، ولم يأت "سلام لكم".

واجه أيضاً: وله عذاب أليم، وله عذاب عظيم، ولم يأت: وعليهم عذاب أليم.

وهذا يعني أن استعمال "على" واستعمال اللام خصوصيات لا تؤيد ما قطع به الدكتور مصطفى جبرور. وان ما قبل في مطلع قصيدة أبي تمام التي مدع بها أبا دلف العجل، وهو قوله:

على مثلها من أربع، وملاعب

________________________

(1) المباحث اللغوية ص43.
من أن الشاعر ما كاد يتم المصراع حتى قال بعض الخاضرين 5... لعنة الله والملائكة والناس أجعين(1)، لا يؤيد ما نذهب إليه في استعمال "على" على النحو المقطع به. ويؤيد هذا قول الشعراء كثيراً: "عليكم سلام الله".

....، وإن قالوا أكثر من ذلك:

"سلام عليكم لا وفاء ولا عهد".

والبدء بالنكرة لم يكن هرباً من البعد ب"على"، ذلك أن الوجهين قد وردتا في أدبيهم، بل رفع البدء بالنكرة قد سوّغه إفادة الدعاء كقوله تعالى: "سلام عليكم بما صبرتم"، و"وسلام علي المرسلين". وغير ذلك من آيات كريمة.

كما قال تعالى: "ويل للكافرين من عذاب شديد" و"فويل يومئذ للمكذبين".

وقولهم: إن الدعاء من مسوعات الابتداء بالنكرة من كلام التحويين الجيد. وقد ذهب الدكتور مصطفى جواد إلى أن وقوع الابتداء في حيّر الجملة الحالية غير مسوع للابتداء بالنكرة كما يزعم التحويون كقولهم في الشاهد:

"سرينا ونجم قد أضاء". وعند أن المسوع لذلك كون الخبر جملة فعلية(2).

أقول: إن كون الخبر جملة فعلية لا يسوع الابتداء بالنكرة، فقد بدأ بالنكرة وليس من مسوع يسوع ذلك مما ذكره، جاء في الحديث الشريف: "أمر بمعروف صدقة، ونهي عن منكر صدقة". وسعة العربية وساحتها وشجاعتها تؤذن بذلك.

وأما ما يتصل بالمصادر من الثلاثي وغير الثلاثي فمسألة لغوية، ذلك أن للمساع والقياس أثأراً كبيراً في هذا، وما يخرج عن القياس ما هو مسوم من أوابد العربية فكثير. والمعنى بتاريخ اللغة وتطورها لا بد له أن يقف على هذا كله، وليس للتحوي من هذا متاح كبير.

(1) خزانة الأدب للمغداوي 238/1 عن "المباحث اللغوية".
(2) المباحث اللغوية ص 9.
ثم إن المعنى بالاستعمال والإسلوب لا يجمعه مع النحاة جامع في بعض الأحيان، واللغوي لا يليه قول النحوين في "نعم ويش وحذاء ولا حذاء"، أمثلهم في قولهم: نعم الرجل زيد، ويش الرجل عمرو... إن اللغوي يقف على هذه المواد في لغة التنبيل وغيرها فيكتفي بها، قال تعالى:

وَلَبِسْتُمَا شَروُوا بِأَنْفُسِهِمْ (١).

فَخُبِّسُ جَهَنَّمُ وَلِبْسُ المَهَادَ (٢).

وَفِلْبَشْ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ (٣).

وَوَهَّمْ لَكُمْ عَدُوًّا بَشْ لِلظَّالِمِينَ بَدْلاً (٤).

بِبَشْ السَّرَابِ وَسَاءَتْ مَرْتَفِقَةً (٥).

ولا بد أن نقف على الاستعمال الخاص للفعل «ساء» الذي يدخل في أسلوب الذم بعيداً عن استعماله الحقيقي.

ولم ترد «حَبْذَا» و «لا حَبْذَا» في لغة التنبيل، ولكننا نقف عليها في شواهد الشعر، وما ورد في كتب النحو شاهد لا يعرف قائله، وهو:

أَلاْ حَبْذَا عَادِرِي فِي الْوَسِيِّرِ أَلاْ حَبْذَا الجَاهِلُ العَاذِل

ولكننا نجد قول ذي الرمة:

أَلاْ حَبْذَا أَهْلُ الْمَلاْغِيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَت مِّيْ فَلا حَبْذَا هُيَا

---
(1) سورة البقرة، آية ١٠٢.
(2) سورة البقرة، آية ٢٠٦.
(3) سورة النحل، آية ٢٩.
(4) سورة الكهف، آية ٥٠.
(5) سورة الكهف، آية ٢٩.

١٩٠٠
وقول المرار بن همَّاس الطائي:
الاحبذا، لولا الحيا ورما
مغتارة الهموى من ليس بالمقارب
وقول جرير:
يا حبذا جبل الريان من جبل;
وحبذا ساكن الريان من كنا
وحبذا نفاحات من ميانية;
تأتيك من قبئ الريان أحيانا
وجاءت «بعم» في قوله تعالى:
(1) ونعم أجر العاملين.
(2) ونعم المول ونعم النصير.
(3) وإن تبدوا الصدقات فينبا هم.
(4) وإن الله نعيم يعظكم به.
(5) ونعم الثواب وحصنت مرتفقا.

وفي هذه الآية الأخيرة برد الفعل «حصنت» في أسلوب المدح بعيداً عن استعماله كثير. ومن هذه المواد «باب أسباب الأفعال» وتسميتها بهذا الاسم المركب تشعرنا أن التحويل كانوا في حرج منها فهم متفرقون على أنها ليست أسباباً بسبب استعمالها استعمال الأفعال وأنا في المعنى تؤدي معاني الأفعال.

إلا أن الكوفيين عدواها أفعالاً مع جمودها وعدم تصرفها.

(1) سورة آعلى عمران، آية 136.
(2) سورة الأنفال، آية 40.
(3) سورة البقرة، آية 271.
(4) سورة النساء، آية 58.
(5) سورة الكهف، آية 31.
ولكننا حين نقلب وجه استعمالها لا نستطيع إلا أن نقول: إنها كلم قديم يفيد معاني الأفعال مثل هيهات وشتان. غير أنها لا نجد "أوه" فيها ترتك لنا المتقدمون من نصوص وهي تدل على التحسر والتوجع. وأكثر ما ترد مفردة:

ومثل "أوه" هذه، قولهم "أه" معرفة عن التضجر، وهي في الآية الكرية كذلك في قوله تعالى: "ولا تقل لها أه" (1) وهي هنالك تدخل في بناء جملة، بل هي قول يراد به الإعراة عن الضجر. 

ومثل هذا "واها" و "ووي" و "واها"، إفادة للعجب، وإظهارًا له كما في قوله تعالى: "ذي كأنت لا يفتح الكافرون" (2).

إن "ويف"، هذه ماه يعز عليك أن تقول إنها "اسم فعل" نظير "هيهات" وشتان، مثل التي تدخل في بناء جملة وهو قولك: "هيهات الأم" و"شتان ما هما". لم يرد من استعمال "واها" إلا الرجع المشهور:

"واهاً يا بابي أنت ووفيك الأشتب" (3).

وأما "واها" فقد وردت في رجز نسب إلى رؤية:

"واهاً لسلمى ثم ياها وها" (4).

ومن هذا "حاني" أو "أس"، وقالوا: "إذا ذكر الصالحين فحاني" وقالوا: "ترك زيداء أي اترك، وهذا يدخل في باب الآبنة القديمة، وهو فعل جامد قديم للامر.

وأما "دونك" يعني خذ، و "عليك" يعني الزم، و "أماكم" يعني تقدم، ودوراكم يعني نأتر، فهي جمل موجدة حذف منها الأفعال، فإذا قلنا: "دونك الكتاب" فالتقدير: خذ الكتاب دونك، ونبقى دونك على ظرفتها، وهكذا يقال في سائر هذه المواد المتقدمة. وعلى هذا يجري تأويل الآية: "كتاب الله عليكم" (5).

---

(1) سورة الإسراء آية ۳۳.
(2) سورة الفصص آية ۸۲.
(3) سورة النساء آية ۲۴.
أي الزموا كتاب الله عليكم، والإيجاز حذف الفعل لوضوح المعنى. وبهذا يفهم قول الراجز القديم:

"يا أيها المائج دلوة دوناكم".

وجملة هذه المواد شيء من ملاك العربية التاريخية التي سجلتها النصوص القديمة. وباب اسما الأصوات مواد قديمة يفيد منها الدارس اللغوي، فإن حاجه النحوية فيها. ومنها قوفهم في دعاء الإبل لتشريب جريح مهمر، وفي دعاء الضبيان "حااحا"، والمعز "عاعا" غير مهموزين. وجاء في الراجز القديم:

"يا عزر هذا شجر وصلى عايتى لويفعي القيعاء"

وفي زجر الإبل قول يزيد بن مفرغ:

"عدسما ما لعبلى عليك إمارة".

ومن اسماء الأصوات حكاية لعدد منها كـ "غاغ" حكاية صوت الغراب، و"طاق" لصوت الضرب، و"طئ" لصوت وقع الحجازة، و"قوب" لصوت وقع السيف على الضريبة.

وهذا كله مادة لغوية قديمة يقف عليها اللغة فيفده منها.

ثم نأتي إلى باب التثليث، وما كان حقيقي التثليث أو مجازه، وما سمع مؤمنا فعلم عليه، وما تردد بين التذكر والتثليث. يضاف إلى هذا علامات التثليث كالهما والألف مقصورة وممدودة. وهنا ندخل في باب المقصور والممدود، وجعله هذا مادة لغوية لا تصل بالدأب النحوى من قليل أو كثير.

ثم نأتي إلى النثائية والجمع، وجعلها ما فيه مادة لغوية.

ولا بد أن نلحن بهذا ما يعرض للاسم في التصغير وتتجاوز ازواجه التي ذكرها النحاة إلى وزن "ففلون" الذي يشع في أعلام الأندلسيين والمغارية كـ "حفصون، وغلبون، ووُجُوء، ويزيدون". وربما وجدنا شيئا من ذلك في أعلام المشارقة كابن حمدون البغدادي.
وأما يعرض للأسامة باب النسب وقواعد مفصلة معروفة، وهو شيء ينبغي للدارس اللغوي أن يحيط به. وقد ذهب النحويون إلى عدم جواز النسب إلى الجمع، وعندهم أن النسب إلى المفرد. ولم يلتزم إلى هذا أهل اللغة فقد ألقوا النسب إلى الجمع لشيوعه وخصوصًا كالأنصاري والكلابي، ولا أبد على أن كلاب، علم قبيلة، ومنه المجاوري والأغاري. وأما النسب للجمع في أنه للحرة كالعاصفي والمحامي والبلاطلي والمغازي والقلاني والقدوري، وغيره هذا كثير(1).

وفي باب النسب مشكلات لا بد للدارس في العربية التاريخية أن يقف عليها، ومن ذلك النسبة إلى قُفيلة، وقَفِّيلة، غير مضعفة حقيقية، ولا معتلة العين بالواو، ومن هذا حنيفة ونشوء فالتاء والواو تذكزان نحو حنيفي وشتفي، وكذللك تحذف ياء قُفيلة على بناة المصغر نحو جهني منسوباً إلى جهينة(2).

وقد يذك عن هذا فلا تحذف الياج نحو سليقي للذ يتكلم بأصل طبيعته، ويقرأ القرآن كذلك بلا تتبع للقراء فيها نقلوه من القراءات، قال:

ولست بنحوئي بلوك لسانه ولكن سليقي أقول فأعرب(3).

وقد أشار ابن قتيبة من اللغويين إلى هذا الذي ورد في كتاب النحو في باب النسب فقال: "إذا نسبت إلى اسم مصغرة كانت فيه الياج أو لم تكن، وكان مشهوراً ألفت الياج منه، تقول في جهينة ومزيج حنيفي وهمت، وفي قريش قريش، وفي هذيل مذلي، وفي سليم سليم، هذا هو القياس إلا ما أشذوا. وكذللك إذا نسبت إلى فهيل أو فعيلة من أسما القبائل، وكان مشهوراً،  

---

(1) الملاحظة اللغوية ص 30-31.
(2) شرح شافاً ابن الحاجب 28/2.
(3) المصدر السابق.
ألقيت منه الباء مثل ربيعة وتجيلة تقول: ربيعي وبحلي وحنفية حنفي، وثقفي، وثثيك عتكي، وإن لم يكن الاسم مشهوراً لم تخذف الباء في الأول ولا الثاني.1

أقول: قول ابن قتيبة يقيد قول النحوين المطلق الذي شاع في اللغة المعاصرة فقالوا: البذي للمنسوبي إلى البديئة، والقانون المدني للمنسوبي إلى المدينة.2

وقد جرى الفصحاء من الأدباء على ما أثبت ابن قتيبة فقد ورد في الامتها والمؤاسسة في أخبار مقاريبوس: ثم أقبل على زيوس وقال: ما أبعد شبه معدنٍ من المعادن الطبيعية.3 والنصبة إلى طبيعة.4

وقال الجاحظ: وجاء الكرم الغزيري . . . .5 والنصبة غريزة.

أقول: من واجب اللغوي أن يجعل هذا كله من مادته فير وارد مادته، العربية المعاصرة وشيوخ ما لم يقل به أهل العلم من المتنقدين كقولهم صحفيون، والنصبة إلى صحيفة وحقها صحفي، بالياء لأن صحيفة ليس علماً مشهوراً.

والأصح أن ينسب إلى الجمع فيقال صحفي لأنه العامل في حرف الصحافة. وكذلك القانون الدولي بحجة صحة النصب إلى الفرد، والحاجة تقتضي النسبة إلى الجمع، فقانون ما تعمل به الدول مجتمعة فهو دوالي.

ووباب همة القصع وهمزة الوصل ليس لها في علم النحو موضع، ذلك أنها مادة تدخل في باب علم الأصوات.

(1) أدب الكاتب ص 209 - 310 (ط. السلفية).
(2) وهذا غير السور المدنية في القرآن فهي المنسوبي إلى مدينة الرسول ﷺ وهي علم مشهور.
(3) الامتها والمؤاسسة 2/38.
(4) رسائل الجاحظ ص 6 (عن المباحث اللغوية ص 27).
- 195 -
ثم تأتي إلى باب الإبدال وفيه القياسي، وقد عرض له النحويون، والساعي وقد عرض له أهل اللهجة (1). وكلا النوعين مادة لغوية لا علاقة لها بالاعراب والبلاء. فمن القياسى إبدال الهمزة وهي تبدل من الواو والباء وها مواضع معروفة ذكرها النحاة (2). وإبدال الواو والباء من الهمزة، وهو عكس الأول ويرد في موضوعين.

ومنه باب الهمزة الملتقية في كلمة كما في آمنت، وإليافهم... ومنه إبدال الياء من اختيها اللف والواو، وإبدال الواو من اختيها اللف والباء.

وإبدال اللف من اختيها الواو والباء. وإبدال الناء من الواو والباء.

وإبدال الطاء من ناء الافتعال الذي فاؤه صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء، وتسمى أحرف الإطباق.

وإبدال الدال من ناء الافتعال الذي فاؤه دال أو ذال أو زاي.

ثم تأتي إلى نقل حركة الحرف المتحرك المعطل إلى الصحيح الساكن قبلها.

ثم باب الحذف وباب الإدغام.

أقول: جملة هذا المواد لا بد أن يكون لغوي فيها قول يخالف قول النحاة والصرفين القرآني.


ولا أدرى كيف لا يكون باب الإمالة من علم لغوي بعيد عن العلم النحوى، وهو شيء من علم الأصوات.

(2) المصدر السابق 4/372–378.
وإذا كان شيء يشبه "قُولَ" و "يَبَعَ" بالواو والباء في اللغات الحبشية، فليس لنا أن نجعل منه دليلاً على وجوده في العربية.

وأما ما هو راجع إلى كتب التصريف من أبنية الأسماء مجرد ومزيدة وبيان ما فيها من أحرف أصول وأحرف زائدة فذلك شيء من ملاك اللغة. وكذلك أبنتية الأفعال مجرد ومزيدة وما يكون فيها من الأحرف الأصول والأحرف المزيدة.

وهذا يقتضي الدارس أن يقف على ما يدعى الميزان الصري فينظر إلى ما عرض للكلمة من حذف وتغيير وإبدال في القياس والسياع وهذا كثير. والدارس لهذه المواد يعرض لبناء الفعل صحيحًا ومهموزًا وممتعًا وممتعًا، وما يكون فيه من المشتقات.

وفي جملة هذا يبقى الدارس لأشنات من علم الأصوات في هذه الأبوب.

وفي غيرها كباب الادغام.

والأدرس ل كثير من هذه المواد يعرض لشيء غير قليل من المادة المعجمة، ولا سيما في أبنية الفعل المزيد.

لقد قال في هذا أهل الصرف، كيا عرض له اللغويون القدامى والحديثون(1)، وما زال شيء من هذا لم ينه إلى علم جيد.

وذهب نفر من الدارسين في عصرنا إلى أن ما يسمى علم المعاني، هو من مواد النحو، وأنه إذا استقترب أفراد هذا العلم وجدته لا يئد في حقيقته وخصوصياته عنا ندعو في عصرنا ب "علم الدلالة".

---
(1) لقد أنكر الدكتور مصطفى جواد مسالة المطامعة، لأنه لم يرد كما ذكر مثلاً: علمه فنعلم وشياط ذلك، وذهب إلى أن بناء افتتح وانفعال يفيد رغبة الفاعل في الفعل. أقول: ليس من دليل لغوي تارقي. يؤيد ما ذهب إليه، ويعني أن بناء "انفعال" يفيد أن الفعل من نفسه يؤدي المعنى، وليس الفاعل معه إلا عنصر إسناد. أما بناء افتتح فكثير في معنى المشاركة. انظر المباحث اللغوية ص 32 - 21.
إنك إذا عرضت لباب الاستفهام وما يخرج إليه من المعاني، وجدت سعة في الدلالة وخصوصيتها، وكذلك ما يندرج في جملة أساليب الطلب من أمر وحpiei، وخروجها إلى خصوصيات دلالية أخرى.

فأين كل هذه الأساليب من المادة النحوية؟ ولعل أبنية الجمع واستعمالها في العربية مادة لغوية لا يهم النحوي منها إلا مسألة الإعراب. ولا بد لي أن أختار هذا الفصل بشيء يتعلق بالجمع والثنى استقريتاهما ورد من ذلك في لغة التنزيل.
الفصل الخامس
مع المثنى والثنية في لغة التنزيل

احتفظت العربية بخصائص قديمة لغوية (صرفية و نحوية)، فمن ذلك مثلًا أن المثنى ما زال بناءً معروفاً مستعملًا سواء في ذلك اللغة الفصيحة والالسن الدارية والعربية. والعربية في هذا الاختصاص تكاد تكون الوحيدة بين اللغات التي تُعنى بالمجموعة «السامية». وليست الألفاظ القليلة التي جاءت مثنىة في العبرانية والأثيوبيبة شيء، ذلك أنها بقية بسيرة ما وُرث في تلك اللغتين.

لقد احتفلت العربية بالثنية وتراوحت فيها حد ما عدد من الفردات إلى إطلاقثنية على كل اسمين بينهما против من الاتصال، وأن المعينين مالوا إلى صيغة المثنى بتغلب لأحد اسمين بينهما ضد من صلة، بل إنهم أحبوا أن ينوحوا إلى المثنى(1) بدلاً من المفرد والجمع، كما أنهم أُحقوا مواد لغوية بصيغة المثنى وليس من وجود للثنية، وستعرض لجملة هذا مهندين بذلك للكلام على الثنية والمثنى في لغة التنزيل.

وقد بُني مصطلح «المثنى» من لفظ العدد «اثنان» الذي يُظن أن مفردهما «ثن» وهو كلمة عملاقة، وكان «أحده» أو «واحد» قد حلل على هذه الكلمة البائدة، ومؤنتهما «اثنان».

وقد يكون لي أن أحدهما في لة المثنى وكلله، وكلله وليس من مفردهما،

(1) يدل على هذا شيوخ النداء في قوهم: خليلي وصاحب، ولاسيما في لغة الشعر.
واستعاليها على سبيل النثية مطابقة وإعراباً واضح في العربية وسنرى شيئاً من ذلك.

ومن المثاني التي ارجلت في العربية لوجود اتصال بين جزءين من قبل من ذلك مما يدل على الليل والنهار لتلازمها، ما يأتي: الجذيدان، وألملوان، والدباين، والطردان، والعصران، والأخذان، والأحرمان. وقد وردت مثاني أخرى على قاعدة التغلب ومن ذلك.

العماران لأبي بكر وعمر، وقد علب الثاني لفته.
والقردان للشمس والقمر، وقد علب القمر لفائده وحاجة العربي القدم.
إليه، وأنه رمز للموضوع والنور والهدوء والقرية على حين أن الشمس مؤدية لوقتها وساعتها.

ومن هذا أيضاً:

الأخيشان: جبلاً مكة المقصان بها.
والفردان: نجات منيران في بنات نعش.
والنجدان: الصلاة والهدى، وقوله تعالى: (وهديتهما انحدرين)، قالوا:
أريد بالنجمين طريق الدين وطريق الشر.
والطفلان: القرآن وعترة الرسول. وفي الحديث فإن تارك فيكم التقلين، كتاب الله وعترتي.

وأما جرى على التغلب قوله في عصري:

الرافدان لدجلة والفرات.
والفراتان لدجلة والفرات أيضاً، وكذلك العراقان.
وقالوا: المشرقان والمغربان في المشرق والمغرب.
قالوا: النيران في الشمس والقمر.

ويستطيع أن نتبين طائفة كبيرة من هذه المثاني التي لا نلمب فيها تغلب.

٢٠٠٠.
طرف على آخر، بل النشئة حاصلة في صف وشتركة بقدر معين في الطرفين، وذلك في:

الأبردان: للغذاة والعشي، والظل والفيء.
الأبيضان: للبن والماء، أو الشحم واللبن.
الأحمران: للخبمر واللحام.

وقد يلحق هذا الباب ما كان من طرفين في الأدوات، و الآلات، كالبولمنين، والمقصين، والكعبةن. غير أن الاستعمال لم يراع صورة المثلي ففرف الجمل، والمقص.

أقول: بعد هذا التمهيد المفيد لنا أن نقف وقفة على هذا الباب في لغة التنزيل العزيز:

بجاء في قوله تعالى: ﴿... فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثالث﴾.

أقول: «الأبران» جرى على تخليل دلاب على دلاب على الأم، وهي الأم والابن، وهي الوالدان.

وأريد أن أقول: إن النشئة في لغة التنزيل فوائد ذات خصوصيات تاريخية، فالترويل قوله تعالى: ﴿فَلَبِئِسْتُ الْعَصُورَانَ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

الخطاب للاثنين وما هو موسي وعازف، والفعالان مسندان إلى ضمير الاثنين، وجاء خبر «إن» وهو «رسول» مفرداً، وكان حقه أن يجعل من يجيء منثى.

1) ومن هذا المصادر المتأثرة نحو: حنانك وسمنيك وثيبيك، ومواليك، وبلحق بهذا ظهرتمهم، وواحلي، وكذلك هذانفكم من المصادر.
2) سورة النساء، آية 11.
3) سورة الشعراء، آية 16.

- 2016 -
وَرَسُولٌ، وَلَوْ أَنَا تَعْقِبُ الْقَرَاءَاتِ لَوَجِدْنا قِرَاءَةً تُؤَيِّدُ هَذَا، وَلَوْ كَانَتْ مِنْ غَيْرِ الْقِرَاءَاتِ الْعَالِيَةِ.

وَكَانَ أَهْلُ الْلِّغَةِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ أَدْرَكُوا هَذِهِ الْمَشْكِلَةِ فَذَهَبُوا فِي تَأْوِيلِهِمْ إِلَى أَنْ الْمَرَادِ بِ"الرَّسُولِ" فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْمِصْدَرِ أيِّ "الرَّسَالَةِ"(١).

وَنَتَلُو قُولُهُ تَعَالَى: "فَأَيْتَاهُ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّكَ"(٢).

أَقُولُ: فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَرَدَّ خِبَرٌ إِنَّهُ مَثِيلُ وَهَوَّرُ رَسُولًا فَتَحْقِقُ بِذَلِكَ أَسْلَوبَ النَّشْيِ. وَأَشَارَ أَهْلُ الْلِّغَةِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ إِلَى أَنْ تَنْتَيَةَ "رَسُولٍ" فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَرِيدُ بِهَا "الرَّسَالَةِ" لَا الْمِصْدَرُ وَهُوَ "الرَّسَالَةِ" كَاَمْلًا فِي الآيَةِ الْبَاَيْقَةِ(٣).

أَقُولُ: إِنْ تَمِيزَ الْمُسْلِمِينَ بِيْنِ "رَسُولٍ" فِي الآيَةِ الْبَاَيْقَةِ وَ"رَسُولٍ" فِي الآيَةِ الْلَّاِمَةِ فَهُوَ تَأَوْيلٌ حَسَنٌ، وَلَكِنْ قَدْ أَقُولُ: إِنَّ "رَسُولٍ" وَ"رَسُولٍ" بِمَيَّزَةٍ واحِدَةٍ، وَكَلَامًا دَاءِلِيْلًا عَلَى "الرَّسَالَةِ" وَهُوَ "الرَّسَالَةِ". وَإِذَا كَانَ مِنْ مِصْدَرٍ إِسْتَطَارَةٌ أَنْ لَغَةُ الْنَّزْيِلُ نَزَّلَتْ بِأَرْبَعَةٍ خَاصَّةٍ هِيَ عَرَبِيَةُ تَنْزِيلُهَا تَأَوْيلُهَا، وَلَكِنْ أَنْ تَقُلَّ صَدَقُ هَذَا فِي أَثَرِ مِنْ شَواهِدِ لِغَوْيَةٍ أَخَرَى مِنْ لَغَةِ الْنَّزْيِلِ وَقَدْ رَبَّى هُمْ ضِفْتُهَا وَقَلْنَا عَلَيْهَا فِي الْشَّرْعِ وَالْرَّجُلَ الْقَدْيِ. وَهَذَا يُعْقِبُ أَنَّ الْحَدِيدَ الْلِّغَوْيَةِ الَّتِي اذْكَرَهَا الْلِّغَوْيَةُ وَالنَّحَاةُ فِي بَابِ الجَمِيعَ وَبَابِ الْنَّشْيِ وَغَيْرُهَا لَا يَكُنَّ تُقَوَّلُ كَاَمْلًا فِي الْأَحْقَابِ الْمُقَدَّمَةِ. وَمِنْ هَذَا كَانَ لَغَةُ الْنَّزْيِلِ الْفَائِدَةُ العَظِيمَةُ فِي مَعْرِفَةِ تَارِيخِ الْعَرَبِيَةِ وَنَطُورُهَا.

وَتَحُولُ إِلَى مَشْكِلَةٍ أَخَرَى بَلْ فَائِدَةٌ أَخَرَى حِينَ تَتَلُو قُولُهُ تَعَالَى: "فَقِيلَ إِنَّا وَلَأَرْضَ اِئْنا طُوَّأَأَ أوْ كَأَنَّا قَالَنا أَئِنا طَائِعِينِ"(٤).

(١) انظر تأويل الآية في "الكشاف".
(٢) سورة طه، آية ٤٧.
(٣) انظر تأويل الآية في "الكشاف"، وغيره من كتب التفسير.
(٤) سورة فصلت، آية ١١.
أقول: والضمير في "ها" عائد إلى "السما" في أول هذه الآية وهو قوله تعالى: "ثم استوى إلى السما وهي دخان..."
و"الثنوية" حاصلة في لفظي "السما" و"الأرض"، والفعلان "أنتِا"
وقالنا: يشيران إلى ذلك باسنادهما إلى ضمير الثنية. و"السما" في لغة التنزيل مؤنث، والآيات الكثيرة تثبت هذا، قال تعالى:
"وقيل يا أرض إبلعي ماءك ويا سما أبلعي..."(1).
"إنا زيننا السما الدنيا بزيته الكواكب"(2).
"ثم استوى إلى السما وهي دخان..."(3).
"ففيهم تكون السما كأنهُم..."(4).

ولم يخرج عن التأنيث المستفيض إلا ما ورد في الآية: "السما مُتفطر به،
كان وعده معقولا"(5).

ولسنا على هدى من عمود الضمير في "به"، والإخبار ب"متفطر"، وهو مذكر، لا بد أن نجد له سعة في العربية.
وتنفف وقفة قصيرة على "طائعين" في حال السما والأرض، وهي جمع مذكر، والأصل مثني مؤنث، وهو "السما والأرض"، وجمع المذكر هذا مختص بالعقل، كيف يقال في هذا الموضع المشكل؟
والجواب عن هذا أن "نظم القرآن" نظم بديع يراعي الفواصل،
والفواصل في الأيتين اللتين تسبقت هذه الآية هي البناء والتون في "العالمين"،
و"السماين"، ثم تأتي "طائعين" فحسن النظم وإن ولتها "العزيز العليم" في آية

(1) سورة هود، آية 44.
(2) سورة الصافات، آية 6.
(3) سورة فصلت، آية 11.
(4) سورة المعارج، آية 8.
(5) سورة المزمل، آية 18.

- 203 -
لاحقة هي قوله تعالى: (وزيتا السياء الدنيا بصابيح وحفظاً، ذلك تقدير العزيز العليم).

وتناول قوله تعالى: (وأنت تجمعوا بين الأخرين إلا ما قد سلف).

أقول: ليس في هذه الآية موضوع إشكال، ولكني أردت أن أقف على الأخرين، وهي مثني الخث. إن النافع في (خث) هو نافع الثّاني كالتاء في بنت، ولكن الفقهاء ترددوا في هذه النافع فزعموا أنها ليست للثاني لأن نافع الثّاني يسبقها الفتحة. ولكن قولهم هذا يغفل الناحية التقليدية التي تطورت فيها العربية فكان الناصيف المستضي الذي يظهر في سبق الفتحة للثاء. ومن هنا يكون لنا أن نعد الخث، وبنت، بقية قديمة مما احتفظت به العربية شأن غيرها.

من المواد اللغوية التي وردناها غايةً للشائع الكثيّر المعروف.

وقد قالوا في هذه النافع: انها عوض من المحدود، وهو الواو الذي يتم به بناء الثلاثي.

أقول: مثل هذا قالوا في ناء: عادة وسنة، وشفة ونحو ذلك. وعندى أن هذه النافع علامة الثاني، وهي هاء الثاني في الأصل.

وتناول قوله تعالى: (قلوا أنؤمن بسموئيل وقومه لنا عابدون).

ونتقف على يُبَشَرُون، وهي مثني نبر، والمراد بها دجلان.

وتحمل إلى نبر، في لغة التنزيل، فهي مفرد مذكر في قوله تعالى: (قلت زب أن يكون لي ولد ولم يسمسني بشر....).

وهي جمع في قوله تعالى: (قيل أنتم بشر ممن خلق...

_________________________
(1) سورة فصلت، آية 12
(2) سورة النساء، آية 33
(3) أقول: إذكى الناحية التقليدية أن هاء النافع هي علامة النافع، ومعنى هذا أن النافع يصار إليها في وصل الكلمة المؤنثة ما بعدها كما يقول: شجرة السباق. انظر باب التذكير والتأنيث.
(4) سورة المؤمنون، آية 47
(5) سورة آل عمران، آية 47
(6) سورة المائدة، آية 18
وهي تتردد كذلك بين الافراد والجمع في آيات عدّة، ولم ترد مثناة إلا في الآية التي أُثبتناها موضحًا للدرس.

ودلالة «بشر» على الإنسان مطلقًا تأتي من أن الكلمة في الأصل تنفيذ الجلد، ومن هنا كان ظاهر الجلد "بشر"، بفتحتين، وجمعها "بشر"، مثل شجرة وشجر. وقد توسعت العربية فذهبت إلى دلالة "البشر" على الإنسان عامة، ثم تنوع الاستعمال فدلت على الأفراد والجمع. وأتت تجد في سعة العربية مجالًا للقول حين تدرك أن الفعل "بشر" والمصدر "بشرى"، و"بشرة"، هي في الحقيقة من "البشر"، وانطلاق "الناسر" في جبين الإنسان، وابتسام الغضون على "بالفعل من هذه المادة القديمة.

ولنلقو قوله تعالى: "وملك السماوات والأرض وما بينهما ..." (1).

أقول: ورد الضمير في قوله: "بينهما" على الثنائية، والثنية هنا اجتماع طرفيهما "السمات" و"الأرض"، ولم يبرّع في الآية أن "السمات" جميع فكيف تندرج في سياق ثنائية؟

والجواب: إن حقيقة الثنائية لم ينظر إليها بل نظر إليها في سياق طرف بجتمع مع طرف آخر فالسمات طرف، والأرض طرف آخر فدعا في حيز المطابقة مثني فجاء ضمير المثني على هذا الوجه (2).

ولنلقو قوله تعالى: "وملك السماوات والأرض وما فيهنَّ" (3).

وفي هذه الآية تجتمع "السمات والأرض"، ولكن لم ينظر فيها إلى طرفين، بل روعي الجمع فجاء ضمير الجمع في قوله: "فيهن".

(1) سورة المائدة، آية 17.
(2) وهذه الآية مثل ما ورد في قوله تعالى: "وما خلقنا السماوات والأرض وما بينهما إلا بالحق" سورة الحجر. «وأولم بيّن الذين كفروا أن السماوات والأرض كانا رتقاً ففُتّفِنما» سورة الأنبياء. «إن الله يملك السماوات والأرض أن تزلال» سورة فاطر.
(3) سورة المائدة، آية 120.
ومن هذه الآية قوله تعالى: «نَسْبِحُ لِهِ السَّمَوَاتِ السَّبْعَ والأَرْضَ وَمِن فِيهِنَّ» (1).
ولكننا نقرأ قوله تعالى: «أَلَمْ يَرَوا أنَّ اللَّهَ خَلَق السَّمَوَاتِ والأَرْضَ قادر على أن يخلق مثلهم؟» (2).
فانتى رد أن السماوات والأرض لم يراع فيها سباق التثنية ولا الجمع المؤمن كما أثبتنا من الآيات اللتين ورد فيها «فيهن»، بل عُقدت السماوات والأرض، جمعاً مذكراً بدلاً من اسم الفاعل في قوله «مثلهم».
أعدت ثانية فأقول: إن سعة العربية في النظر إلى هذه المواد اللغوية تنحاز ما هو داخل في حيير الحدود والقاعدة.
وانتقل قوله تعالى: «فَوَانَ الطَّارِقَانِ من المؤمنين اقتنعوا فأصلحوا بينهما فقَذَّبْت إحداهما على الأخرى فقالا: التي تبغى... فإن قاعدت فاصلحوا بينهما... (3).
أقول: نقف في هذه الآية على كلمة «طائفتان» منى خطأ في الكلمة على كلمة، «الطائفتان»، و«الطائفتان» جمع الناس. وقد روعي في الطائفتين معنى الجمع على أنها مثنى فجاء الفعل «اقتنعوا» مسندًا إلى ضمير الجمع المذكور، ثم عاد الفاعل في قوله «بينهما» على المثني، ثم عادنا إلى حقيقة اللفظ وهي كلمة مؤنَّة كأنها مفرد الطائفتان، فكان العناص: «تبغي» و«فوات»، و«بَعَثْت»، ثم عاد ضمير التثنية في قوله «بينهما».
فانتى نجد مراوغة للمعنى تارة ومراعاة للفظ تارة أخرى فجاء هذا التركيب الجميل، وهو أهم خصائص لغة التنزيل العزيز.

(1) سورة الإسراء، آية 44.
(2) سورة الإسراء، آية 99.
(3) سورة الحج، آية 9.
وقد نقرأ هذه الأشنان وهي تجيء في السياق الشامل الذي عُد من الكثير الشائع، وذلك في قوله تعالى: {إذ هُمّت طائفتان منكم أن تفشلاً وليهما} (1).

ونقل قوله تعالى: {كلنا الجنين آتَة أكلها...} (2).

أقول: ولفظ كلا و كتلا، وإن بناءاً على الثنية، غير أن العربية قد تمثل بهما إلى الفظ فيكونان كاسم المقصور، ويدل على هذا ما يكون من إعرابها. إذا أضيفا إلى اسم ظاهر كا في الآية التي ذكرت، فتكون كإعراب الاسم المقصور، والحركات تُقدّر على الألف، فإذا أضافا إلى ضمير نحو: {كلهما وكلتاها} فيلحظان بإعراب المشي فقوله: جاء كلاهما، ورأيت كليهما.

وفي هذه الآية جاء الفعل {آتَت} مقترناً بناء الثاني، ولم يلحقه ضمير الثنية، ولا نعلم أن نجد بين القراء من قرأ {آتت} بالئثين. وقد جاء {أكلها} بضمير الإفراد المؤنث.

أقول: وهذه القراءة التي لم تشتهر نظير ما في قوله تعالى: {وقد كان لكم آية في فتى النسائ}. (3)

ومن مراعاة المثنى ما ورد من قوله تعالى: {وبذلتاهما بجثيتهم جثتين}. (4)

أقول: وبحيء السفبة {ذُوائَن} مكوسعة بعلامات الثنية {بالاء} أمر يستدعي وقفة خاصة، ذلك أن {ذوات} جمع {ذات} وقد احتملت ياء الثنية، وهذا شيء من طرازات العربية. ومثل هذا قوله تعالى: {ذواتا أفتنان} (5) و{ذواتا} أيضاً جمع {ذات}، ولكنها احتملت ألف الثنية، وهي صفة ل {جتنان} في آية سابقة هي: {وللن خاف موضع ربه جتنان} (6).

(1) سورة آل عمران، آية 122.
(2) سورة الكهف، آية 33.
(3) سورة آل عمران، آية 13.
(4) سورة سبأ، آية 16.
(5) سورة الرحمن، آية 48.
(6) سورة الرحمن، آية 46.
ومن قوله تعالى: (مُدْهَارًا، فِي آيَةُ آيَةٍ يَا رَبِّكَ تَكُذِّبُونَ).

أقول: وقوله: (مُدْهَارًا) مثني صفة لـ (جَنَّان) في آية سابقة هي:

(1) ومن دونها جَنَّان (١).

والمعنى أن الجنّتان اشتقتا خضرتاهما إلى نذار سواداً. والخطاب للمعنى في الآية التي تكررت في هذه السورة ٣٢ مرة، وليس في سياق السورة مثني بل المراد هو المخاطب وهو مفرد، ولكن فواصل سورة الرحمن التي جاءت بالألف والنون اقتضت أن يصار الخطاب إلى النشيد، وليس من مثني.

وهذا غير قوله تعالى: (قل فَمَن رَبِّكَ يَا مُوسى) (٣) فالخطاب في هذه الآية يعود إلى المنادى وهو موسى، ونص الخطاب هو المثنى والمراد به هارون وموسى.

وقد يتصنع سياق النشيد بسياق الجمع فيأتي من ذلك شيء هو من خصوصيات لغة التنزيل، كقوله تعالى: (هذان خصائصاً اختصموا في ربهم) (٤).

والفعل: (اختصموا) مسنداً إلى ضمير الجمع المذكر وليس لضمير الآثرين. وقد يكون هذا من باب أن المثنى قريب من الجمع، وأن أقل الجمع ثلاثة، والثاني اثنان. وهذا من غير سك قد ورد في العربية في حقبة عصر القرآن.

ومن هذا قوله تعالى: (إِفَأَذا هَمَ فَريَقٌ يَخْتَصُمُونَ) (٥)

ولأهل التأويل أن يقولوا إن دلالة (الفرق) على الجمع، وهذا سؤل هذا التوسع ف جاء الفعل يختصمون مسنداً إلى ضمير الجمع المذكر.

(١) سورة الرحمن، الآية ٢٤، ٢٥.
(٢) سورة الرحمن، آية ٢٢.
(٣) سورة طه، آية ٤٩.
(٤) سورة الجم، آية ١٩.
(٥) سورة النمل، آية ٤٥.

٢٠٨
وقد يصرنا هذا إلى قوله تعالى: "إنَّ تنوبًا إلى الله فقد صفت قلوبكم..." (1). والآية في أسلوب الشرط والفعل "تنوبًا" مسند إلى الف الآتيين، ولكن الآية جمعت إلى الثلاثة كلمة "قلوب" وهي جميع مسندة إلى ضمير الآتيين، فننظر كيف يدخل المثنى في سياق الجمع، ولعمري أن هذا لم غريب لغة الذكرى (2).

وتأتي إلى الآية التي وقف عندما النحاة واللغويون طويلاً وهي قوله تعالى: "إن هذا لساحران" (3).

قلت: لقد وقف اللغويون طويلاً عند هذه الآية، فقد ذهب نفر إلى أن في القرآن خانَ، فقد روى أبو معاوية محمد بن خازم التميمي السعدي المتوفي سنة 193 هـ، عن هشام بن علي بن الزبير بن العوام عن أبيه عن عائشة أنه قالت: "ثلاثة أحرف في كتاب الله كُن خطأ من الكتاب"، قوله: "إن هذان لساحران..." (4)، وهذه قراءة ابن كثير وافضل، أما أبو عمر بن العلاء فقد قرأ: "إن هذين لساحران على الجهة الظاهرة المكشوفة، وقد قرأ ابن مسعود: "إن هذان لساحران" بفتح هزة "آن" وهي مثنا "نعم" (5)، وقد قرأ أبو بكر "إن هذان لساحران" بسكان نون "إن".

أقول: والذي في شواهد العربية يثبت أن الآية جاءت على لغة قديمة يلزم فيها المثنى الآل١(6)، وأنشدوا:

(1) سورة التحريم، آية ٤.
(2) ويندرج في هذا قوله تعالى: "والنجم والشجر بسجدان" ـ سورة الرميثة، إن النجم والشجر بسجدان، وقد أخبر عنها بطسجدان، وهذا من باب تقرب المثنى من الجمع.
(3) سورة طه، آية ٣٣.
(4) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن ص ٣٤.
(5) الزمخشري، الكشاف ٣، ٣٧.
(6) الريحاني، شرح الكافئة ١٧٣/٣.

النحو العربي - م ٢٠٩ - \لاز
 wahama 495 - 496 - wahama 497 - wahama

إنا أباهأ وأبا أباهأ قد بلغ في المجد غايتهما

وجاء في وسائ الغرب، قول هوير الحارثي:

تزوذ منا بين أذناه ضربة دعته إلى هايل العراب عقيم (1).

ولغة بني الحارث بن كعب قلب الياء الساكنة إذا افتح ما قبلها ألفاً.

فيقولون: أخذت الدرهمان، واشترت ثوبان (2).

وقد نست بن هذه اللغة لقوام آخرين عدا بني الحارث بن كعب، فهي

معروفة لدى بني العتيبر ويطewn من ربيعة وبي ICU Waeli وزيد وخشع وهمدان

ومزدادة وعذرة (3).

وقد اجتهدت في ألف والياء في المثنى وذهبت بها إلى أن الياء قد تأتي من

إمالة الألف نحو الكسر (4).

وكان القراء اختلفوا فهذا يرفع ما ينصبه ذاك، وذلك يخفض ما يرفعه

هذا (5). وهذا يعني أن القراء اجتهدوا فانسقا فانسابوا.

وأما يدخل في باب النثية تثنية زوج و الزوج واحد وهو نظير آخر،

وكلاهما زوج كالذكر والأنثى، قال تعالى: "فأي خلق الزوجين الذكر

والأنثى" (6). وعلى هذا يفهم قوله تعالى: "فيهما من كل فاكهة زوجان" (7).

-------------------------------------------
(1) لسان العرب 110/4، 113/20، 229/20
(2) تأويل مشكل القرآن ص 326، الصاحبي لابن فارس ص 20.
(3) السبطي، هم الخروج 40/1.
(4) قه اللغة المقارن ص 75 - 92
(5) الطبري، تفسير 1/130.
(6) سورة النجم، آية 45
(7) سورة الرحمن، آية 54.
خاتمة:

هذه إلامة موجزة عرضت فيها للشبيبة في لغة التنزيل لما اشتملت عليه من خصوصيات لا نجدها واضحة على هذا النحو في كلام العرب شعرهم ونثرهم. وتسجل هذه الخصوصيات يضيف مادة إلى تاريخ العربية وتطورها. وقد يكون من المفيد أن أختتم هذه الإلامة بما ورد في فقه اللغة للشعالي في فصل في إجراء الاثنين مجرى الجمع:

قال الشبيبي في كلام له في مجلس عبد الملك بن مروان: رجلان جاونو، فقال عبد الملك: كنت يا شبيبي، قال: يا أمير المؤمنين لم ألحن، مع قول الله - عز وجل - : "هذان خصمان اختصموا في رجهم" (1) فقال عبد الملك: الله دارك يا فقه العراقيين، قد شفيت وكفيت" (2).

أقول: وسعة العربية واختلاف فنون القول ترد على المنطقيين الذين يتعجلون بالتنطخة، وليس لهم من ذكية يستظهروها من كلام العرب، وأقلمن ذلك.

(1) سورة الحج آية 19.
(2) النعيلي، فقه اللغة ص 341 (بتحقيق مصطفى السقا، والأبياري وشلبي).
ما يتعلق بالثنى والجمع أيضاً

وقفت فيها وقفت على جمع من الفوائد اللغوية تصل بما يكون من أبنية العربية، وكيف دُهِب بها في إعراب المعرفين. وهذه الفوائد قد أثبتها التعاليبي في كتابه الشهير "فقه اللغة وسر العربية" وهي:

فصل في الجمع بين شيئين آثرين

ثم ذُكر أحدهما في الكتابة دون الآخر، والمراد به كلاهما معاً من سُنن العرب أن نقول: رأيتُ غمراً وزيداً وسلمت عليه، أي عليها. قال الله عز وجل: "وَالذِّين يَكَزُونَ الْجَهَلَةَ وَالْفَضْحِ لا يَنفِقُونَ في سَبِيلِ اللَّهِ" (1). وتقدير الكلام: ولا ينفقوها في سبيل الله، وقال تعالى: "وَإِذَا رَأَوْا جَاهِزَةٌ أَوْ هُلُو أَنفَضُوا إِلَيْهَا" (2) وتقديره انفضوا إليها. وقال جلّ جلاله: "وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحْقَ أَن يُرْضَوهُمْ" (3)، والمراد: أن يرضوهما (4).

أقول: لقد أخطأ بعض المستشرقين الأوائل ومنهم "نولدك" الألماني حين ذهب، وهو يجل خصائص القرآن، إلى أن هذه الفوائد اللغوية خطاً، وقد فاته أن القرآن جاء بلسان عربي مبين، واللغة في عصر القرآن تؤخذ بهذه السعة والساحة، وهو شيء من "شجاعة" العربية على رأي أبي الفتح عثمان بن جعي.

(1) سورة التوبة آية 34.
(2) سورة الجمعية آية 11.
(3) سورة التوبة آية 22.
(4) فقه اللغة ص 288.
لقد جاء الضمير، وهو يعود إلى المثنى ضمير إفراد إرادة العموم لا الخصوص. وقد عد الثعالبي هذا من "سُنن العرب" في لنهم، وكأنه أدرك ما ندعوه "التطوّر التاريخي للعربية".

وجاء أيضاً في "فقه اللغة": فصل في جمع شيئين من أثين.

قال الثعالبي: "من سُنن العرب إذا ذكرت أثين أن تُجرِّبه مجرى الجماعة، كما تقول عند ذكر العُمَّرين والحسَّين، وكما قال - عزُّ ذكره - "إِن تُنَبِّأَ إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَفَّتُ قُلُوبُكُمَا") (1) ولم يقل: قلباكما، وكما قال - عزُّ وجلٌ: "وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةَ فَاقْطَعُوا أَيْدِيهِا") (2)، ولم يقل: يدَّيهما") (3).

وجاء أيضاً: فصل في جمع الفعل عند تقدمه على الاسم (4).

قال الثعالبي: "رَبَّما تَفَعَّلَ العرب ذلك، لأنه الأصل، فتقول: جاودون بنو فلان، وأكلون البراغيث، وقال الشاعر: رأَيْنَ الْخَوْاَنِي الشَّيْبْ لَدَى الْعَيْنِي فَأَعْرَضْنَ عِنْهُ بِالْحَدَدِ النَّوْاضِرِ") (5).

و قال آخر:

"تَنْجِيَ الرَّبِّ يَعُونَ مَعَانِمًا الفَحْشَةَ عَرُّ السَّحَابَاتِ") (6)

(1) سورة التحريم آية 4.
(2) سورة المائدة آية 38.
(3) فقه اللغة ص 428.
(4) أقول: استعمل الثعالبي عبارة "جمع الفعل"، وهذا ليس قول التحويين، لأن الفعل لا يجمع بل ينسب إلى ضمير الجماعة.
(5) البيت من شواهد التحويين في استد الفعل لضمير الجمع المذكور، وهو من شواهد الألفية (انظر شرح شاينا ابن عقيل). وقال البيت أبو محمد بن عبدالله الغني (معجم الشعراء للمروزي) ص 357، وقد أثر أن ابن أبي ربيعة.
(6) البيت لأبي فراس الحمداني (انظر حاشية ص 328 من فقه اللغة).
وفي القرآن: (وأُرِءَى النجوى الذين ظلموا) (1); وقال - جَلُّ ذكره -: (فَكَمْ عَمِّوا وصُمِّموا كثير منهم) (2).

قول: وهذه الظاهرة اللغوية التي وردت في القرآن وبعض الأبيات دليل على أن القرآن والشعر القديم وثائق تاريخية تثبت شيئًاً من تاريخ العربية تم تطورها بعد أن تم توحيد اللغات الخاصة في عربية موحدة كانت لغة القرآن أجمل صورها. وهذا الذي بقي من تلك اللغات مما يمكن أن يُعدّ خلفات لغوية تقوم دليلًا تاريخيًا على حل العربة قبل القرآن. وقد يكون لي أن أذهب إلى أن كثيراً من هذه المخلفات قد احتُلت أثراً بعد شيوخ لغة القرآن.

وأضاف الثعالبي في: «فصل في إقامة الواحد مُقام الجمع» فقال: هي امن سُنْن العرب إذ تكون: (وَقَرَّنَا بِعِيناءْ أَيْ أَعْيَنَا). وفي القرآن: (فَإِنْ طَيِّبُ لَكُمْ عَن شِيْءٍ مِّنْهُ) (3); وقال - جَلُّ ذكره -: (فَمَنْ نُخْرِجَ كُمْ طَفْلاً) (4) أي أطفالًا، وقال تعالى: (وَكَمْ مِنْ مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تَغْنِي شَفَاعَتِهِمْ شَيْئًا) (5)، وتقديره: وكَمْ مِنْ مِلَائِكَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَقَالَ عَزِّ مِنْ قَائِلٍ -: (فَإِنَّهُمْ عِدَاوُ لِإِلَّاءِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) (6).

وقال: (هُؤُلاء ضِيْفُي) (7)، ولم يقل: أعدائي ولا أضدادي. وقال - جَلُّ جلاله -: (لَا تُفْرَقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ) (8) والتفرقة لا يكون إلا بين أثنيين، والتقدير: لا تُفْرَقْ بَيْنَهُمْ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ وَإِذَا طَلَقَ النَّسَاءِ) (9). وقال: 

(1) سورة الأنبياء آية 3 .
(2) سورة المائدة آية 71.
(3) سورة النساء آية 4 .
(4) سورة الخلق آية 5.
(5) سورة النجم آية 23.
(6) سورة الشعراء آية 77.
(7) سورة الحج آية 48.
(8) سورة البقرة آية 132.
(9) سورة البقرة آية 231.

- 214 -
(وإِنْ كُنْتُمْ جَنِّبًا فَاذْهَرُوا[۱])، وقال: (وَالمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظُهْرًا[۲]).

ومن هذا الباب سُنَّة العرب، أن يقولوا للمرجل العظيم، والملك الكبير: انظروا في أمري، ولأن السادة والملوك يقولون: نحن فعلنا، وإنما أمرنا، فعلى قضية هذا الابتداء يخاطبون في الجواب، كما قال تعالى عَمَّان خَضُّوه

الموت: (رَبَّ ارْجِعُونَ[۳]).

أقول: ولباب الإفراد والثنائية والجمع في لغة القرآن خصوصيات خاصة تشير إلى أن العربية حين وصلت إلى الحد الفاصل بين الفرد والثنائي والجمع قطعت مراحل طويلة، ألا ترى مثلًا أن ما يسمى اسم الجمع مثل ركب وضان ووفد، وقوم وطير ورهد ونحو ذلك يتردد في باب المطابقة بين الإفراد والجمع، ومن غير شك أن المثنى هو أقرب إلى الجمع.

وكذلك ما كان مثل شَجَر وَنَمْر وَبَقَر وَنَحْوَ ذَلِكَ يَجْرِي المُجْرِي نفسه، وليس الواحد من هذا إلا شيئًا حادثًا بعد الجمع، فقد صير إليه بالإحاطة تاء الواحدة، فالتأنثت للفتحة كا هي للتأنثت.

وكذلك ما كان مثل يهود ونصارى ومجوس فإنه غلب فيه الجمع، وليس الواحد إلا حادثًا بالإحاطة ياء النسبة فقالوا: يهودي ونصاري ومجوسي، وعلى هذا يقال: انكلزي أي من الانكليز والأمريكي من الأمريكيين، وفرنسي من الفرنسيين ونحو ذلك.

ويأتي مصداق هذه العلاقة اللغوية بين ما هو مفرد وما هو جمع في قوله تعالى في فصل في الجمع يراد به الواحد، قال: 

_____________________

(1) سورة المائدة آية ۶.
(2) سورة التحريم آية ۴.
(3) سورة المؤمنون آية ۹۹. وانظر فقه اللغة ص ۳۲۹.
من سَنَن العرب الإثنيان بذلك، كما قال تعالى: {ما كان للمشركين أن يُعمَرو مساجد الله} (1)، وإنما أراد المسجد الحرام، وقال: {عزّ وجلّ} (2) {ولاذ قتلت نفاً فاذار أنت فيها} (3)، وكان القاتل واحداً.

ومثل هذا قوله في {فصل في أمر الواحد يلفظ أمر الاثنين}: تقول العرب: افعل ذلك، والمحاطب واحد، كما قال الله {عزّ وجلّ} {أليقيا في جَهَنَمُ كُلٌ كَفَّارٍ عِنْدِهِ} (4)، وهو خطاب {المالك} خازن النار. وكما قال الأعشى:

{وصَلْ عِلْيَ العشَيْنات والضَّحَى ولا تَعْبَد الشيطان والله فاعبَد} (5)

ويقال: إنه أراد: والله فاعبدن، فقلب النون الخفيفة ألفاً. وكذلك قوله {عزّ وجلّ} {أليقيا في جَهَنَمُ} (6).

أقول: وجلة هذا يثبت خصائص العربية التاريخية مثبتة في لغة التنزيل العزيز، وهذه لا تنضح في نص آخر غير نصوص القرآن، وليس في الشعر القديم إلا أشات بسيرة من هذه المادة التاريخية.

---

(1) سورة النبوية آية 17
(2) سورة البقرة آية 77
(3) سورة في آية 24
(4) ديوان الأعشى ص 137 (بتحقيق محمد حسين)
(5) سورة في آية 24

٢١٦
تدخِّل المفرد والمثنى والجمع

من المفيد أن أقف على جملة من النصوص في هذه المسألة التي اجتمع فيها المثنى والجمع فجأة من ذلك شيء حسمت به العربية فأقول:

قال تعالى: {إِنَّ نُوحًا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَلَّتَ قُلُوبَكَ} (1) والخطاب هنا للمثنى، ولم يمنع ذلك من مجيء {قَلُوبَكَ} وهي جمع احتتم ألف الاثنين، وهذا هو الموضع الذي ينبغي الإشارة إليه.

وجاء من هذا في {شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح}: {إِذْ رَسَّمَهُ رَبُّكَ فِي نَفْسِهِ}. (2)

أقول: كأن الحديث الشريف اتجه إلى {أنصاف} وهي جمع، وابتعد عنها يمكن أن يكون ثقيلاً غير مقبول وهو {نصفي} مثلي مضاف.

ومن ذلك ما ورد {من قول أبي جحيفة - رضي الله عنه - خرج رسول الله ﷺ بالهاجرة فأتي بوضوء فتوصَّل. فصلنا الظهر والعصر، وبين يدّيه غزوة، والمرأة والحياَ يمرَون من ورائها}. (3)

(1) ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (عالم الكتب بروت) ص 61. سورة التحريم آية 4.
(2) المصدر السابق.
(3) المصدر السابق ص 93.

- 217 -
أقول: وقد أخبر عن "المرأة والخيل"، وهما مثنى بالجملة الفعلية "ียมوون"

ولم يأت يَبُرَّان، لننتم المطابقة.

ومن هذا ما رواه ابن عباس - رضي الله عنها - "مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بحائط من حياثان المدينة أو مكة فسمع صوت إنسانين يُعْذَبان في قبورهما" (1).

أقول: والمسألة في "إنسانين" مثنى، وهما "يُعْذَبان" بضمير المثنى، ثم جاءت "قبرهما" جمعاً معتملاً ضمير المثنى، وذلك نظر قوله تعالى: اقتضته فلاوطكِ (2).

ووجه في "العقد الفريد": "وأنا طلحة والزبير فلو آمرا بيوتها لكان خيراً لها" (3).

أقول: وهذا من التداخل الذي أشارنا إليه، وهو من الخصائص الظاهرة.

ويندرج في هذا ما جاء في قوله تعالى: "هذان خصائص اختصموا في ربيهم" (4).

قال الزجاج: "عند المؤمنين والكافرين، وكل واحد من المؤمنين خصم" (5).

أقول: وهذا من حيث التأويل صحيح، ولكن الذي في الآية من الناحية اللغوية شيء من تداخل الصيغتين.

وأوقف على الأبيات الآتية:

أنبيت رياح الجفون من الكروى وأبيت منك بليلة الملسوة

---

(1) المصدر السابق ص 198.
(2) ابن عبد ربه، العقد الفريد 5/37.
(3) سورة الحج آية 19.
(4) لسان العرب 131/12.
(5) ابن هشام، مغني اللبص ص 876 (تمكين مازن المبارك وآخرين).
وقول الراجي:

ومهمنين قذفين مرنين ظهراهما مثل ظهور الترسينين (1)

وقول الآخر:

أقلب فيه أجناني كاني أعد بها على الدهر الدنيا (2)

وقال أبو الطيب:

وما أنا يمن يدخل الحب قلبه ولكن من يصير جفونه يعشق (3)

وقال آخر:

كتب اللى بعده الجفون وقلي بياء الهوى مشرب (4)

وقال آخر:

رأت جبلاً فوجب الجبال إن التقت رؤوس كبيرين بمنتظحان (5)

وأما يندرب في هذا قوله تعالى: فبالسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما (6). فالمقنو لمن السارق والسارقة بداها، ولكن وضع الجمع موضوع الاثنين (7).

ووجه في الحديث: "أمرنا أن نخرج الحيض يوم العيدين" (8). والأصل:

يومي العيدين.

(1) شواهد التوضيح والتصحيح ص 61.
(2) ابن رشيق، عمة 42/2.
(3) ديوان المنتدي.
(4) ذيل الأمالي ص 89.
(5) ابن جحي، الخصائص 401/1.
(6) سورة المائدة آية 38.
(7) ما من به الرحمن 210/1.
(8) شواهد التوضيح ص 230.
ومن هذا ما جاء بإفراد ما في حديث الوضوء من قول الراوي: "ومسح أذنيه ظاهرها، وباطنها" (1) وهذا يصدق فيها حكي الفراء من قول بعض العرب: "أكلت رأس شاتين" (2). وكان لغة الشعر تؤذن بالكثير من هذا، فمهن قول الشياح:

"حماية بطن الواديين ترمي سباك من الغز الغوادي مطيرة" (3)

وموضع الشاهد "بطن الواديين" حيث أفرد البطن، والقياس تثنيه. ومثل هذا قول أبي ذئب:

"فتخالسا نفسيهما بنواذى كنواذ الفناب التي لا ترِّف" (4)

فقد جعل كل واحد منها يختلس صاحبه بالطعن.

ووهذا فاش في العربية فإنا نقرأ: "سقطا على وجهها" (5) فجمع الوجه والسبق متى ومنه قول أحدهم: "ما تجبت جفونها من البكاء" (6). ومن هذا قول القائل:

"يا صاحبي فذّد نفسي فنفوسكما وحيثما كنتا قلبتا رسول" (7)

وقول الأبيرد الريوغي:

"ترى العين تستعفيك من معانها وتصرح حتى ما تفعل جفونها" (8)

وفي هذين البيتين شيء من هذا الازدواج في البيت الأول جاءت

المصدر السابق
(1)
المصدر السابق
(2)
المصدر السابق
(3)
المصدر السابق
(4)
المصدر السابق
61
المصدر السابق
70/19
الأغاني (بولاق) 100/17
الأغاني 17/6
المجلة علمية 327/1
المادة 98/2

- 230 -
«نفوسكيا» والأصل «نفسكيا». وفي البيت الثاني جاءت «جفونها»، وحقا
«جفونها» لأن الكلام على «العين»، وهي مفرد.
وقال المتنبي:

وأما أنتم من يدخل الخبّ قلبه ولكن من يبصر جفونته بعيتي(1)
ومن هذا قوله تعالى: «ما وُوري عنها من سوءاتها» (2). وقد اجتمع
المثنى والجمع.

ومن هذا قول أبي لهب: «رأسي بين رؤوسكما حرام إن لم تطلقا ابنتي
محمد» (3). وقال تعالى: «والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين» (4). ومن هذا
ما ورد في «الأغاني»: «تعاروا بأسبابها» (5). ومثل هذا قول أحدهم: ومالات
أفواها بالجوز (6). وجاء من هذا قوله عليه الصلاة والسلام لعلي – رضي الله
 عنه: «إذا أخذتما مضاجعكم» (7).

وقال تعالى: «وداود وسلمان إذ يحكمان في الحريث إذ نفشت فيه غصن
القوم وكنا لحكمهم شاهدين» (8).

وجاء في «طبقات التحويين» (9) النص الآتي:
وذلك أنهم - لعنهم الله - [آراد الشيعة] لما ملوا البلد أظهروا تبديل

(1) ديوان المتنبي.
(2) سورة الأعراف آية 20.
(3) مجلس تعلب 2/38/4 هامش.
(4) سورة يوسف آية 4.
(5) الأغاني (بولاقي) 17/11/2.
(6) العقد الفريد (تحقيق العريان وآخرين) 2/200.
(7) شواهد التوضيح ص 400.
(8) سورة الأبيات آية 78.
(9) طبقات التحويين (ط. دار المعارف) ص 240.

271 -
الثراع وإحالة السن وبدروا إلى رجليين كبيرين من أصحاب سحنون
فقولهما، وعزوا أجسامهما...

وهكذا اجتمع المئتي والجمع.

وحلة هذا مادة تستعين بها على مسيرة العربية وانتقالها من هذه الظواهر
التاريخية إلى مرحلة اللغة التي يحكمها القياس، وإن بقي شيء يحتفظ بطبع
السياق، على أن النحاة واللغويين لم يستفزوا العربية استيفاءً وافياً، وربما وقفوا
على ما هو فاش كثي، كبداهم وفاتهما مواد أخرى.

وقد تقول: إن الدافع للنحاة واللغويين في دأبهم اللغوي - النحوي كان
بسبب معرفة لغة القرآن وفهمها والحفاظ عليها مما عرض لها من آفة اللحن.
وأنا صحيح إلا أنهم لم يستفزوا هذه اللغة استيفاءً تاماً فقد ورد فيها مما نبه
عليه المختصون بعاني القرآن، ما يتعلق عن علم النحويين. لقد وجدنا أن «إذا»
ظرف لما مضى من الزمان، و «إذا» ظرف لما استقبل من الزمان، وهذا هو قول
النحويين الذي دُرِج عليه الدارسون.

غير أن "إذا" قد وردت في شيء من لغة التنزيل وافية لـ "إذا" في إفادة
الاستقبال، وكان النحويين لم يدركون هذا ولا وقفا عليه، في حين أن المعنين
بلغة النزيل أشاروا إليه، ومنه قوله تعالى: "وأنذرهم يوم الخسارة إذ قضى
الأمر" (1).

وقوله تعالى: "وأنذرهم يوم الآزفة إذ القلوب لدى الخناجر
كاظمين" (2).

وقوله تعالى: "فسوف يعلمون إذ الأغلام في أعقابهم" (3).

__________
(1) سورة مريم آية 39.
(2) سورة غافر آية 18.
(3) سورة غافر، آية 71.
وكيا استعملت ﴿إذا بمعنى ﴿إذا ﴿بمعنى ﴿إذا كقوله تعالى: ﴿فيا أبا الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا وقالوا لإنهاهم إذا ضربوا في الأرض أوانوا أو كانوا غزى لهونا عندنا ما ماتوا وما قتلوا﴾.﴿1

و gover Usage: ﴿ولا على الذين إذا ما أنوك لتتحملهم قلت لا أجد ما أحكم عليه﴾.﴿2

و gover Usage: ﴿إذا رأوا تجارة أو هؤلاء انقضوا إليها﴾.﴿3

قال ابن مالك (جمال الدين محمد عبد الله) الرازي: ﴿دن، لو كانوا عندنا وما ماتوا وما قتلوا و﴿لا أجد ما أحكم عليه، مقولان فيها مضي. ﴿وقد ﴿الانفصال المشار إليه واقع فيها مضى. ﴿فالواضع الثلاثة صالحة لـ ﴿إذا وقد ﴿قامت ﴿إذا مقاتها﴾.﴿4

ومن المفيد أن أعرض لشيء من المواد التي أشار إليها ابن مالك لما قصى فيها النحو، فأضيف: ﴿فيا يقع الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا﴾.

قال ابن مالك: ﴿و ﴿هونا ﴿أول الينب ﴿من يقلم ليلة القدر ﴿ن» ﴿ه). ﴿ ﴿وقول عائشة - رضي الله عنها - ﴿إذا ﴿أبنا ﴿كبر ﴿رجل ﴿أضيف، ﴿مئالي ﴿قلع ﴿مقام ﴿مقابل ﴿رق). ﴴ ﴵ ﴿تضم ﴵ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ ﴴ 

(1) سورة آل عمران آية 156.
(2) سورة التوبة آية 92.
(3) سورة الجمعة آية 11.
(4) ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح ص 10.
(5) أخرجه البخاري في: 2 - كتاب الإيمان، 25 - باب قوم ليلة القدر من الإيمان.
(6) أخرجه البخاري في: 60 - كتاب الأذكاراء، 19 - باب قوله تعالى ﴿فإذ كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين﴾.
(7) شواهد التوضيح والتصحيح ص 14.

- ٢٢٣ -
أضاف ابن مالك: والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً لبوته في كلام ألفصح الفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء كقول نهيل بن ضمرة:

"يا فارس الخيّة يوم الزروع قد علموا ومصرفة الحضم لا يكسا ولا وزعا ومدرك البغل في الأعداء يطلبته وما يشأ من تبليهم متعلما"(

وكقول أعيش بن قيس:

"وما يُيد من جميع، بغد، فرقة وما ييد، بغد، من ذي فرقة جمع"

وكقول حانم:

"وآنك مهما تعطى بطنك سُؤلته وفرجك نالا منتهى الدم أجمعا"

وكقول رؤية:

"ما يلّق في أشداقة تلبها إذا أعاد الزوال أو تنهيا"

ومثله:

"إن يسمعوا ريبة طاروا بها فرحًا عقي وما سمعوا من صالح دفنا"(

ومثله:

"إن تستجيروا أجزناكم وإن تهنوا فعنذنا لكم الإنجاد مبذول"

_____________________
(1) البيتان في كتاب وقعة صفين.
(2) وروايته في فصيلة الأعشي ولما يرئ...
(3) من شواهد مغني اللبيب 20، وفي إمال الفناني 318/2، وروايته فيه: وإنّا إن أعطيت... وفي هذه الرواية لم يكن البيت موطئ شاهد.
(4) في جميع أشهر العرب.
(5) من شواهد المغري 197/2، وهو في "الخليفة" 14 (طبعة بولاق) وقاله: عنيّ بن ضمرة.
(6) شواهد التوضيح والتصحيح ص 11.
ومثله:

من نسبته ألفية متكفلاً بنصرة مدعورة وترفه بائس

ومثله:

إن تصرمونة وصلناكم وإن تصلوا ملأتهم أنفس الأعداء إرهاباً

قال ابن مالك: "وما يؤيد هذا الاستعمال قوله تعالى: "إنه نَسَى نُزُّلَ عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين" (3). فعطف على الجواب الذي هو "ظَلَّ" وهو ماضى اللفظ. ولا يعطف على الشيء غالبًا إلا ما يجوز أن يحل محله. وتقدير حاول "ظلَّت" علة "نُزَّل": إن نَسَى ظلت أعناقهم لما نزل خاضعين.

وف هذا الاستعمال، أيضًا مؤيد من القياس، وذلك أن حَلَّ الشرط خاص
بما يتأثر بذمة الشرط لفظاً وتقديراً. واللفظي أصل للتقدير. وجعل الجواب غير خاص بذلك، ولجواز أن يقع فيه جملة إسمية وفعل أمر أو دعاء، أو فعل مقرون بقد أو حرف تنفيض أو بلن أو بـ "ما النافية". فإذا كان الشرط والجواب مضارعين وافقاً الأصل. لأن المراد منها الاستقبال. ودلالة المضارع عليه خلافة الموضع. وما وافق الوضع أصل لما خالفه. وإذا كان مضارع خلافاً الأصل، وحُسنها وجود التشاكل. وإذا كان أحدهما مضارعاً والآخر مضاربًة حصلت الموافقة من وجه، والاختلاف من وجه. وتقديم الموافق أولى من تقديم المخالف، لأن المخالف نائب عن غيره. والموافقة ليس نائبًا. ولأن المضارع بعد آدة الشرط غير مصرفًا عليها وضع له، إذ هو بافي على الاستقبال، والملائمة بعدها مصرفًا عريًا وضع له، إذ هو ماضي اللفظ مستقبل المعنى. فهو ذو تعبير في اللفظ دون

(1) المصدر السابق.
(2) قال العني: أنشد ابن جعفي وغيره، ولم ينسبه أحد إلى قائله، وانظر شواهد التوضيح ص
(4) سورة الشعراء آية 4.

المتحو العربي - م 14

٢٦٥
معنى، على تقدير كونه في الأصل مضارعاً. فردته الأداة مضاس الليف ولم يتغير معناه. وهذا مذهب المبرد. أو هو تغيير في المعنى دون الليف، على تقدير كونه في الأصل مضاس الليف ومعناه. فغرست الأداة معناه دون لفظه. وهذا هو المذهب المختار. وإذا كان ذا تغييرًا، فالتأخير أولى به من التقدم لأن تغيير الأواخر أكثر من تغيير الأولات.

أقول: وقد يرد في لغة الشعر ما يتعدى عن القاعدة التي تشير استعمالاً. ولا نستطيع أن نحمل ذلك على الشذوذ والندور، بل إن أي لم يأت إلى أن هذا الخروج عن القاعدة شيء من سعة العربية، ولا سيما ما كان من ذلك في لغة الشعر.

ومن هذا حل "متى"، على "إذا". وحل "إذا" على "متى". قال ابن مالك: " دونظير حل "متى"، على "إذا"، وحل "إذا" على "متى" حملهم "إن" على "لو" في رفع الفعل بعدها، وحملهم "لو" على "إن" في الجزم بها. فمن رفع الفعل بعد "إن" حلالاً على "لو" قراءة طلحة. فعلى توزيع من البشرين سعد(1) سكين الرواه وتفحيف النون، فأثبت نون الرفع في فعل الشرط بعد "إذ"، اجتهاد بـ "ما" حلالاً لها على "لو". ومن الجزم بـ "لو" حلالاً على "إن".

قول الشاعر:

لم تعود حين فر قومك بي كنت في الأمن في أعز مكن.

ومثله:

لو يشاطره ذم ممفعه... لاحق الأطرال نهد ذو خصل.

(1) شواهد التوضيح ص 16 - 17
(2) سورة مريم آية 22
(3) لم يرد في كتاب الشواهد.
(4) من أئمة الحديث 37/3 (ط. بولاقي) وقاله امرأة من بني الحارث، وهو من شواهد الكافية وشرح الألفية، والمغني، ونافع.

٢٢٦
ومثله قول الآخر:

تمت فؤادك لو بحزنك ما صنعت إحدى نساء بني دُخل بن شبيبان.

أقول: جاء الفعل مجازاً بعد "لو" وهو خلاف الشائع المعروف، ولكنني لا أقول أنها ضرورة "ارتقبها" الشاعر، ذلك أن الضرورة موطن ضعف، وليس الشاعر ذو القوة والسطوة لاجتنا إليها. إنها سياحة العربية وسعتها وسطة الشاعر وفنه، كل أولئك يأتي بهذه اللغة الشعرية.

وليس لي أن أقول كما قال ابن مالك وغيره من النحوين واللغويين بجعلهم أن ما ورد من هذه المواد خارج عن "المعيارية" العربية. وهل كانت هذه "المعيارية" غير سعة العربية وساحتها؟ وهل لي أن أقول إن قائلة البيت "ولو يشار به..." وهي امرأة من بني الحارثي كما ورد في "الحاسة"، وقال البيت الآخر "تمت فؤادك..." وهو لقبت بن زرارة، غير فضيحين لأنها خرجا على هذه "المعيارية"؟

لا، لن أقول ذلك، بل إن أذهب إلى فصاحة ما كان من قولها.

ومن حمل هذه المواد الفصيحية القديمة على التجاوز قول النحوين: "إجراء المعتل مجرى الصحيح بإثبات ألف المعتل الآخر والاكتفاء بتقدير حذف الضمة التي كان شوبتها مثوى في الرفع".

ومن هذا قول القائل:

وتنضح متي شيخة عشمية كأن لم تر قبل أسيراً يومياً.

(1) وقائلة لقبت بن زرارة، كا في لسان العرب (ت. ي. م).
(2) استعملت "المعيارية"، وهي مصطلح معاصر، لضرورتها، وقد أضيف هذا لنفسي.
(3) شواهد التوضيح والتصحيح ص 30.
(4) من شواهد العربية، والبيت لعبد يغوث الحارثي، وهو من شواهد "المغني"، وقال الفلاي في ذيل الأمالي: قال الأخفش: هذه رواية أهل الكوفة، وهو عندنا خطأ. والصواب فنزي، بحذف النون، علامة الجزم. - 227 -
وقول الآخر:

إذا العجوز عُشِيت فظَّلًا ولا تَرَضَّاهَا ولا تَمَتَّقَّی(1)

وليس لنا أن نحمل بسرا ما ورد في الشاهدين على الضرورة، وذلك أن
شيئاً من ذلك ورد في قول النبي : "مَن أكَل من هذه الشجرة فلَا
يُفضِّلنا(2).

ومن هذا أيضاً قراءة قبلل : "إِنَّ مَن يَتَقُّ وَيَصُرَّ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ
المحسنين"(3).

وكذا قول الشاعر:

أَلَمْ يُنْتِهِكَ وَالأنباءُ تَنْبِميّ بِالْوَقْتِ لِبُنَىٰ زِبَادٍ(4)

ومنه قول عائشة - رضي الله عنها - : "إِن يُقِم مَقَامٍ يُرِي(5)
وقول رسول الله في إحدى الروايتين : "مَرو أَبا بَكْرٍ فَليَصِلِّ
بالناس"(6).

ومنه قول الشاعر:

مَجَّوَتْ زَبْدُانْ ثُمَّ جَسَتْ مَعْمَنَداً مِن هَجْوُزُبُتْانْ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَذْعَ(7)

قلت: هذه العربية في سعتها، وهي ليست خاصة بالشعر فقد استفاض
الخبر من ذلك في لغة النثر.

__________________________
(1) من شواهد العيني، وقائله رؤية.
(2) أخرجه البخاري في: 10 - كتاب الأذان، 120 - باب ما جاء في النوى البيضاء، البصل والكرات.
(3) سورة يس 60 آية 90.
(4) من شواهد الكتب، وقائله فيض بن زهير.
(5) أخرجه البخاري في: 10 - كتاب الأذان، 127 - باب من اسم الناس تكبر الإمام.
(6) أخرج البخاري في: 10 - كتاب الأذان، 127 - باب من اسم الناس تكبر الإمام.
(7) قال العيني: لم أقف على قائله.
نعم، قد يتجاوز الشاعر فيخرج عن الحد المألوف معتدماً أن فُهْهُ يجيء له ذلك، وأن المعبرين يتقبلون ما سمعوه ولا يحملونه على التجاوز.

وقد اهتدى النحويون واللغويون إلى الإشاعات، فجعلوا الألف متولدة عن إشاع فتحة الراق، بعد سقوط الألف جزماً، وقالوا: هي لغة معروفة، أي إشاع الحركات وتوليد الأحرف الثلاثة بعدها. وهم قيل في تحليل هذه المادة اللغوية فإن الأمر لا يبدو عن سعة العربية وتعدلالغاتها.

ومن ذلك قراءة أبي جعفر: «سواء عليهم أستغفَّرت هم» (1) بعد الهزة.

والأصل: استغفَّرت، همزة وصل، ثم دخلت همزة الاستفهام فصار أستغفَّرت، بالقطع والفتح والقصر. مثل: «أصطفًى البنات على البنين» (2).

وسقطت همزة الوصل سقوطاً لا تقدير معه، كما يفعل بها بعد راو العطف وفائه، وأشبع فتحة همزة الاستفهام وتولدت بعدها ألف، كما قالوا: بين زيد قائم جاء عمرو، يريدون: بين أوقات قيام زيد جاء عمرو، فأشبع فتحة النون وتولدت الألف.

وحكي الفراء عن بعض العرب: أكلت هُجَا شاة. يريد: هم شاة، فأشبع فتحة الميم وتولدت الألف (3).

أقول: وكان النحاة واللغويين ذهبوا في موارن إشاع؛ إلى القول بالضرورة، وأن ليس للشاعر إلا اللجوء إليها. وفاجهم أن الشاعر المتفق، لولا شعوره بسطته، لكن له أن يبتعد عن هذا الذي حملوه على الضرورة.

وهل لي أن أقول أن الفرذدق مضطر في قوله:

فظلاً يُفيطن، «الوراق» عليها بأيديهما من أكل شرط معم

__________________________
(1) سورة المنافقون آية 6
(2) سورة الصافات آية 153
(3) شواهد التوضيح والتصحيح ص 22
وفي طوفه أن يدير الأمر على غير هذا فلا يذهب إلى "الوراق" ويريد به "الورق".

ومثل هذا قول ابن هرمة من قصيدة في رثاء ابنه:

فَأَنَتِ من الخواتِل حين تُرُمَي ومن ذم الرجال "لِمُنَرَّاح"

وقول الزبير:

أَقْلِذ ذِخْرٌ عَلِى الْكَلْكَال يا ناقما ما جَلَّت من جَال

وقول الفرزدق:

"تَنْضَي بُدَاهَا القَصِي في كل هاجرة تَنْفَى الدندانير تنقاذ الصياريف".(1)

قوله: وليس لنا أن نذهب إلى الضرورة، ذلك أن شيئًا من هذا جاء في القراءات، ومن ذلك رواية أحمد بن صالح عن ورش: "مالك يوم الدين"(2). وقراءة الحسن "سائرهم: دار الفاسقين"(3)، بإشاع ضمة المهرة. ومن ذلك رواية أحمد بن صالح عن ورش: "إياك نعمد، وإياك نستعين"(4)، بإشاع ضمة الدال.

وليس غريبا ما ورد في "الخزازة"(5) من قول الشاعر:

"وأني حوثها يشني الموئي بضربى من حُوثها سلكو أدنو فancellو"(6)

(1) قول الأبيات المتقدمة وردت في باب إشاع الحركة، في كتاب اللغة كالشافية لأبن الحجاب، وشرحه للرضي، وفي المجمع كما في لسان العرب.
(2) سورة الفاتحة آية 3.
(3) سورة الأعراف آية 145.
(4) سورة الفاتحة آية 4.
(5) خزازة الأدب، انظر الشاهد.
(6) انظر: شرح الشافية بباب إشاع الحركات، وانظر لسان العرب ديوان.
قول الراجِز:

"غيّطاء جمّاء العظام غطِّى، كَانَ في أنيابها «القرنفل»(1)

خاتمة:

هذه وقفات على نصوص قديمة شعرًا وثريّا تتردّد بين القاعدة والشذوذ.
وقد اقتصرت على هذا الموجز أخذ منه دليلاً على أن هذا التقسيم إلى القاعدة والشذوذ ليس من العلم، ذلك أن ما عرف بالشذوذ عربيٌة كثيرة وما لا تقل في التردد عنا أطلق عليه "قواعد". ولو أني واصلت المسيرة لكان لي من هذا كله كتاب واحد يشمل على الكثير مما يندرج في سعة العربية.

(1) لسان العرب «قرنفل».
الفصل السادس

العربية وإجادة النظم

إنما يتصل باب التقديم والتأخير يندرج في حسن النظم، ثم إنه بعد ذلك يفي بخصوصية تصل بالدلالة وإصابة الغرض.

وقد أحسن التعلمي في القسم الثاني من كتابه "فقه اللغة"، وهو الذي سباه "سر العربية" حين أثبت فضلاً (1) في تقديم المؤخرة وتأخير المقدم فقال:

"العرب تبتدأ بذكر الشيء والمقدم غيره كما قال "عَرَّ وَجَلَّ" : "فَبَعَيْنِي لِرَبِّي وَاسْجُدْي، وَارْكُحِي مَعَ الْرَّاكِمِينَ" (2)، وكما قال تعالى : "فَمَن كَفَّارٌ، مَن فَوْلِيْنِكَ، مَن فَوْلِيْنِكَ" (3)، وكما قال "عَرَّ وَجَلَّ" : "يَبْعَطُ مَن يَشَاء إِنَّا وَيَبْطُ" (4) وَمَن يَشَاءَ الْذِّكْرُ" (5)، وكما قال تعالى : "وَهُوَ الَّذِي خَلقَ اللَّيْلَ وَالنَّهْرَ" (6).

أقول: وقد فطن التعلمي إلى دقائق "النظم" فأدرك أن الذي قد يبدأ به ليس هو المقدم المارد بحذف الاسماء له وتوجيه النظر إليه. وهذا يعني أن "العنابة" بالشيء حين تقديمه قد يصار إليها بأسلوب آخر. وقول التعلمي:

"المقدم غيره" أراد به أن إحسان النظم استدعي أن يعدل عنا يجب أن يُقدِّم، وهذا خلاف الكثير المشهور.

(1) التعلمي، فقه اللغة ص 1322 (بتحقيق السما والابناري ورشلي).
(2) سورة آل عمران آية 43.
(3) سورة التغآن آية 3.
(4) سورة الشورى آية 49.
(5) سورة الأنيبياء آية 33.

232 -
وأضاف الثعالبي ما يندرج في "القدوم والتاريخ" قوله تعالى: «آتونى أفرع عليه قطراً» (1) تقديره: »آتونى فرغ عليه«، وكما قال - جلّ جلاله: «الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له جوحاً قبئاً» (2)، وتقديره: »أنزل على عبده الكتاب قبئاً ولم يجعل له جوحاً قبئاً«. ولكن الثعالبي لم يوفق لما أراد حين جعل قول امروء القيس:

ولو أنّ ما أسقى لاند معيشةٌ - كفاني، وقلبي، قليل من المال من هذا الباب في سلوكه سبيل التقديم والتاريخ، لأن التقدير: كفاني قليل من المال، ولم أطلب. وأهل البلاغة جعلوا البيت من شواهد فساد التركيب.

وعقد الثعالبي فصله في "كتابه، وسمه - 'إضافة الاسم إلى الفعل' فقال: "هو من سنّ العرب، تقول: هذا عام يعثُ الناس (4)، وهذا يوم يدخل الأمير".

وفي القرآن: "ربّ فانتظري إلى يوم يبعثون" (5)، وقال - عزّ ذكره - "هذا يوم لا ينطقون" (6). وفي الخبر عن النبي - عليه الصلاة و السلام ليخرج من موضعه كيوم ولدته أمه«.

---

(1) سورة الكهف آية 96.
(2) سورة الكهف، الآياتان 1، 2.
(3) الثعالبي، فقه اللغة ص 33.
(4) أقول: وقال الثعالبي هذا يوماً إلى قوله تعالى: "ثم يأتي من بعد ذلك عام في يعثُ الناس".
(5) سورة يوسف، 49. غير أن الثعالبي ذهب إلى أن الاسم يضاف إلى جملة الفعل 'يُبعث الناس'، ومن هنا حمست الإضافة، ولم يسمّين 'يُبعثون' 'يُعصيهم'. وهذا عكس ما ورد في الآية ذلك أن 'يُعصيهم' فيها قد فصل بينه وبين الجملة الفعلية بالباجز والمحرر فيها، فكما حسم النظم في الآية حسن كذلك في شاهد الثعالبي، ولو نوّن 'عام' في الشاهد الذي أتي به لم يحسم النظم.
(6) سورة الرسولات آية 79.
(7) سورة الرسولات آية 35.
أقول: والاضافة هنا قد حسن فيها، ولولا الإضافة لكان على القائل أن ينون، والتنوين زيادة نثل الكلام لا يحسن بها النظم.

وعقد المؤلف فصلاً في الكنياية عمّا لم يجر ذكره من قبل فقال:

العرب تقدّم عليها توسعًا واقتدارًا واختصارًا، ثقة بفهم المخاطب، كما قال: عزُّ ذكره.: "كلُّ مِن علِيها فانْ" (1)، أي مّن على الأرض؛ وكما قال: حتي توارت بالحجاب (2)، يعني الشمس، وكما قال: عز وجل.: "كلأ إذا بلغت الزراق" (3)، يعني الروح، فكّن عن الأرض والشمس والروح، من غير أن يُجري ذكرها (4).

أقول: وقولة الكنياية من مصطلح أهل البلاغة والنحاة الكوفيّين لما دعي أن البصرين "الضمير". واستعمال الضمير هنا من غير ذكر عائده قبله يفي بحاجة العرب المتوضئ للإنجاز اعتياداً على فهم القارئ الفطن، وهذا باب يدخل في إحسان نظم الكلام.

أضاف الشاعر أبيات أخرى في الفصل نفسه مؤديةً كأراد الغرض عينه وهي: قال حاجم الطائي:

أماً ما يغني للثراء عن الفقى، إذا حشرجت بومة وضاق بها الصدر.

يعني إذا حشرجت النفس. وقال دقّيلي:

إني كان ابراهيم مضطلمًا بها فلتصلح من بعده ملخارق.

يعني الخلافة، ولم يسّمها فيها قبل (5).

(1) سورة الرحمن آية ۲۶.
(2) سورة ص آية ۲۷.
(3) سورة القباء آية ۷۶.
(4) فقه اللغة ص ۳۲۴.
(5) المصدر السابق.
وقال عبد الله بن المعتز:

"وَنَذَمَّهَا دَعُوتُ فِهْبٍ نَخْوِي وَسَلَّلْهَا كَأَنْ خَرَّتْ العِقَيْبُ

 يعني: وَسَلَّلَ الخَرْم، ولم يَبْعَذ ذُكُورًا.) (1)

أقول: نعم إن الأبيات تندرج في الفصل الذي عقده الثعالبي، غير أن أرى أن الشاعر لم يصح إلى هذا تأكيداً للغرض، بل فرضت عليه ذلك قضية الوزن التي كثيراً ما تضطر الشاعر إلى أن يقول ماعلم أن اللغة على سعتها وساحتها لا تؤذن بذلك.

وعقد الثعالبي فصلاً في "الفصل على اللفظ والمسمى للمجاورة" فقال:

"العرب تفعل ذلك فقال: هذا جَحَرُ ضَبُّ خَرْبِ، وَ"الخَرْبِ"، نعت الجُحَر، لا نعت الضَبَّ، ولكن الجوار عمل عليه، كما قال امرؤ القيس:

كان شبيهاً في عرائن وِبِلَه كبير الناس في جِياد مَرْزَمَل
فالزمَل: نعت "الشيخ"، لا نعت البجاد، وحقَفَه الرفع، ولكن خفَّضه للفجار، وكما قال الآخر:

يا لِيَّ شَيْخَكِ قَد عَدَّاء مَنْقَلْدًا سَيِبًَا وَرُحْماً
والرُحْم لا يُتَقَلَّدَ، وإنما قال ذلك لمجاورته للمسيف.

وفي القرآن: فَأَجْعَمُوا أَمْرَكَمْ وَشَرْكَتَكَمْ. (2)
ولا يقال: أجَمَّت الشركاء، وإنما يقال: جَمِيعُ شركائي، وأَجَمِّعْت أَمرِي؛ وإنما قال ذلك للمجاورة. كما قال النبي - ﷺ: "أَرْجِعْنَ مَأْزُوراتٍ غير مأجوراتٍ، وأصلها مسوزيات، من الوزر، ولكن أجراها تجْرِي المأجورات للمجاورة بينها، وكقوله: بالภายاب والغيايا، ولا يقال: الـِّعَدَاءا إذا أفردت عن العشيا، لأنها

(1) المصدر السابق.
(2) سورة يونس آية 71.
الإجابة: والعامة تقول: جاء الولد والأكسة، والأكسة لا نجيء ولكن للجوار
حق في الكلام؟

أقول: إن مراعاة اللفظ تقتضي مراعاة الأنبية، وهذا يدخل في باب التناسب، والغريبة تحتفظ بهذه المراعاة ولو خالفت أصلاً من أصول اللغة، إلا أن المفعول بـ "الخضوع" يشير إلى الخضوع وفق الكلمة الرفع، ويتولى إلى خلافة البنية الصورية حفاظاً على التناسب، وهذا التحول كما في "مآورة" يدرج في باب الحضا.

ومن هذا قراءة أبي جعفر يزيد بن الفقعاء في قوله تعالى: "سلاسلة وأغلالا وسیرا" (1) وحق "سلاسلة" أن تكون "سلاسل" بغير تونين، ولكن التناسب قضى أن يتجاوز هذا فنُون الكلمة خلافاً للمعروف.

وهذا كله يدخل في إحسان التنظيم الذي هو من خصائص العربية.

ومن هذا فصل عقده一路上ليما لما أشارنا إليه وهو "التناسب" فأنما يناسب "العمل على اللفظ والمعنى للمجاورة" الذي أثبتناه وعلقنا عليه، فقال مضيفاً:

"العرب تسمى الشيء باسم غيره إذا كان مجاورا له أو كان منه بسبب كنماثتهم المطر بالسواء، لأنه منها ينزل، وفي القرآن: "يرسل السواء عليهم مداراً" (2) أي المطر، وكما قال - جلّ اسمه - "إني أراة أعره خراً" (3)، أي عنباء، ولا خفاء مناسبتها، وكما يقال: "عينف الإزار، أي عنيف الفرج"، في أمثال كثيرة... (4).

أقول: والتناسب في هذا شيء من كمال العربية الذي أقيم على إحسان التنظيم.

(1) (2) (3) (4) (5) فقه اللغة ص 326.
خاتمة:

كنت قد عرضت في هذا "الوجيز" للنحو القديم وأصوله، وكيف أن النحاة المتقدمين قد صنعوه على غير مثال مُثل لهم. لقد حفزهم إلى صنعهم هذه لغة التنزيل وما كان فيما من فوائد وخصائص قد فاجأتهم. ثم إن اللحن والتجاوز على حدود اللغة صارا من الأمور التي تضنّ سمعهم. لقد اهتنوا بسليقتهما وما ورثوها من معرفة لغوية وجدوها في مادة الأدب القديم، إلى وضع النحو. وقد أعنهما على صنعهم منطق لغوي أفاض من العلوم الإسلامية ولا سيما علم الكلام. وقد كان من العلم أن ندفع ما قبل وما يقال عن تأثير منطق أرسطو في النحو. وقد شارك في هذا الدفع جهرة من الدارسين العرب وغيرهم.

ثم عرضت للدرس الحديث في النحو الذي عرفه الغربيون وشاع منه النحو التحويلي الذي بشر به والتزم العالم الأمريكي نوام شومسكي، ثم شدّدنا الدارسون العرب أشتنأنا منه وصاروا يهللون له بحق أو باطل، ويسعون إلى ابتسار نتائج من تراكيب يدعون فيها أنها شيء "تحويلي" جديد. وقلت: إن من حق الغربيين أن يتجهوا ويدعووا، وإن كان هذا الاجتهاد موضع نظر، ذلك أن "النحو التحويلي" لم يصل إلى الدرجة التي يكون فيها علمًا يدخل في الكتب التعليمية عندهم.

غير أن أصحابنا العرب وصلوا في هذا الجديد إلى أنه نهاية العلم فصنفوا فيه وأوحا إلى الدارسين الذين لم يكونوا على معرفة من خصوصيات العلم، أن ما جاء به لا بد أن يكون منهج متعلّم. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل راحوا يفتشون عنا خيلهم أنه من منهجهم في مصادرنا القديمة. لقد ذهب - 237 -
غير واحد يعتقد ما في "الكتاب" لسيبويه، والأصول" لابن السراج وغيرهما فيقف على موارد لم يدركها على حقيقتها ملصقاً بها ما يريد في منهج التحويلي، وما يقوله من "العربية العميقة" وال"العربية المنطوية".

نرى أحد هؤلاء يذهب إلى أن "الذكرى" بنية عميقة، و"التاريخ" بنياً مسطحة لافتقاره على علامة التاريخ، وشيء مثل هذا يدعي فيه ما لا يعنى بآية حال.

لقد عرضت لهذا، وقفت إن باب "التصدر والتأخير" لدى عبد القاهر الجرجاني يندرج في باب النظم، ولا يمكن أن نقصره على "منهج التحويل" الجديد، ذلك أن التقدير يقتضي حسن النظم الذي هو ملاك البلاغة، كما أن "التاريخ" كذلك.

أين كلام سيبويه وسائر النحاة القداميين، وكلام عبد القاهر من هذا الذي يضطرون فيه؟

ثم عرضت لنهاج منهج التحويل التي بسطها بعض الدارسين العرب.

وقد بدأ أن أتحول إلى النحو فآقول أن مادته القديمة قد انتقلت بمواد لغوية بعيدة عن علم النحو الذي جُلَّ ما ينال به هو الإعراب، وما يتعلق بهذا من مواد حرشف وأنفعال وأسوبا. ثم أشرت إلى أن كثيراً من مواده قد ذهبت بل انعدمت في القصيدة المعاصرة، وقد أشرت إلى هذه المواد. ثم عرضت لشيء من المواد اللغوية التي لم يستوفِ درسها النحاة القدامى.

وهو كله يفرض علينا أن نتبين ضروب من الدروس التحويلية:

1- النحو التاريخي القديم ندرسه كما ندرس المواد التاريخية فنطلق على مصادره وتطور مادته طوال العصور. وهذا يعنينا أن نأخذنا حساسة التحصص للقديم ليقدمه بل ندرسه فنفف على ما أحسن فيه الدارسون الأوائل، كما نقف في الوقت نفسه على ما قسرو فيه.
ولسنا ننكر التقصير، ذلك أن القدماء على إحسانهم في معرفة الأصوات، وضبطهم لكثير من مسائل هذا العلم، قد قصروا في فهم الأصوات الصادرة التي يدخل فيها ما أسماه بالحركات، وهي أصوات قصيرة في الحقيقة.

2- النحو العربي الجديد: وأريد به ما يدخل في القواعد النحوية مستتبرة من نصوص العربية المعاصرة، وأريد بها اللغة التي يتقيد بها الأدباء وغيرهم ولا يتسمحون بقبول ما خالف أصول العربية.

وهذا يعني أن كثيراً ما يلزم في لغة العاملين في الصحافة ومتلك طائفة من أهل العلوم الاجتماعية الإنسانية، لا يمكن أن يكون مادة نستقري فيها النحو الجديد.

وبعد هذا جهد سلكته فيه سبيل العلم ابتعث فيه الخير لجمهرة الدارسين.
# فهرست الكتاب

<table>
<thead>
<tr>
<th>الموضوع</th>
<th>الصفحة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>المقدمة</td>
<td>5</td>
</tr>
</tbody>
</table>

| الباب الأول: النحو العربي والدرس الحديث | 9       |
| الباب الثاني: الوصفون وال نحو العربي | 22      |
| الباب الثالث: النحو العربي وأرسطو | 43      |

| الباب الثاني: نظرية المنهج التحويلي: كتاب وتطبيقات | 79      |
| الباب الثاني: الذاهب من سواد النحو القديم في العربية الحديثة | 109     |

## باب الهمزة

<p>| | |</p>
<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>لنداء القريب</td>
<td>111</td>
</tr>
<tr>
<td>همزة التسوية</td>
<td>111</td>
</tr>
<tr>
<td>الألف</td>
<td>112</td>
</tr>
<tr>
<td>آمين</td>
<td>113</td>
</tr>
<tr>
<td>آه</td>
<td>114</td>
</tr>
<tr>
<td>أب</td>
<td>114</td>
</tr>
<tr>
<td>أبعع</td>
<td>115</td>
</tr>
<tr>
<td>أصص</td>
<td>115</td>
</tr>
<tr>
<td>ابن</td>
<td>116</td>
</tr>
<tr>
<td>أجدَك</td>
<td>116</td>
</tr>
<tr>
<td>أجمع</td>
<td>116</td>
</tr>
</tbody>
</table>

النحو العربي - م 241
<table>
<thead>
<tr>
<th>الموضوع</th>
<th>صفحة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>أول أولاً</td>
<td>128</td>
</tr>
<tr>
<td>أويل</td>
<td>128</td>
</tr>
<tr>
<td>أواه</td>
<td>128</td>
</tr>
<tr>
<td>أي</td>
<td>129</td>
</tr>
<tr>
<td>أي</td>
<td>129</td>
</tr>
<tr>
<td>أي</td>
<td>129</td>
</tr>
<tr>
<td>أين</td>
<td>130</td>
</tr>
<tr>
<td>أين</td>
<td>130</td>
</tr>
<tr>
<td>أين</td>
<td>130</td>
</tr>
<tr>
<td>أي</td>
<td>130</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>باب الباء</th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>له</td>
<td>131</td>
</tr>
<tr>
<td>له</td>
<td>131</td>
</tr>
<tr>
<td>له</td>
<td>131</td>
</tr>
<tr>
<td>له</td>
<td>132</td>
</tr>
<tr>
<td>له</td>
<td>132</td>
</tr>
<tr>
<td>له</td>
<td>132</td>
</tr>
<tr>
<td>له</td>
<td>132</td>
</tr>
<tr>
<td>له</td>
<td>132</td>
</tr>
<tr>
<td>له</td>
<td>133</td>
</tr>
<tr>
<td>لها</td>
<td>133</td>
</tr>
<tr>
<td>لها</td>
<td>133</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>باب الناء</th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>تاء القسم</td>
<td>135</td>
</tr>
<tr>
<td>تاء</td>
<td>135</td>
</tr>
<tr>
<td>ناحي</td>
<td>135</td>
</tr>
<tr>
<td>ناحي</td>
<td>136</td>
</tr>
<tr>
<td>ترك</td>
<td>136</td>
</tr>
</tbody>
</table>

243
<table>
<thead>
<tr>
<th>صفحة</th>
<th>الموضوع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>136</td>
<td>تعلّم نُفَّذَة</td>
</tr>
<tr>
<td>137</td>
<td>نُفَّذَة تَلَفَّتْ</td>
</tr>
<tr>
<td>137</td>
<td>تَلَفَّتْ تَلِفَتْ</td>
</tr>
<tr>
<td>138</td>
<td>باب الثامنة</td>
</tr>
<tr>
<td>138</td>
<td>ثلاثة تَلَفَّتْ</td>
</tr>
<tr>
<td>138</td>
<td>ثلاث تَلَفَّتْ</td>
</tr>
<tr>
<td>138</td>
<td>تَلَفَّتْ تَلَفَّتْ</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>صفحة</th>
<th>باب الجيم</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>139</td>
<td>جِمْهُر بَعْض حُمُّار</td>
</tr>
<tr>
<td>139</td>
<td>بَعْض حُمُّار جَمْع جَمْع</td>
</tr>
<tr>
<td>140</td>
<td>جَمْع جَمْع جَمْع العَفْر</td>
</tr>
<tr>
<td>140</td>
<td>العَفْر جَمْع جَمْع</td>
</tr>
<tr>
<td>141</td>
<td>جَمْع جَمْع جَمْع</td>
</tr>
<tr>
<td>141</td>
<td>جَمْع جَمْع جَمْع</td>
</tr>
<tr>
<td>141</td>
<td>جَمْع جَمْع جَمْع</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>صفحة</th>
<th>باب الحاء</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>143</td>
<td>حَار حَار حَار</td>
</tr>
<tr>
<td>143</td>
<td>حَار حَار حَار</td>
</tr>
<tr>
<td>143</td>
<td>حَار حَار حَار</td>
</tr>
<tr>
<td>144</td>
<td>حَار حَار حَار</td>
</tr>
<tr>
<td>144</td>
<td>حَار حَار حَار</td>
</tr>
<tr>
<td>144</td>
<td>حَار حَار حَار</td>
</tr>
<tr>
<td>145</td>
<td>حَار حَار حَار</td>
</tr>
<tr>
<td>145</td>
<td>حَار حَار حَار</td>
</tr>
<tr>
<td>145</td>
<td>حَار حَار حَار</td>
</tr>
<tr>
<td>145</td>
<td>حَار حَار حَار</td>
</tr>
</tbody>
</table>

244
الموضوع

باب الغين
عثورة
غلوة

باب الفاء
فل

باب القاف
تَمَعَّد
تَلُون

باب الكاف
كَاثِن، كأي
تَتمَع
تَكَرَّما
تَخَرَب
كَثْرَة
كَثْرَة

باب اللام
لَؤمَان
لآ
لا
لا
لَذَن
لَدُون
لَغَا
لَعَمْر
لِكَاع
لِكَا
لَوَمَا
الموضوع

باب النون

170
170
170

باب الهاء

171
171
171
172
172

باب الواو

173
173
173
174
174
174
175
175

الفصل الثالث: القاعدة والندوز
الفصل الرابع: من ملاك اللغة
الفصل الخامس: مع المشتى والثنية في لغة التنزيل
ما يتعلق بالمشتى والجمع
تداخل المفرد والمشتى والجمع
الفصل السادس: العربية وإجادة النظم
خاتمة
الفهرس
248